



Università
Ca'Foscari
Venezia

**Corso di Laurea Magistrale in Lingue,
economie ed istituzioni dell'Asia e
dell'Africa mediterranea**

Tesi di Laurea

**La Giordania come emblema del *refugee
rentierism*: analisi dei fattori che hanno reso il
paese un *refugee rentier state* e del loro
impatto sulla società giordana**

Relatrice

Ch.ma Prof.ssa Maria Cristina Paciello

Correlatore

Ch.mo Prof. Marco Salati

Laureanda

Martina Camiolo
Matricola 890606

Anno Accademico

2023 / 2024

*Agli studenti e alle studentesse
di Gaza che, particolarmente
quest'anno, non hanno potuto
completare i loro studi*

Indice dei contenuti

Indice delle tabelle e delle figure	7
المقدمة	9
Introduzione generale	13
1. Il moderno sistema internazionale di gestione dei rifugiati: le radici del “nuovo grande compromesso” e del <i>refugee rentierism</i>	22
1.1 Rifugiati e richiedenti asilo, diritto internazionale ed Unione Europea	23
1.2 “Il nuovo grande compromesso”	27
1.3 Il <i>refugee rentierism</i> e i “ <i>refugee rentier states</i> ”	30
1.3.1 Le origini del <i>refugee rentierism</i> e la crisi dei rifugiati siriani	32
1.4 Alla ricerca di <i>refugee rent</i> : esempi dal sud globale	34
1.4.1 Una retorica vincente: dall’esempio giordano al caso libanese	36
1.4.2 Il caso della Turchia	39
1.4.3 Esempi dal continente africano: Kenya, Etiopia, Uganda, Libia e Tunisia	42
1.4.4 La crisi in Venezuela e il ruolo dei paesi dell’America latina: un caso di cooperazione	47
1.4.5 Una gestione particolare dei flussi migratori: il caso dell’Australia	49
1.5 Conclusione	51
2. La Giordania come <i>refugee rentier state</i> : analisi del <i>Jordan Compact</i> e degli altri accordi economici	54
2.1 Il contesto giordano e la crisi siriana: l’evoluzione delle politiche nazionali e i primi segnali di <i>refugee rentierism</i>	55
2.2 La Conferenza di Londra e la firma del <i>Jordan Compact</i>	64
2.2.1 Il <i>Jordan Compact</i> come emblema delle nuove politiche neoliberali e del <i>refugee rentierism</i>	69
2.2.2 I risultati e i limiti del <i>Jordan Compact</i> secondo la letteratura critica	71
2.3 Il <i>Regional Refugee and Resilience Plan (2014)</i> e il <i>Jordan Response Plan (2015)</i>	75

2.3.1 Analisi quantitativa dei finanziamenti previsti dal 3RP e dal JRP _____	77
2.4 Conclusione _____	84
3. Analisi dell’impatto del sistema di <i>refugee rentier state</i> sulla società giordana: focus su sovranità, mercato del lavoro e istruzione _____	87
3.1 Evoluzione della sovranità nella storia della Giordania: il ruolo della rendita nel semi rentier state e nel refugee rentier state _____	88
3.1.1 Il rapporto tra refugee rentier state, autoritarismo e sicurezza: il caso del Jordan Response Plan _____	92
3.1.2 La sovranità nel rapporto tra il governo e gli attori non statali _____	94
3.2 Impatto del refugee rentierism sul mercato del lavoro in relazione alla promessa dei permessi di lavoro _____	96
3.2.1 La gerarchia tra i lavoratori migranti _____	98
3.2.2 Assenza di una prospettiva di genere _____	102
3.3 Impatto del refugee rentierism sul settore dell’istruzione _____	104
3.3.1 Il sistema educativo giordano prima e dopo l’arrivo dei rifugiati siriani _____	106
3.3.2 Analisi dei finanziamenti richiesti per il settore educativo nel Jordan Response Plan _____	109
3.4 Conclusione _____	113
Conclusioni _____	116
Bibliografia _____	121
Sitografia _____	135
Fonti in lingua araba _____	144

Indice delle tabelle e delle figure

Tabella I: Sistema di trascrizione accademica Hans Wehr _____	18
Tabella II: Lista degli acronimi _____	19
Tabella 2.1: Nuovi richiedenti asilo e rifugiati in Giordania, Turchia e Libano (2011-2018) ____	56
Tabella 2.2: Evoluzione del numero di rifugiati siriani registrati all'UNHCR nei Paesi ospitanti (2014-2023) _____	78
Tabella 2.3: Regional Refugee and Resilience Plans: finanziamenti richiesti e ricevuti (in USD)	79
Figura 2.1 Evoluzione dei finanziamenti per settore dal 2015 al 2021 _____	80
Tabella 2.4: Finanziamenti del 3RP richiesti e ricevuti per Paese (in USD) (2015-2023) _____	81
Tabella 2.5: Jordan Response Plan 2015-2023: totale richiesto e finanziato (in USD) _____	82
Tabella 2.6: Jordan Response Plan 2015-2023: finanziamenti ricevuti per settore (in USD) ____	83
Tabella 2.7: Supporto diretto al budget nel JRP (2015-2023): richieste e finanziamenti (in USD)	83
Tabella 3.1: Finanziamenti richiesti nel JRP (2015-2022) per il settore sicurezza (in USD) ____	93
Tabella 3.2: JRP (2015-2022): totale dei finanziamenti richiesti e totale delle richieste per il settore sicurezza (in USD) _____	94
Tabella 3.3: Finanziamenti richiesti per il settore istruzione nel JRP (2015-2023) (in USD) ____	110
Tabella 3.4 Totale dei finanziamenti ricevuti attraverso il JRP (2015-2023) per settore (in USD) _____	112

المقدمة

تم اعتبار الأردن كدولة محورية تاريخية من قبل المجتمع الدولي بنسبة الاستقرار السياسي والاجتماعي في الشرق الأوسط. منذ استقلالها، كانت المملكة الهاشمية حليفاً قوياً للدول الغربية، خاصةً للولايات المتحدة، خلال أزمات متعددة: من النكبة الفلسطينية في عام 1948 إلى غزو العراق في عام 2003 والحرب الأهلية في سورية منذ 2011. سببت الحرب في سوريا تداعيات سياسية واجتماعية واقتصادية مهمة على كل المجتمع الدولي بعد ١٣ سنة من بداية النزاع. في هذا الوضع، استضافت الأردن عدداً كبيراً من اللاجئين والمهاجرين من فلسطين والعراق وسورية. ومع ذلك، بدأت الأردن في استخدام هذه الأزمات وكل اللاجئين من أجل الحصول على أرباح اقتصادية وسياسية. وقد ألهم وجود نظرة نقدية لدور الأردن كدولة مضيعة هذا العمل البحثي.

لذلك، تهدف هذه الأطروحة إلى إظهار كيفية اعتماد الأردن على إيرادات خارجية اسمها إيرادات اللاجئين، بسبب استضافتها للاجئين. وفقاً لمؤلف Tsourapas، اسم هذا نوع من الدول هو دولة ريعية للاجئين أو "*refugee rentier state*" باللغة الانجليزية، وتمثلها الأردن بشكل رمزي لأنها استقبلت تمويلات واسعة من المجتمع الدولي. هذا الإيراد يمكن أن يأتي من منظمات دولية أو دول ثالثة في شكل مساعدات اقتصادية مباشرة، قروض، تخفيضات في الديون، معاملة تجارية تفضيلية أو غير ذلك". المستفيد الرئيسي والوحيد من هذا الربح هو الحكومة، مما يعني أن الإيراد غالباً ما يفيد اللاجئين قليلاً. مما تسبب تحويل اللاجئين والأزمة نفسها إلى سلعة، وهو ما يسمى بـ "تسليع اللاجئين"، أو "*refugee commodification*".

إذاً في البداية، سوف يركّز هذا العمل على مراجعة للأدبيات النقدية الحالية حول هذا الموضوع، بالتدقيق على تفاصيل النظام الحديث لإدارة الهجرات. يتم هيمنة هذا النظام على "مساومة جديدة كبيرة" بين دول الشمال ودول الجنوب في العالم. سوف يركز الفصل الأول على أصول هذه المساومة المتعلقة بالأزمة السورية وبدور الاتحاد الأوروبي. أثرت هذه الأزمة على الإتحاد الأوروبي بشكل غير مسبوق بسبب وصول عدد كبير من اللاجئين إلى سواحل البحر المتوسط، خصوصاً في اليونان. في هذا الإطار، انتشرت ما تسمى بتقنيات إخراج الحدود الخارجية، التي سمحت للدول الشمالية بسيطرة بشكل مسبق على وصول المهاجرين إلى أراضيها. من جانبها،

استغلت دول الجنوب التي استضافت اللاجئين هذا الوضع للحصول على فوائد اقتصادية وسياسية وتجارية مقابل استقبال اللاجئين. اسم هذا الوضع هو "سلوك البحث عن ريع اللاجئين" أو "*refugee rent seeking behaviour*"، وهو مشارك في عديد من دول في جنوب العالم. يظهر هذا السلوك من خلال اتفاقيات اقتصادية وتجارية، الأكثر شهرة بينها هو "الاتفاق الأردني" أو "*Jordan Compact*" الذي وقعته الحكومة الأردنية مع الاتحاد الأوروبي في عام 2016. يمثل هذا الاتفاق مثلاً رمزياً للبرالية الجديدة، وهذا أدى بدول الجنوب الأخرى إلى التشبُّه به. لذلك سوف يركز الجزء الأخير من الفصل الأول على أمثلة الاتفاقيات الشبيهة بها من بعض دول الجنوب، مثل تركيا أو لبنان بالنسبة إلى الأزمة السورية في الشرق الأوسط. أما القارة الإفريقية، فسيتم تحليل الاتفاقيات في ليبيا وأغاندا وإثيوبيا وكينيا وتونس. إلى أبعد من الحدود الأوروبية والمتوسطية، سيتم تحليل أزمة اللاجئين في دول أمريكا الجنوبية خصوصاً فنزويلا و الدول الأخرى المحيطة بها. وأخيراً سيتم وصف النظام المصمم من قبل أستراليا وجزر ناورو ومانوس.

يهدف هذا التحليل إلى وصف السياق الذي يوضع فيه الاتفاق الأردني والاتفاقيات الأخرى التي وقعتها الحكومة الهاشمية من أجل الاستجابة لتداعيات الأزمة السورية في البلاد. لذلك، سيركز الفصل الثاني على تحليل كمية الأموال التي تلقتها الحكومة من خلال البرامج الاقتصادية والتجارية مع المجتمع الدولي استجابةً لأزمة اللاجئين السوريين. بين هذه البرامج، هناك الاتفاق الأردني في إطار مؤتمر لندن في عام 2016. تلقت الحكومة عدد كبير من التمويلات من خلال هذا الاتفاق ولهذا السبب يمثل الاتفاق رمز سلوك البحث عن الريع للاجئين من الحكومة الأردنية. على المستوى الإقليمي، سيتم تحليل التقارير السنوية من برنامج آخر اسمه "الخطة الإقليمية للاجئين وتعزيز القدرة على مواجهة الأزمة" أو "*Regional Refugee and Resilience Plan*"، من عام 2014 إلى عام 2023. طبقت الحكومة هذه الخطة على المستوى الوطني في مشروع آخر اسمه "خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية" أو "*Jordan Response Plan*"، سارية المفعول منذ 2015 إلى الآن. هدف التحليل الكمي للمبالغ المطلوبة والمستلمة هو إثبات سلوك البحث عن الريع للحكومة الأردنية، والذي يظهر في كل البرامج الوطنية. بالإضافة إلى هذا، سيتم التركيز بشكل خاص على واحدة من المبالغ المخصصة في إطار البرنامج الوطني للاجئين، وهو "الدعم المباشر

للميزانية"، المُخصَّص مباشرة للحكومة الأردنية. وهدف هذا التحليل هو إثبات بشكل كمي فكرة أن الأردن هو دولة ريعية من خلال قضية اللاجئين.

سيركز الفصل الثالث والأخير على تأثير الدولة الريعية للاجئين على بعض الجوانب المجتمع الأردني: خصوصاً على السلطة الوطنية على المستوى السياسي وعلى تأثيراته في سوق العمل على المستوى الاقتصادي وعلى تداعيات قطاع التعليم على المستوى الاجتماعي. سوف تدعم هذه الأطروحة فكرة أن الحكومة تستخدم ريع اللاجئين على مستوى سياسي من أجل السيطرة على البلاد ضدّ التهديدات خارجية. ولتعزيز سيادتها، استخدمت الحكومة تمويلات خارجية في إطار برامج وطنية استجابة للأزمة السورية من أجل دعم قطاع الأمن والجيش. و هذا يعزز أيضاً سلوك البحث عن الريع للاجئين من قبل الحكومة الأردنية.

أما التأثير على سوق العمل، فقد اقترح الاتفاق الأردني على إصدار 200.000 تصريح عمل للسوريين من أجل تضمينهم في سوق العمل الأردني. هدف هذا الإجراء إلى تحويل الأزمة إلى فرصة نمو للاقتصاد الأردني الكامل. ولكن جهل الإتفاق خصوصيات سوق العمل، الذي وضعوا فيه عمال مهاجرين آخرين من جنسيات متعددة. هذا الوضع أدى إلى تعزيز التدرُّج بين الجنسيات والجنسين أيضاً. أخيراً، سيتم محاولة إثبات أن الحكومة الأردنية سلّعت قطاع التعليم من خلال تلقي الريع للاجئين في إطار خطة الاستجابة الأردنية للأزمة السورية.

بالنسبة للمنهج، في هذا البحث تم استخدام التحليل الكمي بنحو أساسي لكل المبالغ المتضمنة للمشاريع، بالإضافة إلى استعراض الأدبيات النقدية الحالية المرتبطة بهذا الموضوع. من أجل إثبات أن الأردن تمثل نموذجاً رمزياً للدولة الريعية للاجئين، تم استخدام مصادر أولية مثل التقارير السنوية الرسمية من الحكومة الأردنية أو من المنظمات الدولية، مثل المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين (UNHCR). توجد هذه المصادر في المواقع الرسمية على الإنترنت، وهي باللغة الإنجليزية والعربية أيضاً. عندما يكون ذلك ممكناً، مع التحليل الكمي للبيانات، تم الإشارة إلى مقابلات غير رسمية أجريتها مع لاجئين سوريين وعراقيين في العاصمة عمان في أغسطس 2023. يهدف هذا إلى تأكيد نتائج هذه الأطروحة بشكل نوعي، على الرغم من أنها ليست مقابلات منظمة

Introduzione generale

La Giordania è sempre stata considerata dalla comunità internazionale un paese strategico per la stabilità politica e sociale del Medio Oriente. Sin dalla sua indipendenza, il Regno hashemita è stato un forte alleato dei paesi occidentali, in particolare degli Stati Uniti, per la gestione delle crisi nell'area. Tra le più importanti, si ricordano la *Nakba* e la conseguente nascita dello stato di Israele, la Guerra del Golfo del 2003 e la guerra civile in Siria del 2011. In ognuna di queste crisi, la Giordania ha svolto il ruolo di crocevia di numerosi flussi migratori, che hanno coinvolto l'intera regione levantina. Dal 1948, infatti, il Paese ha ospitato oltre un milione di palestinesi, costretti a lasciare la propria terra a seguito dei vari conflitti arabo israeliani; dal 2003 ha invece accolto migliaia di iracheni in fuga dalla guerra e dell'invasione americana nel Paese. Dal 2011, è stata una delle mete fondamentali di milioni di siriani e siriane in fuga da un duro conflitto che, ancora oggi, a tredici anni di distanza, ha ripercussioni politiche e sociali in tutta la regione. Tuttavia, nella gestione di questi flussi migratori, la Giordania ha sviluppato, nel tempo, una tendenza a sfruttare le crisi come strumento da cui poter beneficiare, sia a livello politico che economico. Infatti, l'esistenza di una corrente critica (Tsourapas 2019a; 2019b; Adamson e Tsourapas 2020; Freier, Micinski, e Tsourapas 2021; Arar 2017c; 2017a; Fakhoury 2019; Turner 2019; 2023) che definisce la Giordania non come stato ospitante e ospitale nei confronti dei rifugiati, ma come stato che, invece, mercifica i rifugiati, ha suscitato un forte interesse per l'inizio di questa ricerca.

Questa tesi, pertanto, si propone di dimostrare i fattori che rendono la Giordania un esempio emblematico di ciò che Tsourapas ha definito un *refugee rentier state*, e le conseguenze politiche, sociali ed economiche che questa tipologia di stato provoca nel Paese. Secondo l'autore, il *refugee rentier state* è uno stato che “manifesta caratteristiche tipiche di uno stato redditiero in relazione al modo in cui gestisce le migrazioni forzate”, in quanto ricettore di una rendita esterna, detta appunto *refugee rent*, che deriva da una “risorsa specifica, e cioè la presenza di rifugiati all'interno dei confini dello stato” (Tsourapas 2019b: 467). Questa rendita “può arrivare da organizzazioni internazionali o stati terzi sotto forma di aiuti economici diretti, prestiti, riduzioni del debito, trattamenti commerciali preferenziali o altro” (Ibidem). L'autore sottolinea che in questo modello di stato, così come negli stati redditieri tradizionali, il principale e unico destinatario di questo profitto è il governo, che lo gestisce secondo le proprie esigenze. Da ciò deriva che, spesso, la rendita va a beneficiare poco, o quasi nulla, i rifugiati. Questo ha portato la Giordania a considerare i flussi migratori come un'opportunità da cui trarre un profitto prevalentemente economico, e ha provocato, come conseguenza, la mercificazione dei rifugiati e della crisi stessa, ossia la *refugee commodification*.

Nel primo capitolo di questa ricerca, pertanto, si è scelto innanzitutto di fare una rassegna della letteratura critica esistente sul tema, concentrandosi principalmente su quello che Arar (2017c) ha definito un “nuovo grande compromesso” tra i paesi del nord e del sud del mondo, che domina il moderno sistema internazionale di gestione delle migrazioni. Da queste premesse si è sviluppato il *refugee rentierism*, le cui radici possono essere ricollegate in particolare alla crisi siriana, che ha avuto un impatto non indifferente anche in Occidente, soprattutto nell’Unione Europea, a seguito dell’alto numero di sbarchi di richiedenti asilo e rifugiati nelle coste del Mediterraneo, dove molte persone hanno anche perso la vita. In questo contesto, i Paesi dell’Unione sono stati coinvolti in una situazione senza precedenti, con un elevato numero di richieste di asilo da gestire e in un contesto politico sempre più ostile all’accoglienza. Ed è proprio in questo clima che hanno iniziato a diffondersi le cosiddette tecniche di esternalizzazione dei controlli alle frontiere, che hanno permesso ai paesi del nord del mondo, tra cui gli stati membri dell’UE, di controllare anche da remoto i potenziali arrivi di richiedenti asilo e rifugiati (Calamia et al. 2021). Infatti, nonostante gli stati del nord siano vincolati dal principio di *non refoulement*, sancito dal diritto internazionale e dal diritto dell’Unione Europea, essi hanno sfruttato tali tecniche per prevenire che i rifugiati potessero arrivare nei loro territori, per non essere vincolati da tale principio. Dal canto loro, i paesi del sud del mondo, che hanno accolto i rifugiati, hanno sfruttato tale eventualità per estorcere una serie di benefici economici, commerciali e politici dai paesi del nord, in cambio dell’accoglienza dei rifugiati.

Questo atteggiamento di caccia alla rendita, definito *refugee rent seeking behaviour*, ha spesso assunto la forma di veri e propri accordi economici e commerciali che i paesi del nord hanno stipulato con i paesi del sud. Emblematico in questo caso è il *Jordan Compact*, un accordo di carattere tipicamente neoliberale che la Giordania ha sigillato con l’Unione Europea nel 2016 per far fronte alla crisi dei rifugiati siriani, e che, per questo motivo, ha ispirato numerosi accordi successivi simili. Infatti, nella seconda parte del primo capitolo di questo lavoro, verranno presentati esempi di alcuni paesi del sud del mondo che hanno manifestato un atteggiamento simile a quello giordano. Lo scopo è quello di dimostrare che questa tendenza di caccia alla rendita è condivisa anche da altri paesi, in quanto tale nuovo grande compromesso riguarda tutto il sistema di gestione internazionale dei rifugiati, e che questo ha ripercussioni e influenze ben più ampie rispetto ai soli confini europei e mediterranei. Pertanto, per la crisi siriana verranno descritti gli accordi economici tra l’Unione Europea e la Turchia e il Libano, mentre per il continente africano saranno presentate le misure attuate da Etiopia, Libia, Kenya, Uganda e il più recente Memorandum d’intesa con la Tunisia. Uscendo dai confini del Mediterraneo, verrà analizzato il caso della crisi venezuelana, per

dimostrare che la risposta regionale attuata con alcuni paesi dell'America Latina, il *Regional Refugee and Migrant Response Plan (RMRP)*, ricorda molto esplicitamente il *Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)*, previsto per la crisi siriana. Infine, verrà descritto brevemente anche un caso molto peculiare di gestione dei flussi migratori, ossia il sistema architettato dall'Australia e delle isole di Nauru e Manus.

La rassegna critica del primo capitolo sugli esempi di gestione delle migrazioni da parte di molti paesi del sud del mondo sarà funzionale a descrivere il contesto in cui si inserisce la Giordania come caso emblematico del *refugee rentierism*. Il secondo capitolo costituisce infatti l'essenza di questa ricerca: attraverso l'analisi degli importi previsti dagli accordi economici in risposta alla crisi siriana nel Paese, si proverà a dimostrare, con l'aiuto di dati quantitativi, che la Giordania rappresenta emblematicamente un Paese che ha sfruttato la crisi migratoria per trarre un profitto prevalentemente economico. Tali accordi sono il *Jordan Compact*, firmato nel 2016 e che ha previsto l'attuazione di un nuovo sistema di agevolazioni e prestiti, ossia il *Global Concessional Financing Facility (GCOFF, 2016)*, ed il *Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)*, un piano di finanziamenti a livello regionale nato nel 2014 e implementato nel Paese attraverso il *Jordan Response Plan (JRP)* dal 2015. In una prima parte verrà esaminata l'evoluzione delle politiche attuate dal governo giordano a partire dal 2011 nei confronti dei rifugiati siriani, già sintomo di un evidente atteggiamento di caccia alla rendita, per poi arrivare alla Conferenza di Londra del 2016, dove il Paese ha istituzionalizzato la tendenza a mercificare i rifugiati attraverso la stipula del *Jordan Compact*. Verranno infatti analizzati gli importi previsti da tale accordo, sotto forma di prestiti agevolati, finanziamenti e concessioni, ed anche le agevolazioni commerciali proposte dall'UE, di cui la Giordania ha potuto beneficiare in cambio dell'accoglienza dei rifugiati. Il *Compact* infatti rappresenterà l'ennesimo esempio di strumento neoliberale, usato dalla comunità internazionale e dal governo giordano per "trasformare una crisi in un'opportunità di sviluppo" (Government of Jordan 2016: 1), motivo per cui verranno analizzati anche i limiti e gli scarsi risultati raggiunti dall'accordo, già evidenti a pochi anni dalla sua implementazione.

Allo stesso modo, gli importi previsti dal *Regional Refugee and Resilience Plan* e dal *Jordan Response Plan* saranno oggetto di particolare attenzione nell'ultima parte del secondo capitolo, in cui verranno analizzati i finanziamenti richiesti e quelli effettivamente ricevuti, anche in relazione al numero dei rifugiati accolti. Infine, ci si soffermerà in particolare su uno degli importi previsti dal JRP, ossia il "supporto diretto al budget", destinati in modo diretto al governo giordano. L'obiettivo di questa analisi sarà quello di dimostrare quantitativamente l'idea che la Giordania sia un *refugee rentier state*.

Infine, nel terzo e ultimo capitolo di questa ricerca, verrà esaminato l'impatto che una tale configurazione di stato, quale il *refugee rentier state*, ha su alcuni aspetti della società giordana, ossia la sovranità nazionale, il mercato del lavoro e il settore dell'istruzione. Da un punto di vista politico, infatti, si proverà ad analizzare il rapporto tra la sovranità nazionale e la ricezione di *refugee rent*, soprattutto in relazione al supporto al budget per il settore della sicurezza e delle forze dell'ordine: si dimostrerà infatti che il governo sfrutta tale rendita esterna per esercitare concretamente la propria sovranità in modo coercitivo. Al contempo, si vedrà che la sovranità di un *refugee rentier state* può essere messa in discussione laddove le organizzazioni internazionali offrono servizi di base all'interno dello stato.

Da un punto di vista economico, nel secondo paragrafo dell'ultimo capitolo verrà approfondito l'impatto che il *Jordan Compact* ha avuto sul mercato del lavoro, in relazione alla promessa dell'accordo di emanare 200.000 permessi di lavoro ai rifugiati siriani. A causa di una mancata considerazione della già esistente stratificazione del mercato del lavoro giordano tra altri lavoratori migranti, e della mancata adozione di una prospettiva di genere, si proverà a dimostrare che il *Compact* non ha migliorato le condizioni esistenti del mercato del lavoro e dei lavoratori. Inoltre, esso ha completamente ignorato la gerarchizzazione già esistente tra i lavoratori e tra i generi, rafforzandola.

Infine, a livello sociale, il settore dell'istruzione sarà oggetto di attenzione dell'ultima parte di questa ricerca. Si dimostrerà che esso è stato sfruttato dal Governo giordano per ricavare un profitto economico, percepito attraverso i finanziamenti previsti dal *Jordan Response Plan*. Anche in questo caso, si tenterà di sostenere, sulla base degli importi percepiti, che questo atteggiamento di caccia alla rendita dello stato giordano ha determinato una mercificazione del settore educativo.

Dal punto di vista metodologico, come già evidenziato, per rispondere alla domanda di ricerca ci si è basati su fonti accademiche per fare una rassegna della letteratura critica esistente sull'argomento. Infatti, la definizione stessa di *refugee rentier state* è un prestito dalle ricerche elaborate da Gerasimos Tsourapas (2019a; 2019b; 2020; 2021; 2021; 2022), che questa tesi si propone di arricchire con una metodologia quantitativa, ossia con l'analisi degli accordi economici più importanti che la Giordania ha stipulato con la comunità internazionale per far fronte alla crisi dei rifugiati, tra cui il *Jordan Compact*, emblema del *refugee rent seeking behaviour* della Giordania, e *Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)*, implementato nel Paese dal MoPIC attraverso il *Jordan Response Plan (JRP)*. Per tutti i progetti analizzati, sono state consultate in primo luogo fonti primarie, in particolare i report elaborati dal Governo giordano, da UNHCR e UNDP, con

particolare attenzione agli importi specifici richiesti e ricevuti dalla Giordania per ogni settore d'interesse per questa ricerca, quali ad esempio il rapporto tra settore rifugiati e resilienza, il supporto diretto al budget e il settore dell'istruzione. Tutti i report sono stati reperiti sui siti web ufficiali degli enti, di cui la maggior parte sono disponibili in lingua inglese, mentre alcuni anche in lingua araba. Non si sono riscontrate particolari difficoltà tanto nella ricerca di questi documenti, quanto nella loro lettura. Spesso, infatti, è stato necessario comparare i numeri e i dati presenti nei report ufficiali con quelli presenti nei siti interattivi dei vari progetti, quali *l'Operational Data Portal* dell'UNHCR o la *dashboard* del *Regional Refugee and Resilience Plan*. È capitato, infatti, che alcuni importi – dello stesso tipo e dello stesso anno - fossero discordanti tra le due fonti: in questo caso, si è scelto di considerare il dato più recentemente aggiornato. In ogni caso, entrambi gli strumenti fanno riferimento ai dati ufficiali pubblicati da UNHCR, UNDP e dal Governo giordano, e per questo costituiscono una fonte primaria molto vantaggiosa ai fini di questa ricerca.

Infine, si proverà a contestualizzare questi dati con ricerche già esistenti ma, quando possibile, verranno inseriti in nota dei brevi cenni a conversazioni informali tenute con alcuni rifugiati, durante un soggiorno ad Amman per volontariato, svolto ad agosto 2023. Durante le due settimane di volontariato, realizzato in collaborazione tra l'associazione italiana *Non Dalla Guerra* e *Caritas Jordan*, è stato possibile ascoltare le testimonianze di alcuni rifugiati siriani, iracheni e sud-sudanesi ospitati nella capitale giordana, i quali usufruivano dei servizi offerti da *Caritas* in uno dei centri della città. L'obiettivo del riferimento ai contenuti di questi colloqui informali sarà quello di dare una conferma di tipo qualitativo alle fonti citate. Nonostante tali conversazioni non costituiscano una vera e propria ricerca di tipo qualitativo, in quanto non sono state vere e proprie interviste programmate e strutturate, esse forniscono un valore aggiunto, seppur minimo, ai lavori preesistenti, a cui questa ricerca si è ispirata.

Tabella I: Sistema di trascrizione accademica Hans Wehr

Per i nomi di organi ufficiali, ministeri, programmi, persone e anche titoli di articoli, report o ricerche, laddove la lingua originale è l'arabo, si è scelto di inserire i termini in questa tesi in trascrizione scientifica, usando il sistema di Hans Wehr, riportato nella seguente tabella.

Lettera araba	Nome lettera	Carattere in trascrizione
ء	hamza	'
ا	alif	ā
ب	bā'	b
ت	tā'	t
ث	ṯā'	ṯ
ج	ǧīm	ǧ
ح	ḥā'	ḥ
خ	ḫā'	ḫ
د	dāl	d
ذ	ḏāl	ḏ
ر	rā'	r
ز	zāī	z
س	sīn	s
ش	šīn	š
ص	ṣād	ṣ
ض	ḏād	ḏ
ط	ṭā'	ṭ
ظ	ẓā'	ẓ
ع	'ain	'
غ	ǧain	ǧ
ف	fā'	f
ق	qāf	q
ك	kāf	k
ل	lām	l
م	mīm	m
ن	nūn	n
ه	hā'	h
و	ūāū	ū
ي	īā'	ī

Tabella II: Lista degli acronimi

Per i nomi di organizzazioni, associazioni, programmi, progetti, istituti e ministeri, si è scelto di riportare in questa tesi, per la prima citazione, la versione estesa del nome, mentre per gli usi successivi è stato usato il corrispettivo acronimo. Di seguito è mostrato l'elenco degli acronimi usati.

3RP	<i>Regional Refugee and Resilience Plan</i>
ASC	<i>Asylum Seeker Certificate</i>
BM	Banca Mondiale
DGMM	<i>Directorate General for Migration Management</i>
FMI	Fondo Monetario Internazionale
FRiT	<i>EU Facility for Refugees in Turkey</i>
GCCF	<i>Global Concessional Financing Facility</i>
GCR	<i>Global Compact on Refugees</i>
HDP	<i>Humanitarian-Development-Peace (HDP) Nexus</i>
IOM	<i>International Organization for Migrations</i>
IRC	<i>International Rescue Committee</i>
JC	<i>Jordan Compact</i>
JOD	<i>Jordanian Dinars</i>
JRP	<i>Jordan Response Plan</i>
JRPSC	<i>Jordan Response Platform for the Syria Crisis</i>
LCRP	<i>Lebanon Crisis Response Plan</i>
LFIP	<i>Law on Foreigners and International Protection</i>
MOI	<i>Ministry of Interior</i>
MoPIC	<i>Ministry of Planning and International Cooperation</i>
MoU	<i>Memorandum of Understanding</i>
ONG	Organizzazioni non governative
PAS	Programmi di Aggiustamento Strutturale
PID	<i>Program-for-results information document</i>

QIZ	<i>Qualifying Industrial Zones</i>
R4V	<i>The Interagency Coordination Platform for Refugees and Migrants from Venezuela</i>
RMNA	<i>Regional, Refugee and Migrants Needs Analysis</i>
RMRP	<i>Regional Refugee and Migrant Response Plan</i>
RSD	<i>Refugee Status Determination</i>
RuO	<i>Rules of Origin</i>
SEZ	<i>Special Economic Zones</i>
SRAD	<i>Syrian Refugee Assistance Department</i>
SSAR	<i>Solution Strategy for Afghan Refugees</i>
UE	Unione Europea
UNDP	<i>United Nations Development Program</i>
UNHCR	<i>United Nations High Commissioner for Refugees</i>
UNICEF	<i>United Nations International Children's Emergency Fund</i>
UNRWA	<i>United Nations Relief and Works Agency for Palestine Refugees in the Near East</i>
USA	<i>United States of America</i>
USD	<i>United States Dollars</i>
WFP	<i>World Food Program</i>
WRE	<i>Water, Resources and Environment Office</i>

1. Il moderno sistema internazionale di gestione dei rifugiati: le radici del “nuovo grande compromesso” e del *refugee rentierism*

Il moderno sistema internazionale di gestione delle migrazioni è dominato da quello che viene definito un “nuovo grande compromesso” tra i paesi del nord e del sud del mondo (Arar 2017c). Esso prevede la tendenza degli stati del nord a delegare le responsabilità dell'accoglienza di richiedenti asilo e rifugiati ai paesi del sud, che ricevono in cambio ingenti aiuti economici attraverso specifici accordi, di carattere commerciale, denominati *Compacts*. Partendo dalla definizione giuridica dello status di rifugiato, il primo capitolo di questa tesi proverà a descrivere le principali caratteristiche di questo compromesso, tra le quali emerge la forte propensione dei paesi del nord del mondo a sviluppare una vera e propria “architettura della repulsione” nei confronti dei rifugiati (FitzGerald 2019). Verranno analizzate le cosiddette tecniche di esternalizzazione delle frontiere, che permettono ai paesi del nord di prevenire che i rifugiati e i richiedenti asilo possano giungere nei loro confini per chiedere protezione. Di conseguenza, i rifugiati che rimangono nei paesi del sud del mondo subiscono una vera e propria mercificazione, o *refugee commodification*, in quanto gli stati del sud sono disposti ad accogliere i rifugiati soltanto in cambio di benefici economici e commerciali.

Ed è proprio da questo contesto che si è sviluppata una nuova categoria di stato, ossia il *refugee renter state*, che vede la gestione delle migrazioni forzate come un'opportunità da cui trarre profitto economico, definita *refugee rent* (Tsourapas 2019b). Infatti, l'obiettivo di questo capitolo è quello di contestualizzare la definizione di *refugee rentier state* in questo sistema, e di adattarlo non solo al caso giordano, che ne sarà emblematico, ma anche ad altri esempi di stati che hanno gestito le crisi migratorie in modo simile alla Giordania, stipulando accordi economici e commerciali simili al *Jordan Compact*. Lo scopo è quello di dimostrare che una tale struttura della repulsione non si limita ai soli confini del Mediterraneo e alla sola crisi siriana, ma domina l'intero sistema internazionale delle migrazioni. Per questo motivo verranno brevemente descritti alcuni esempi di paesi del sud del mondo che hanno cercato di trarre profitti economici dalla gestione dei flussi migratori: per il caso siriano verranno analizzati i casi del Libano e della Turchia che, insieme alla Giordania, hanno stipulato accordi economici e commerciali principalmente con l'Unione Europea. Seguiranno gli esempi dal continente africano, con Kenya, Etiopia, Uganda, Libia e Tunisia. A dimostrazione del fatto che una tale struttura della repulsione si sviluppa anche oltre i confini europei e mediterranei, verranno brevemente descritti anche il caso della crisi venezuelana e dei paesi dell'America Latina, in cui è stato creato un sistema di risposta alla crisi migratoria simile a quello adottato in Giordania, ed infine anche il caso dell'Australia e delle isole di Manus e Nauru.

1.1 Rifugiati e richiedenti asilo, diritto internazionale ed Unione Europea

Nel corso della storia umana, indipendentemente dal periodo storico o dall'area geografica, gli spostamenti di persone sono da sempre esistiti. Si è da sempre viaggiato, in spazi più o meno ampi e con i mezzi più disparati, e varie sono state le motivazioni che hanno spinto gli individui a compiere questo atto: il puro piacere della scoperta, per fini economici o commerciali, quali gli scambi, per curiosità e sete di conoscenza, per studio, ma si è da sempre viaggiato anche, e soprattutto, per necessità. Esistono, anche in questo caso, necessità di varia natura: gli individui hanno bisogno, o a volte, sono costretti a scappare via dal proprio paese a causa di violenze e persecuzioni a seguito di guerre civili o di conflitti armati, a seguito di catastrofi naturali o ambientali, e più recentemente dettate dal cambiamento climatico, ma anche a causa dell'impossibilità di esercitare pienamente e di vedersi rispettati i diritti umani fondamentali di ogni individuo, quali il diritto alla vita, alla libertà personale e alla vita familiare.

A formulare una definizione generale di chi sia un migrante, tra i tanti attori operanti nel settore, è stata l'Organizzazione Internazionale per le Migrazioni (*International Organization for Migrations*, IOM nell'acronimo inglese), un'organizzazione internazionale nell'ambito delle Nazioni Unite, ormai a vocazione universale, che ha ampliato le sue funzioni nel corso degli anni, coprendo soprattutto l'organizzazione logistica degli spostamenti di migranti, sfollati o rifugiati verso Paesi disposti ad accogliere una migrazione ordinata (Calamia et al. 2021, 21). Secondo un glossario pubblicato dall'IOM nel 2019, a livello internazionale “non esiste una definizione universalmente riconosciuta di chi sia un migrante in senso stretto” (International Organization for Migration 2019: 132), ma il termine migrante viene considerato “un termine ombrello”, perché indica un individuo che si sposta, in via definitiva o temporanea, dal luogo di residenza abituale verso un altro luogo nello stesso paese o in un paese diverso, per una “varietà di motivazioni” (Ibidem), includendo quindi una serie di status legalmente riconosciuti dall'ordinamento internazionale, quali, ad esempio, i lavoratori migranti, le vittime di tratta e anche i rifugiati. Ai fini di questa ricerca, diventa particolarmente utile definire brevemente e in termini giuridici chi sia un rifugiato, e quali diritti e doveri gli siano riconosciuti a livello internazionale, poiché è da queste premesse che deriva, poi, il trattamento che gli stati o altri attori internazionali riserveranno a questa categoria di individui.

La prima definizione risale al 1951 in ambito ONU, formulata a seguito delle crisi umanitarie dopo la Seconda Guerra Mondiale e, in particolare, dopo il primo conflitto arabo-israeliano, con l'approvazione della cosiddetta Convenzione di Ginevra o Convenzione sullo status di rifugiato e, a seguire, del suo Protocollo del 1967. Ad oggi hanno ratificato la Convenzione e /o il suo Protocollo

146 Paesi, e l'hanno firmata altri 19; nel presente caso studio, tuttavia, è molto interessante notare che la Giordania non ha firmato né tantomeno ratificato né la Convenzione né il Protocollo del '67, aspetto che avrà ricadute non poco importanti sul piano pratico della gestione dei rifugiati nel Paese. Secondo l'articolo 1 della Convenzione, un rifugiato è un individuo che “per un fondato timore di essere perseguitato per la sua razza, religione, cittadinanza, appartenenza a un determinato gruppo sociale o le sue opinioni politiche, si trova fuori dello Stato di cui possiede la cittadinanza e non può o, per tale timore, non vuole domandare la protezione di detto Stato” (UN General Assembly 1951: 152). Ne deriva che è riconosciuto lo status di rifugiato all'individuo che si trova costretto a fuggire dal proprio paese d'origine perché teme fortemente di essere perseguitato individualmente per uno di questi cinque motivi, e fugge soprattutto perché il proprio stato di cittadinanza o di origine non può, o non vuole (perché, ad esempio, complice di tale persecuzione) offrire protezione (Calamia et al. 2021: 94).

Ne deriva che, per essere riconosciuto come rifugiato, l'individuo debba uscire dal proprio stato ed attraversare i confini di un altro, e può essere per questo definito un richiedente asilo; tutti coloro che, invece, si spostano dal luogo di residenza abituale verso un altro luogo, ma senza varcare i confini del proprio paese, vengono definiti sfollati interni (Ibidem, 94). Quando l'individuo attraversa i confini internazionali e raggiunge le frontiere di uno stato terzo, secondo il diritto internazionale ha diritto, solo per quelle cinque specifiche motivazioni, a richiedere a tale stato un certo tipo di protezione. Essa viene definita protezione internazionale¹, alla base della quale vige un principio-limite molto forte a livello internazionale, il principio di *non-refoulement*², ossia il divieto da parte degli stati di respingere il rifugiato verso il paese d'origine o in un qualsiasi stato terzo, se questi non sono considerati per lui sicuri (Ibidem, 246). Nel diritto internazionale, infatti, lo stato ha l'obbligo di far entrare anche temporaneamente un rifugiato, se la sua non ammissione comporterebbe il ritorno in un territorio in cui, a sua volta, rischierebbe la vita per gli stessi cinque motivi per cui era in origine fuggito (Ibidem, 246). Il *non-refoulement* rappresenta, dunque, un monito molto potente per gli stati coinvolti nei flussi migratori, soprattutto gli stati europei e del cosiddetto *Global North*, che storicamente rivendicano e lamentano il fardello dell'accoglienza di richiedenti asilo provenienti dal sud globale. Si parla molto infatti, nella letteratura critica, di questa

¹ In contesto europeo, viene tuttavia garantito anche un altro tipo di protezione, la cosiddetta protezione sussidiaria, a quegli individui che, pur non essendo perseguitati per la propria religione, razza, nazionalità, appartenenza ad un gruppo sociale o orientamento politico, temano un grave danno per la propria vita, a causa, ad esempio di conflitti armati, e per questo fuggono dal proprio paese d'origine. Per uno studio più approfondito, si veda Calamia et al. 2021.

² Il principio di *non-refoulement* è sancito non solo dall'Art. 33 par. 1 della Convenzione di Ginevra del 1951, ma anche dalla Convenzione di New York del 1984 sul divieto di tortura e di altri trattamenti inumani e degradanti (Art. 3), e in contesto europeo anche dalla CEDU (Calamia et al. 2021: 246-251).

dicotomia tra il principio di *non-refoulement* e il principio di sovranità tipica degli stati, per cui il rispetto delle norme riguardanti i diritti umani collidono con gli interessi sovrani degli stati, soprattutto in materia di gestione dei flussi in ingresso (FitzGerald 2019: 4).

In tempi molto recenti, tale idea di fardello è stata portata all'esasperazione dai media occidentali e dai governi europei di destra, soprattutto a seguito del conflitto siriano e di quella che dagli stessi media è stata definita la "crisi dei rifugiati" del 2015. È una crisi che ha avuto un impatto così ampio sull'intera comunità internazionale, che è stata definita come una crisi "europea", spostando così l'attenzione non sugli effetti che la violenza e l'autoritarismo hanno provocato sui singoli individui, ma sulle conseguenze che si sarebbero potute creare se questi stessi individui avessero raggiunto il nord globale. L'Unione Europea in particolare si è fatta portavoce di questa retorica, per cui la "crisi dei rifugiati siriani" è diventata "la crisi europea dei rifugiati" (Arar 2017: 303), in un anno cruciale, cioè il 2015. Se è vero che anche l'Unione Europea ha dovuto fare i conti con uno dei peggiori episodi della sua storia recente, cioè il naufragio e la conseguente morte in mare di un numero di persone senza precedenti, è anche vero che, dal punto di vista occidentale ed europeo, le conseguenze di una inadeguata accoglienza superano per importanza le conseguenze che dovrà affrontare chi effettivamente fugge da un contesto violento. È in questo contesto che gli stati hanno iniziato a sperimentare in modo più sistematico vari stratagemmi di "*remote control*" (FitzGerald 2019: 3), per evitare a priori che questi individui potessero raggiungere in particolare i confini europei, proprio perché gli stati dell'Unione, in quanto vincolati dal *non-refoulement* sia nel diritto internazionale da un lato, che nel diritto dell'Unione dall'altro, avrebbero dovuto ammetterli. Pertanto si è creata una vera e propria "architettura della repulsione" (Ibidem, 4), alla base della quale vi è l'assunto che gli stati occidentali accoglieranno i rifugiati se questi ultimi riusciranno ad arrivare e attraversare i confini, ma faranno di tutto per evitare che possano effettivamente farlo (Ibidem, 7).

Oltre ai controlli alle frontiere vere e proprie, tra i metodi di controllo dei flussi in ingresso degli individui, operati soprattutto dagli stati occidentali come deterrente per limitare il più possibile l'ingresso di migranti irregolari, vi sono le cosiddette "tecniche di esternalizzazione dei controlli alle frontiere" (Calamia et al. 2021: 209): gli stati, ad oggi, secondo il diritto internazionale, non hanno nessun obbligo consuetudinario a fare entrare i cittadini di stati terzi nel proprio territorio (l'unico limite è il *non-refoulement*), e di conseguenza hanno il diritto a definire i metodi e i criteri necessari per un eventuale ingresso (Ibidem, 149-153). Il metodo più tradizionale è la richiesta del

visto³ (Ibidem, 155), un documento che indica durata, motivazioni e destinazioni del viaggio e che è possibile richiedere con largo anticipo alle autorità competenti che rappresentano lo stato di destinazione all'interno dello stato di origine o di cittadinanza dell'individuo che lo richiede. Eppure, risulta chiaro che in caso di conflitto o di situazioni di estrema violenza e di minaccia ai diritti umani, qualsiasi procedura necessaria per la richiesta di tali documenti potrebbe essere sospesa, difficilmente perseguibile, o molto più probabilmente negata, e agli individui non resta che lasciare il proprio paese illegalmente e tentare, in modo altrettanto illegale - in termini di mancato possesso dei documenti necessari - l'ingresso in un paese terzo⁴.

Proprio l'Unione Europea nel corso degli ultimi decenni, e in particolare insieme ad alcuni dei suoi stati membri, è stata protagonista indiscussa nell'alimentare questa architettura della repulsione nei confronti di richiedenti asilo provenienti dai paesi terzi, soprattutto del sud globale, nell'idea che gli stati dell'Unione siano stati di destinazione di flussi migratori, e questo li ha nel tempo autorizzati a sviluppare misure di contrasto all'immigrazione irregolare (Calamia et al. 2021: 228). In generale, esistono vari strumenti che permettono agli stati dell'Unione Europea e agli stati occidentali, di prevenire che i migranti e i richiedenti asilo possano fisicamente arrivare nei loro territori e varcare i loro confini, per potere essere in grado di chiedere un qualche tipo di protezione internazionale, garantita a livello europeo e internazionale dai Trattati e dalle Convenzioni già citate. Analizzando le caratteristiche di questi strumenti, non a caso definiti di "controllo remoto" da Fitzgerald (2019: 3), alcuni sono interessanti ai fini di questa ricerca, perché dimostrano la tendenza piuttosto recente dell'Unione e dei suoi paesi membri a limitare e regolamentare l'ingresso irregolare di persone provenienti da paesi terzi, anche stipulando veri e propri accordi, politici ed economici, in particolare con alcuni paesi di transito, strategici per i flussi migratori più recenti.

Tale meccanismo viene definito dall'autore "Europeizzazione" (FitzGerald 2019: 190), perché da un lato gli stati hanno "strategicamente affidato la responsabilità delle politiche migratorie al livello europeo" (Ibidem, 161), liberandosene quindi a livello domestico e interno, ma dall'altro lato questa tendenza ha permesso ai governi europei di destra, quali ad esempio quello ungherese, spagnolo e anche italiano, di poter raggiungere i propri obiettivi politici a livello interno, facendo leva sul

³ Per le altre tecniche di esternalizzazione si consiglia Calamia et al. 2021: 209-212.

⁴ Ad esempio, il sistema europeo permette ad alcuni stati terzi di fare ingresso nei confini degli stati membri senza visto, per viaggi di breve durata per un massimo di 90 giorni, ma solo a quei paesi che non sono inseriti nella cosiddetta "lista nera" (Calamia et al. 2021:183-184). Eppure, è chiaro che i paesi della lista nera "appartengono in larga parte al raggruppamento degli stati in via di sviluppo, oppure sono caratterizzati da regimi autoritari o dalla presenza di conflitti o gravi violazioni di diritti umani" e per questo "ne consegue che individui potenzialmente candidati alla protezione internazionale sono di regola sottoposti all'obbligo di visto ove intendano recarsi nell'UE per un breve periodo" (Ibidem, 184).

“fardello dell’accoglienza” e rendendolo una questione comunitaria, quindi da condividere necessariamente con tutti i paesi dell’Unione, rivendicando il sentimento comunitario da cui la stessa è nata. Il sistema europeo, infatti, si fonda su un’importante dicotomia: favorire e rafforzare la libera circolazione di tutti i cittadini dell’Unione all’interno dei confini della stessa, eliminando ogni vincolo e controllo alle frontiere interne, cioè tra i vari stati dell’Unione, e regolamentare in modo comunitario l’ingresso di cittadini di stati terzi. Da queste premesse, infatti, sono stati elaborati vari meccanismi di cooperazione tra gli stati membri dell’Unione in materia di controllo e gestione delle frontiere esterne (Calamia et al. 2021: 228), che nel corso degli anni hanno dimostrato perfettamente l’evoluzione dell’approccio europeo in materia migratoria: un approccio che vede come obiettivo comune quello di contrastare l’immigrazione irregolare (Ibidem, 232) e che spingerà l’Unione e i paesi membri a farsi carico, anche economico, di quel “fardello dell’accoglienza” derivato dalle crisi migratorie, a partire da quella del 2015. A questo fardello, l’Unione risponderà stipulando intese, accordi e finanziando progetti soprattutto con i paesi di transito, pur di mantenere i migranti il più lontano possibile dai propri confini, proprio per evitare di essere vincolata dal principio di *non refoulement* (FitzGerald 2019: 170).

1.2 “Il nuovo grande compromesso”

È da queste premesse che si è sviluppata la letteratura critica in riferimento soprattutto al modo in cui questi flussi migratori sono stati gestiti, non solo dai principali paesi di destinazione, quali i paesi del nord del mondo, ma anche dai paesi di transito delle migrazioni stesse, ovvero quelli direttamente confinanti con gli stati da cui nel corso degli ultimi anni sono fuggiti milioni di richiedenti asilo.

All’interno di questa struttura della repulsione, hanno un ruolo centrale tanto gli stati del nord, quanto quelli del sud globale. La ricercatrice Arar (2017b), citando Cuéllar (2006: 622), parla infatti di un “nuovo grande compromesso”, tra i due emisferi del mondo nel regime internazionale di gestione dei rifugiati, in cui è centrale il concetto di sovranità degli stati e tra stati, intesa come capacità di controllare sia il proprio territorio, sia di esercitare autorità negli affari interni dello stesso (Arar 2017a: 12). Esso è un compromesso perché è un sistema imperfetto dal punto di vista di ognuno degli attori coinvolti, soprattutto dei rifugiati, ed è un grande compromesso perché nonostante tutto è un sistema che ha raggiunto non pochi obiettivi, politici ed economici (Cuéllar 2006: 622), sia per i paesi del nord che per i paesi del sud. Difatti, in ambito migratorio, gli stati del nord esercitano fermamente la propria sovranità attraverso una o più tecniche di esternalizzazione

delle frontiere, che permettono loro di prevenire con largo anticipo l'arrivo di individui nel proprio territorio, conseguentemente delegando anche la responsabilità dell'accoglienza agli stati del sud del mondo, ai quali, tuttavia, donano supporto economico e finanziario per affrontare il "fardello dell'accoglienza" (Arar 2017a: 13). Tale fardello è sbilanciato tra le due parti, pesando di più sugli stati del sud, che si trovano a dover fare i conti con i cambiamenti demografici, sociali ed economici che derivano dall'accoglienza (Ibidem); un fardello che può essere sostenuto solo se la sua gestione è condivisa con altri attori che, seppur non pienamente sovrani, contribuiscono con il coordinamento di alcuni servizi quali alloggi, forniture di servizi assistenziali e medici, beni primari. In questo quadro, il coinvolgimento diretto di attori internazionali quali le ONG, le organizzazioni internazionali o le agenzie ONU all'interno degli stati che accolgono rifugiati, è funzionale anche agli stati del nord per il mantenimento e la garanzia della loro sovranità: così gli stati del nord sono esentati dalla responsabilità dell'accoglienza, perché questa viene gestita dagli stati del sud, supportati da enti quali le organizzazioni internazionali.

Ed è qui che giace, infatti, la radice del nuovo grande compromesso di cui parla Arar, per cui i paesi del nord rifiutano di gestire in prima linea il fardello dell'accoglienza, acclamando principi quali la sovranità, i controlli alle frontiere e la lotta contro l'immigrazione irregolare, ma vi contribuiscono soltanto economicamente, inviando cioè aiuti e finanziamenti ai paesi del sud del mondo⁵, i quali invece accolgono individui anche tramite organizzazioni internazionali, con il solo scopo di sfruttare questa opportunità, soprattutto economica, per estorcere agli stati del nord più benefici possibile.

Tuttavia, questo sistema potrebbe funzionare finché non viene garantita l'integrazione politica dei rifugiati negli stati che li accolgono. Come spiega Arar (2017b: 302-303), nel momento in cui i rifugiati vengono integrati nel tessuto politico della società che li accoglie, i paesi del nord del mondo sono disincentivati nell'inviare aiuti economici, perché l'integrazione presuppone che tali individui diventino responsabilità, anche finanziaria, dello stato che li accoglie. Quindi, pur di non perdere questo tipo di supporto economico, gli stati del sud del mondo sono a loro volta disinteressati a promuovere l'integrazione politica dei rifugiati, per continuare a percepire soldi dagli stati occidentali. In modo complementare, l'integrazione economica viene vista invece dagli stati del nord come un vero e proprio deterrente (Ibidem, 305), perché più gli individui si sentiranno integrati economicamente nella società ospitante, meno saranno propensi a raggiungere gli stati europei, occidentali o del nord globale. Questa è una delle ragioni alla base dei vari accordi

⁵ Essi si configurano non solo come invio di denaro liquido, ma anche come incentivi economici o accordi commerciali, non solo tra stati ma anche tra lo stato ricettore e organizzazioni internazionali, quali l'Unione Europea (Arar, 2017b: 301-302). Un esempio sarà proprio il *Jordan Compact*.

commerciali ed economici che l'Europa, e non solo, ha firmato con i principali paesi ricettori dei rifugiati siriani dal 2015 in poi.

Alla luce di questo sistema e di questo nuovo grande compromesso tra il nord e il sud del mondo, possono essere analizzati vari esempi di Paesi che alimentano questa struttura della repulsione e questo compromesso. Tra questi, è di fondamentale importanza ricordare i vari accordi dell'Unione Europea con alcuni paesi del sud del mondo, tra cui Turchia, Libano, Etiopia, Libia, Kenya, Uganda e il più recente Memorandum d'intesa con la Tunisia. Il *Jordan Compact*, che verrà analizzato più approfonditamente nel secondo capitolo di questa ricerca, si inserisce perfettamente in questo filone di accordi tra l'Unione Europea e i paesi di transito di uno dei maggiori flussi migratori degli ultimi anni, cioè quello siriano. Tuttavia, questa è una tendenza condivisa anche da altri paesi del mondo, a dimostrazione del fatto che tale nuovo grande compromesso riguarda tutto il sistema di gestione internazionale dei rifugiati, e che questo ha ripercussioni e influenze ben più ampie rispetto ai soli confini europei e mediterranei. Verranno quindi discussi brevemente anche gli accordi con alcuni paesi dell'America Latina per far fronte ad un'altra crisi migratoria molto importante, quella venezuelana, ed il caso dell'Australia e delle isole di Nauru e Manus. Anche Giappone e Corea, che pur non essendo paesi oggetto di flussi migratori importanti, a differenza degli Stati Uniti, del Canada o dell'Unione Europea, si fanno comunque portavoce di finanziamenti altrettanto importanti nei confronti di UNHCR o di alcuni stati del sud, per dimostrare a livello internazionale un'immagine positiva dei rispettivi paesi nei confronti della questione migratoria (FitzGerald, 2019: 35-40).

Prima di analizzare in modo più dettagliato questi esempi, verrà di seguito definito il concetto di *refugee rentierism* e *refugee rentier state*, che si inseriscono perfettamente all'interno di questo "nuovo grande compromesso". Verranno descritte le peculiarità di questa nuova categoria di stato, con un focus particolare sul *refugee rent seeking behaviour*, un atteggiamento di ricerca alla rendita che sarà comune a molti stati del sud del mondo che dominano "l'architettura della repulsione", e di cui il caso giordano sarà emblematico. L'obiettivo è quello di dimostrare che la risposta congiunta di molti paesi del nord e del sud globale alle questioni migratorie risulta essere simile, indipendentemente dai confini geografici dei paesi coinvolti.

1.3 Il *refugee rentierism* e i “*refugee rentier states*”

Anche gli stati del sud globale hanno un ruolo altrettanto cruciale e tutt'altro che passivo nell'alimentare il “nuovo grande compromesso”, di cui è interessante metterne in rilievo anche la natura neoliberale: con il passare del tempo, gli stati del sud del mondo hanno iniziato a sviluppare una tendenza di mercificazione e monetizzazione dei flussi migratori, volontari o forzati, per estorcere ricavi economici e potere da enti esterni, quali stati o organizzazioni internazionali (Adamson e Tsourapas 2020: 868). Questa tendenza culmina con la conclusione di accordi formali, detti *compacts*, tra i due emisferi del mondo, che incoraggiano quello che è stato definito un *refugee rent seeking behavior* (Adamson e Tsourapas 2020: 869). Esso è l'atteggiamento tipico di un *refugee rentier state*, in quanto “sfrutta la propria posizione come stato ospitante di popolazioni sfollate per estorcere ricavo economico, detto *refugee rent*, da altri attori statali e non, con l'obiettivo di mantenere queste popolazioni all'interno dei propri confini” (Tsourapas 2019b: 465).

Secondo una prima definizione, risalente a Beblawi (1987), un *rentier state* o stato redditiero è uno stato la cui principale fonte di rendita è una fonte esterna allo stato stesso, e quindi non derivante dalla produzione locale o dallo sviluppo di altri settori interni dello stato. Ciò che contraddistingue un *rentier state* dagli altri stati è che tale reddito viene prodotto da pochi, nel senso che solo pochi sono coinvolti nella creazione di questa rendita, mentre la maggioranza è coinvolta nella sua distribuzione o utilizzo (Ibidem, 51). Infine, in uno stato redditiero, il principale e unico beneficiario di tale rendita esterna è il governo (Ibidem, 52), a dimostrazione del fatto che in pochi la controllano. Da questa idea di stato ed economia, sempre secondo Beblawi, deriva una mentalità di rendita, o *rentier mentality*, per la quale “la ricchezza di uno stato non è collegata al lavoro o al rischio, ma alle situazioni o alle opportunità”, e per questo la rendita diventa “un fatto isolato, e non frutto di un sistema produttivo organizzato” (Ibidem). Per tutte queste caratteristiche, gli stati che più si adattano alla definizione di *rentier states* sono, specialmente nel mondo arabo, i paesi produttori ed esportatori di petrolio: le rendite petrolifere, non derivanti da un processo di produzione interno e per questo motivo esterne, rappresentano il 90% delle rendite totali, detenute da una piccola porzione della popolazione e di cui beneficia soltanto il governo, che ha poi il compito di redistribuirle (Ibidem, 53).

Tuttavia, una tale economia di rendita produce importanti implicazioni sul piano sia politico che sociale: se la ricchezza di un paese resta nelle mani di pochi al potere, la sua redistribuzione si baserà su meccanismi di favori e privilegi, e da qui la cittadinanza diventa un beneficio da cui trarre risorse

economiche (Ibidem)⁶. Allo stesso modo, lo stato non ha più bisogno di tassare i propri cittadini, perché la rendita petrolifera gli permette di mantenersi anche senza contributi: così la tassazione viene svuotata del suo significato politico, perché non tassare i cittadini significa, per lo stato redditiero, evitare di affrontare anche le rivendicazioni politiche ad essa collegate (Ibidem). Infine, lo stato non è soltanto il principale attore coinvolto nella redistribuzione delle ricchezze, attraverso favori e privilegi in ogni settore (dalle infrastrutture ai beni e servizi, dall'esercito all'educazione), ma diventa anche il principale datore di lavoro degli stessi cittadini, che quindi bramano di entrare in quella cerchia privilegiata (Ibidem, 54-55). Già lo stesso Beblawi aveva teorizzato che molti altri paesi arabi stessero manifestando segni simili agli stati redditieri appena descritti, pur non essendo essi stessi stati petroliferi. È qui che, infatti, si può inserire perfettamente anche la definizione di *refugee rentier state* di Tsourapas, perché tali fonti esterne di rendita, che rendono uno stato un *rentier state*, non derivano soltanto dal petrolio, ma possono derivare anche da altri settori, tra cui gli aiuti internazionali⁷ (Ibidem, 59), o le rimesse dei lavoratori, in particolare quelle dei lavoratori migranti impiegati nel settore petrolifero degli stati produttori (Ibidem, 61).

L'autore applica infatti la definizione di *rentier state* al sistema internazionale delle migrazioni e dei rifugiati (Tsourapas 2019b: 467), dimostrando che “gli stati ospitanti possono manifestare caratteristiche di uno stato redditiero in relazione al modo in cui gestiscono la migrazione forzata”, poiché i loro governi percepiscono una “simile rendita esterna” derivante da una “risorsa specifica, e cioè la presenza di rifugiati all'interno dei confini dello stato” (Ibidem). Questo “*refugee rent*”, prosegue l'autore, “può arrivare da organizzazioni internazionali o stati terzi sotto forma di aiuti economici diretti, prestiti, riduzioni del debito, trattamenti commerciali preferenziali o altro” (Ibidem). L'autore sottolinea però che non tutti gli stati che accolgono rifugiati siano stati redditieri: questi ultimi non devono essere direttamente coinvolti nella creazione di questa rendita, ma solo nella sua distribuzione o utilizzo, che “può o non può essere direttamente collegato alla gestione interna dei gruppi di rifugiati”, nel senso che spesso tali aiuti vanno a beneficiare poco, o quasi nulla, i rifugiati. Quindi, a questa nuova categoria di stati calza perfettamente la definizione di stato redditiero di Beblawi: sono stati che percepiscono una rendita esterna, accidentale (detta appunto *refugee rent*), che non producono ma che si limitano a redistribuire, per un'eventualità che è accaduta e che non hanno contribuito a creare. Se per gli stati petroliferi questa eventualità è

⁶ Secondo l'autore, il primo paese che ha incarnato più emblematicamente l'idea di stato redditiero è l'Arabia Saudita, seguito dal Kuwait, a partire dagli anni '50, e seguito poi negli anni successivi dagli altri stati del Golfo, tra cui Emirati Arabi e Qatar (54).

⁷ Questa tendenza ha già inizio nella seconda metà del Novecento, in un sentimento di diffuso panarabismo, quando molti degli stati redditieri per eccellenza avevano inviato aiuti economici importanti ad altri stati arabi, quali Egitto, Giordania, Siria, Yemen, per evitare anche che questi potessero cadere nell'orbita sovietica o americana nel più generale contesto della Guerra Fredda (Beblawi, 1987: 60).

connessa ai giacimenti di petrolio, per i nuovi *refugee rentier state* questa deriva invece dai flussi di rifugiati in ingresso. In entrambi i casi, comunque, il principale e unico destinatario dei ricavi economici rimane lo stato.

Ritornando al più generale contesto neoliberale, i *refugee rentier states* adottano un *refugee rent seeking behavior*, un atteggiamento che li spinge a sfruttare la loro condizione di stati ospitanti per ricavare il più possibile rendite economiche dagli stati del nord, anche “rinegoziando la loro capacità di accoglienza” (Arar 2017b: 299), che diventa un aspetto fondamentale di questo nuovo comportamento. Sempre secondo Tsourapas (2019b: 465), però, questo atteggiamento nei confronti del nord globale può cambiare da un *refugee rentier state* ad un altro, in base a quanto uno stato stesso si considera geo-politicamente strategico rispetto al nord, e in particolare rispetto all’Unione Europea. Da un lato, può configurarsi come un vero e proprio atteggiamento di ricatto, detto *blackmailing*, messo in atto dagli stati che sfruttano la consapevolezza della loro posizione strategica per estorcere denaro e altri benefici agli stati del nord, che temono l’arrivo di ingenti flussi migratori nei loro confini, come ad esempio la Turchia. Dall’altro, può essere un più cauto atteggiamento di *backscratching*, cioè di aiuto reciproco, inteso come un compromesso tra lo stato ospitante, che si occupa di mantenere i rifugiati all’interno dei propri confini, sotto compenso economico, come ad esempio Libano e Giordania, e gli stati che non vogliono che quegli stessi rifugiati possano raggiungere i loro confini (Ibidem, 465-466). Ci ritroviamo ancora una volta di fronte al “nuovo grande compromesso” tra i due emisferi del mondo, in quella architettura della repulsione che vede i richiedenti asilo e i rifugiati come merce da cui trarre profitto e non come individui a cui dovrebbero essere garantiti dei diritti fondamentali.

1.3.1 Le origini del *refugee rentierism* e la crisi dei rifugiati siriani

Le origini del *refugee rentierism* si possono ricollegare, secondo Tsourapas (2021), all’evoluzione dell’UNHCR, ente che, nonostante la sua enorme crescita e diffusione non solo geografica ma anche operativa, non ha ricevuto, a livello economico, abbastanza fondi da poter supportare in modo autonomo e indipendente i rifugiati negli stati ospitanti (Ibidem, 252)⁸. Questo ha portato alla nascita

⁸ Sul sito dell’agenzia, i dati riguardanti i contributi dei donatori fanno riferimento solo agli anni più recenti, dal 2019 in poi, per cui non è stato possibile supportare questa affermazione con dei dati quantitativi. Tuttavia, nella sezione “Bilanci e Spese” del sito di UNHCR, sono disponibili i bilanci e le relative spese annuali dal 2015 al 2023 (UNHCR 2024a). Il budget annuale riflette le esigenze globali, sulla base delle quali vengono richiesti i finanziamenti. La spesa dipende invece dalla quantità e della qualità dei finanziamenti effettivamente ricevuti. Ciò che si può notare da questi dati, seppur ricoprono un arco di tempo molto limitato, è che, mentre il budget aumenta annualmente, le spese, che dipendono dal denaro ricevuto, rimangono perlopiù stabili e ricoprono generalmente solo la metà del bilancio (Ibidem).

e alla proliferazione, all'interno della comunità internazionale e regionale, di metodi alternativi di gestione dei rifugiati, e di nuovi strumenti di cooperazione tra gli stati del nord e quelli del sud del mondo, tra cui la possibilità di negoziare supporto economico per far fronte alla gestione del ricollocamento degli stessi migranti. Per la Giordania, questa tendenza ha origine sin dallo spostamento di quasi un milione di palestinesi⁹ dal 1948 in poi, per poi affermarsi dopo l'invasione americana in Iraq del 2003, che ha causato lo spostamento forzato di centinaia di migliaia di persone, per il quale il regno hashemita ha ricevuto 21 milioni di dollari dallo stesso UNHCR (Seeley 2010)¹⁰. Tuttavia, l'atteggiamento di caccia alla rendita, o *refugee rent seeking behavior*, raggiunge il suo apice a seguito dello spostamento di milioni di rifugiati siriani in quei paesi primariamente coinvolti nella loro accoglienza, cioè Turchia, Libano e anche Giordania, che a partire dal 2011 hanno accolto oltre cinque milioni di persone, fuggite dalle violenze e dalle persecuzioni perpetrate dal governo, dopo lo scoppio della guerra civile (UNHCR 2024e). Di questi milioni di persone, tuttavia, solo una parte è riuscita a raggiungere uno dei territori dell'Unione: come riporta un articolo di UNHCR Italia (2016), dall'inizio del 2015 “oltre un milione di rifugiati e migranti hanno raggiunto le coste europee, e oltre 3,700 hanno perso la vita durante il viaggio. Più del 75 per cento di coloro che sono arrivati in Europa sono fuggiti da conflitti e persecuzioni in Siria, Afghanistan o Iraq”, e per la prima volta “la rotta principale di questi flussi non è stata la Libia e il Mediterraneo, ma la Turchia e l'isola di Lesbo in Grecia” (Ibidem, 2).

La crisi siriana, ancora in corso dopo tredici anni, ha prodotto su scala globale quasi 6 milioni di rifugiati registrati dall'UNHCR, circa 6.8 milioni di sfollati interni (*internally displaced people o IDPs*) e circa 150.000 apolidi¹¹ (UNHCR 2022). Secondo un report dell'UNHCR aggiornato a novembre 2023, quasi 5.2 milioni di siriani sono attualmente registrati come rifugiati nei sistemi dell'UNHCR dei paesi confinanti, in particolare Turchia, Libano e Giordania (UNHCR 2024d): ad oggi la Turchia ospita il maggior numero di rifugiati siriani, pari a 3.115.344 individui, mentre Libano e Giordania ospitano rispettivamente 779.645 e 708.846 persone, diventando quindi i tre maggiori paesi di accoglienza di rifugiati siriani¹². A fronte della portata di questi numeri, nel 2014

⁹ Secondo Guazzone (2016: 375), dopo il primo conflitto arabo-israeliano e la nascita dello stato di Israele, circa 950 mila palestinesi sono stati costretti a trovare rifugio nei territori non occupati e nei paesi limitrofi. Tra questi la Giordania, che al 1950 ne aveva accolti circa 450 mila. Ad oggi, secondo l'UNRWA (2024), oltre due milioni di palestinesi sono registrati nell'agenzia ONU per i rifugiati nel regno.

¹⁰ Il governo giordano aveva stimato l'arrivo di circa 700 mila iracheni nel Paese, ma Seeley (2010: 8) afferma che il numero fosse ben più piccolo, superando di poco le 160 mila unità.

¹¹ Secondo la Convenzione ONU sullo status degli apolidi del 1954, è definito apolide l'individuo privo di una cittadinanza, ovvero “una persona che nessuno Stato considera come suo cittadino nell'applicazione della sua legislazione” (Art. 1).

¹² Tuttavia, bisogna tenere in considerazione che non tutti i siriani sono registrati come rifugiati nelle agenzie dell'UNHCR: questo potrebbe aumentare in modo considerevole il numero degli individui presenti sui territori dei tre paesi.

è stato per la prima volta lanciato il cosiddetto *Regional Refugee Resilience Plan* (3RP), un piano di finanziamenti co-diretto da UNHCR e UNDP (*United Nations Development Program*), che ha il duplice obiettivo di “rispondere alla crescente domanda di assistenza e protezione umanitaria dei rifugiati siriani, e anche di supportare la resilienza degli individui, delle comunità e delle istituzioni nei paesi di accoglienza per affrontare la crisi siriana” (3RP: *Regional Refugee Resilience Plan*, 2015: 4).

Secondo Tsourapas (2021: 252), le premesse da cui è nato il 3RP hanno accelerato la tendenza degli stati ricettori a configurarsi come *refugee rentier states*, una tendenza che è poi culminata con la Conferenza di Londra del 4 Febbraio 2016, denominata “*Supporting Syria and the Region*”, e che ha avuto come esito la creazione dei *Compacts* con Turchia, Libano e Giordania (Ibidem, 253). È questo il momento in cui il *refugee rent seeking behaviour* si è istituzionalizzato a livello internazionale e in cui sono state gettate le basi per la creazione dei *refugee rentier states* (Tsourapas, 2019a: 3), perché questi accordi sulle migrazioni “hanno trasformato lo spostamento forzato delle popolazioni in una nuova fonte di rendita” (Ibidem), nell’idea che i paesi ospitanti, fintanto che verranno finanziati dai paesi del nord, continueranno ad ospitare rifugiati. Ed è da questo contesto, poi, che hanno fatto seguito gli altri esempi di stati dal sud del mondo, che hanno adottato strategie simili nel contesto migratorio.

1.4 Alla ricerca di refugee rent: esempi dal sud globale

Avendo in precedenza accennato i comportamenti degli stati del sud nei confronti del nord globale in relazione alla gestione dei rifugiati, sono stati individuati due diversi modi di agire, cioè il *blackmailing* e il *back-scratching* (Tsourapas 2019b). Adesso risulta utile analizzare, invece, il modo in cui il *refugee rent seeking behaviour* si diffonde tra gli stessi paesi del sud globale, in particolare a livello politico. Secondo la letteratura critica, l’atteggiamento di ricerca di *refugee rent* si può diffondere tra le istituzioni politiche dei paesi del sud globale in tre modi: attraverso meccanismi di apprendimento (*learning*), di cooperazione (*cooperation*) o di emulazione (*emulation*) (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2748).

Secondo gli autori, l’apprendimento si realizza a livello statale: le élites politiche usano le esperienze degli altri paesi per valutare le conseguenze probabili delle decisioni prese in merito alla questione migratoria, per poi considerare la possibilità di prendere le stesse decisioni all’interno del loro paese, “imparando” quindi dalle politiche che hanno avuto successo altrove (Ibidem, 2752-2754).

La cooperazione, invece, avviene a livello regionale, e riguarda la tendenza di tre o più stati ad adottare le stesse politiche migratorie. È interessante notare che il meccanismo di cooperazione si realizza spesso con il supporto delle organizzazioni internazionali, attraverso iniziative multilaterali che promuovono una stessa strategia politica (Ibidem, 2754-2757). È un caso di cooperazione il *Regional Refugee and Resilience Plan* (3RP), coordinato da UNHCR e UNDP per rispondere alla crisi siriana a livello regionale. A dimostrazione del fatto che queste strategie di caccia alla rendita caratterizzano l'intero sistema internazionale di gestione delle migrazioni forzate, indipendentemente dai confini geografici, verrà accennato un altro caso di cooperazione, che riguarda un'altra area del mondo, il Sud America: verranno brevemente analizzati gli impegni presi dalla comunità internazionale in risposta allo spostamento di migranti venezuelani nei paesi limitrofi, quali Colombia, Perù ed Ecuador, supportati dalle attività delle due principali organizzazioni internazionali in materia di rifugiati, cioè UNHCR e IOM.

Infine, la strategia dell'emulazione si diffonde sul piano internazionale e/o globale, materializzandosi man mano che emergono nuove norme sulla gestione dei rifugiati, diventando una pratica standard e internazionalizzata. Con l'emulazione, il *refugee rentier seeking behaviour* diventa una norma internazionale e si cristallizza come tale grazie al ruolo delle reti politiche (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2757). Un esempio di emulazione, secondo gli autori, può essere il *Global Concessional Financing Facility* (GCOFF), una piattaforma istituita da ONU, Banca Mondiale e dalla Banca Islamica per lo Sviluppo (*Islamic Development Bank*) nel 2016 per raccogliere fondi, sotto forma di prestiti agevolati, a supporto dei paesi a medio reddito che “svolgono un bene pubblico ospitando un largo numero di rifugiati” (Global Concessional Financing Facility 2023). Nel corso del tempo questo progetto ha coinvolto 6 paesi, ossia Giordania e Libano per la crisi in Siria, Colombia, Ecuador e Costa Rica per la crisi in Venezuela, e Moldavia, in cui sono stati implementati un totale di 32 progetti¹³, finanziati da oltre 6.44 milioni di dollari sotto forma di prestiti agevolati (Ibidem), con l'obiettivo di supportare le infrastrutture e i servizi delle comunità ospitanti, e di cui beneficia sia la popolazione locale che i rifugiati.

Un progetto simile e che rappresenta l'ennesimo esempio di emulazione nella ricerca del *refugee rent* è il *Global Compact on Refugees* (GCR) (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2757). Nato in contesto ONU nel dicembre del 2018, rappresenta un quadro di riferimento a livello globale “per una condivisione delle responsabilità più prevedibile ed equa, riconoscendo che una soluzione sostenibile alle situazioni dei rifugiati non può essere raggiunta senza la cooperazione

¹³ È interessante notare che dei 32 progetti totali, 15 sono stati realizzati solo in Giordania (Global Concessional Financing Facility 2023).

internazionale” (UNHCR 2024f), nell’ottica, quindi, del *burden sharing*. L’accordo ha l’obiettivo di fornire il supporto necessario a tutti gli attori coinvolti nelle migrazioni forzate, quali gli stati, le organizzazioni internazionali e la società civile, indirizzandosi tanto ai rifugiati accolti quanto alle comunità ospitanti (Ibidem). È chiaro che il tipo di supporto a cui si fa riferimento sia anche, e soprattutto, quello economico, e ciò implica “la solidarietà finanziaria dell’Occidente in cambio del mantenimento delle comunità sfollate all’interno del sud globale” (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2758). Sempre secondo gli autori, quindi, la struttura istituzionalizzata di queste piattaforme “contribuisce a normalizzare la logica della ricerca di rendita per i rifugiati: gli Stati possono fare leva sulle popolazioni di rifugiati per ottenere aiuti aggiuntivi e prestiti agevolati” (Ibidem, 2757), e quindi sempre più *refugee rent*.

Tuttavia, le tre strategie hanno spesso lavorato in combinazione per la diffusione delle politiche della ricerca di *refugee rent*, e l’atteggiamento di “caccia alla rendita” che ne deriva promuove, sul piano internazionale, la tendenza a considerare i rifugiati come merci da cui trarre profitto. Essa viene definita appunto *refugee commodification*, ed è una delle principali implicazioni del nuovo *refugee rentierism* (Tsourapas 2019a), per cui gli stati ospitanti stanno sempre più frequentemente inserendo i rifugiati nelle loro agende politiche estere, soprattutto nelle negoziazioni con i paesi del nord globale, per usare la questione migratoria come leva non solo economica ma anche politica (Ibidem, 4). Dal punto di vista internazionale, queste strategie hanno definito un nuovo modello di gestione degli spostamenti forzati, cioè quello della creazione dei *Compacts*, gli accordi economici con i paesi di prima accoglienza, considerati dalla narrazione dominante come un modello “*win-win*”, cioè un modello vincente per tutte le parti coinvolte. Per questo motivo è stato considerato come un modello da perseguire, da cui altri paesi hanno preso esempio nel corso degli ultimi anni. A partire dalla firma del *Jordan Compact* del 2016 alla Conferenza di Londra, altri paesi, come Libano ed Etiopia, hanno firmato accordi simili, proprio perché l’esempio della gestione dei rifugiati siriani ha posto le basi per un nuovo modello di cooperazione tra stati e altri attori coinvolti nella questione migratoria, e non solo quella siriana.

1.4.1 Una retorica vincente: dall’esempio giordano al caso libanese

Nella dichiarazione finale della Conferenza di Londra del 2016, co-diretta dai leader di Germania, Kuwait, Norvegia, Regno Unito e dal Segretario Generale delle Nazioni Unite, e a cui hanno partecipato oltre 60 paesi, organizzazioni internazionali, imprese e membri della società civile, emergono punti interessanti riguardanti l’impegno che i paesi del nord globale hanno dimostrato di

voler mantenere nei confronti della crisi politica ed umanitaria in Siria. All'interno del report congiunto finale, infatti, emerge la consapevolezza che questo approccio può diventare un potenziale modello globale: "La Conferenza di oggi non ha solo generato impegni finanziari, ma ha garantito un nuovo approccio della comunità internazionale nella risposta alle crisi prolungate" (Government of Germany et al. 2016: 3). Gli accordi finanziari sopra menzionati, infatti, prevedevano oltre 11 miliardi di dollari, di cui \$5.8 miliardi per il 2016 e ulteriori \$5.4 miliardi per il periodo 2017-2020, insieme ad ulteriori 40 miliardi di dollari di prestiti di cui una parte a condizioni agevolate, destinati a "coloro che sono stati colpiti dalla crisi" (Ibidem, 1), cioè Turchia, Libano, Giordania, e anche Iraq ed Egitto. Dal report, inoltre, viene enfatizzata la "enorme generosità" di questi paesi nell'ospitare i rifugiati, e anche lo "sforzo considerevole" a cui le comunità ospitanti sono state sottoposte (Ibidem). Il riconoscimento di questa idea di fardello che i paesi ospitanti hanno dovuto affrontare, ha permesso loro di far leva sulla questione migratoria per estorcere sempre più denaro ai paesi del nord, i quali non sono disposti a farsi carico di questo impegno: le opportunità economiche derivanti da accordi finanziari, quindi, diventano l'unico strumento utile per i paesi ospitanti per affrontare la crisi migratoria. La soluzione proposta dai paesi del nord, come di consueto, è quella neoliberale: favorire le opportunità economiche attraverso accordi commerciali, che favoriscano lo sviluppo economico attraverso gli scambi e l'apertura ai beni prodotti nei paesi del sud ai mercati dei paesi del nord, sviluppando soprattutto il settore privato. Si richiede inoltre l'impegno da parte dei paesi del sud di aprire il mercato del lavoro ai rifugiati siriani, con l'obiettivo di creare "nuove opportunità economiche sia per i potenziali lavoratori siriani che per le popolazioni locali, e migliorare il clima degli investimenti in questi paesi, così da attrarre donatori e investitori stranieri" (Ibidem, 2-3). Pertanto, da questi punti diventa evidente la tendenza a considerare l'afflusso di rifugiati come un'opportunità economica da cui trarre profitto.

Proprio la retorica del collasso delle istituzioni economiche, politiche e sociali alimenta l'atteggiamento di caccia alla rendita degli stati ospitanti, e inevitabilmente si diffonde tra gli altri stati, attraverso la tecnica dell'apprendimento o *learning* (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2752). Essa prevede, da un lato, che i governi o le istituzioni prendano esempio da discorsi già esistenti, intrisi di questa retorica, per poi imitarli e poterli sfruttare a loro favore. Dall'altro lato, l'imitazione di questi discorsi avviene secondo una tempistica specifica (o *policy timing*), ad esempio a ridosso o durante importanti conferenze o negoziazioni, rivolgendosi direttamente alla comunità internazionale (Ibidem, 2752). Così, ad esempio, il sovrano giordano Abdullah II, in un'intervista con il canale inglese BBC due giorni prima della Conferenza di Londra del 4 Febbraio 2016, ha enfatizzato il "peso" che grava sulle infrastrutture, sulle istituzioni e sul popolo giordano

a seguito dell'accoglienza di rifugiati siriani nel paese, appellando la comunità internazionale a dare supporto al proprio paese, poiché considerato da tutti come importante e storico cuscinetto strategico per la stabilità in Medio Oriente (King Abdullah II 2016), e quindi indispensabile per garantire una gestione pacifica della situazione migratoria nella regione.

La retorica dell'appello del sovrano hashemita enfatizza le ripercussioni dell'accoglienza sulle comunità e sulle infrastrutture ospitanti, alimentando inevitabilmente il *refugee rent seeking behaviour* e spronando gli altri paesi a considerare i rifugiati come merce da cui trarre guadagno. Per questo motivo, questa retorica è vincente a livello internazionale, e viene spesso presa come esempio anche da altri stati, combinandosi anche con la tendenza dei paesi del nord ad esternalizzare verso i paesi del sud del mondo le loro responsabilità riguardanti l'accoglienza dei migranti. Ad esempio, anche Saad al-Hariri, Primo Ministro libanese dal 2016 al 2019, ha utilizzato una simile retorica a livello internazionale (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021), poco prima di una conferenza nel 2017 a Bruxelles sulla situazione in Siria, facendo leva sul fatto che il Libano è il secondo paese, dopo la Turchia, per numero di rifugiati siriani accolti, e il primo paese per numero di rifugiati pro capite, e questo avrebbe potuto portare il paese ad un punto di non ritorno (Perry 2017). Così ha richiesto fermamente alla comunità internazionale di incrementare più fondi a supporto del Libano e delle sue infrastrutture, nell'idea che fosse necessario che questi fondi andassero a beneficiare non solo i rifugiati siriani ma anche i libanesi stessi. Ed, effettivamente, la comunità internazionale ha prontamente risposto al suo appello: nel rispetto dell'impegno finanziario preso durante la Conferenza di Londra, il Libano e l'Unione Europea hanno adottato un *Compact* nel 2016¹⁴, simile a quello giordano, che prevede il finanziamento di un minimo di 400 milioni di euro per il 2016-2017, ed eventuali fondi aggiuntivi¹⁵, a supporto sia dei rifugiati siriani che della comunità vulnerabile ospitante (European Commission 2017). Tra gli obiettivi elencati nel documento, si nota l'impegno a "migliorare la capacità di risposta dell'economia e delle infrastrutture nazionali libanesi, e di investire nella creazione di progetti che possano creare posti di lavoro" (Ibidem, 1). L'Unione Europea ha ribadito in più occasioni "la propria intenzione ad aumentare considerevolmente il proprio sostegno, in particolare al Libano e alla Giordania, i due paesi che hanno accolto il maggior numero di rifugiati rispetto alla propria popolazione" (Consiglio europeo 2016). In quest'ottica, entrambi i *Compacts* per Giordania e Libano intendono considerare la crisi

¹⁴ Questo supporto economico dell'Unione Europea destinato al Libano è stato riconfermato anche recentemente, a Maggio 2024, con un ulteriore accordo economico che si propone di fornire al paese oltre un miliardo di euro per tre anni, con l'obiettivo di supportare la crisi in Libano e di prevenire che i rifugiati possano raggiungere i paesi europei (European Council on Refugees and Exiles 2024).

¹⁵ Viene sottolineato inoltre che questi fondi erano stati previsti in aggiunta ad altri impegni già esistenti, quali quelli inseriti nel *Refugee Resilience Response Plan (3RP)*, implementato in Libano attraverso il *Lebanon Crisis Response Plan (LCRP)* del 2014. Per un'analisi più accurata, si consiglia Tsourapas 2019b.

come un'opportunità economica e di sviluppo, da sfruttare al meglio per poter trarre profitto, attraverso la ricezione di *refugee rent* sotto forma di aiuti economici internazionali, destinati non solo ai rifugiati siriani, ma anche ad altri ambiti non esplicitamente collegati alla crisi migratoria (Tsourapas 2019b: 474).

Quello appena menzionato non è l'unico caso in cui il Libano ha dimostrato un atteggiamento di caccia alla rendita nel contesto della gestione della crisi migratoria. Infatti, durante i primi anni della crisi siriana, il Libano aveva attuato una politica delle porte aperte, permettendo a milioni di persone di entrare nei propri confini, nonostante il Paese non li considerasse effettivamente rifugiati, poiché non firmatario della Convenzione di Ginevra del 1951 (Shibli et al. 2018: 5-6). Per questo, tutti i siriani nel paese venivano registrati come rifugiati solo attraverso l'UNHCR. Tuttavia, a partire dal 2015, tale procedura di registrazione viene sospesa e vietata dal governo, e congiuntamente vengono chiuse anche le frontiere (Ibidem, 7). Nello stesso anno entra in vigore una legge per cui tutti i siriani di età maggiore ai 15 anni e registrati con l'UNHCR, avrebbero dovuto pagare una sorta di tassa di soggiorno, da rinnovare annualmente, di circa \$200, nonostante la maggior parte dei rifugiati presenti nel paese vivesse sotto la soglia di povertà (Tsourapas 2019b: 472). Coloro i quali, invece, non fossero registrati con l'UNHCR, avrebbero dovuto trovare uno "sponsor", ossia un cittadino libanese che avrebbe potuto vendere la propria "protezione" o *sponsorship*, chiedendo in cambio fino a \$1000 a persona¹⁶. Chi non avesse potuto permettersi di pagare la tassa di soggiorno, sarebbe ovviamente stato considerato residente illegale, e per questo arrestato. Tuttavia, non era raro che gli stessi funzionari libanesi corrompessero i siriani considerati illegali, chiedendo mazzette in cambio della libertà (Ibidem, 473). Da qui si diffonde e si radicalizza la tendenza a sfruttare i rifugiati siriani come ulteriore fonte di guadagno o, appunto, di *refugee rent*.

1.4.2 Il caso della Turchia

Sulla stessa linea dei *Compacts* con Libano e Giordania, nel marzo del 2016, l'Unione Europea ha raggiunto un accordo con la Turchia riguardo la lotta contro i flussi migratori irregolari e gli ingressi nell'Unione di quelle persone che dalla Turchia hanno tentato di raggiungere le coste greche, attraversando il Mar Egeo. Tuttavia, l'approccio dell'Unione con la Turchia (e viceversa) è diverso rispetto agli altri due paesi.

¹⁶ In Giordania si registra un fenomeno molto simile, che verrà approfondito nei capitoli a seguire.

In primo luogo, la Turchia è l'unico dei tre a confinare con un paese membro dell'Unione, e questo suscita nei paesi membri un forte timore di dover accogliere numerosi migranti irregolari; in secondo luogo, la Turchia assume un ruolo cruciale nella crisi del 2015, perché questa nuova rotta prevedeva che i rifugiati siriani, una volta giunti in Turchia, tentassero di raggiungere l'Unione sbarcando sulle isole greche, più prossime alle coste turche, per potere richiedere protezione. Quindi, in questo contesto, l'Unione Europea si trova sopraffatta da un numero di sbarchi senza precedenti¹⁷, e sulla linea del “nuovo grande compromesso”, delega la Turchia nella gestione o, per meglio dire, nel contenimento e nel controllo degli arrivi di migranti irregolari, per evitare che questi potessero raggiungere le coste europee. Questo è un esempio di esternalizzazione della responsabilità, che domina il “nuovo grande compromesso” tra i due emisferi del mondo, e che alimenta la sete di rendita dei paesi del sud globale.

A differenza dell'atteggiamento di *back-scratching* di Libano e Giordania, la Turchia ha più volte adottato un atteggiamento di ricatto nei confronti dell'Unione Europea, perché consapevole del suo ruolo cruciale in questa nuova tratta migratoria: per questo motivo ha spesso sfruttato questa argomentazione per provocare l'Unione e i suoi stati membri a proprio favore, ricattando di rilasciare via mare e verso le coste europee un numero elevato di migranti, se l'Unione non avesse collaborato economicamente (Baczynska et al. 2016). Infatti, all'inizio della crisi, la Turchia aveva attuato una politica delle porte aperte, facendo entrare nei propri confini milioni di persone, anche costruendo campi nelle città turche al confine con la Siria (Shibli et al. 2018: 10). Tuttavia, a differenza di Libano e Giordania, la Turchia è firmataria della Convenzione di Ginevra del 1951 e del Protocollo del 1967, ma con una clausola di limitazione geografica molto importante: avrebbe considerato rifugiati solo coloro che sono diventati tali a seguito di eventi accaduti in Europa prima del 1 Gennaio 1950 (UN General Assembly 1967), e dunque non considera i siriani come rifugiati, ma come “ospiti”¹⁸. Questa tendenza cambia tra il 2013 e il 2014, quando viene adottata la Legge sugli stranieri e la Protezione Internazionale (LFIP) e creato il Direttorio Generale della Gestione Migratoria (DGMM). La prima legge, infatti, prevede l'identificazione di quattro diverse categorie di protezione internazionale (Shibli et al. 2018: 11), tra le quali la protezione temporanea, garantita

¹⁷ Secondo i dati raccolti dall'UNHCR (Clayton e Hereward 2015), solo nel 2015 oltre un milione di persone hanno raggiunto uno dei Paesi dell'Unione, di cui molti attraverso sbarchi irregolari gestiti da trafficanti. Di questi, molti non sono sopravvissuti al viaggio, rimanendo dispersi in mare (circa 3.735), presumibilmente annegati. Di coloro che, invece, sono riusciti ad approdare in un porto, uno su due era di nazionalità siriana, mentre la restante parte di nazionalità afghana. Circa 80.000 persone hanno attraversato il Mar Egeo, mentre altre 150.000 il Mar Mediterraneo (Ibidem).

¹⁸ È interessante notare che Giordania, Libano e Turchia abbiano percepito (e continuano a percepire) ingenti finanziamenti come supporto alla gestione dei rifugiati siriani, nonostante questi paesi non li riconoscano a livello giuridico come tali. Questo potrebbe configurarsi come un importante indice per definire tali paesi come *refugee rentier states*.

ai rifugiati siriani per via della clausola di limitazione geografica della Convenzione di Ginevra. Nello stesso anno, il 2014, la Turchia viene inserita da UNHCR e UNDP tra i paesi beneficiari degli aiuti previsti dal 3RP per la gestione dei rifugiati, che il DGMM avrebbe dovuto gestire e canalizzare nei vari settori previsti dall'accordo, attraverso l'*EU Facility for Refugees in Turkey (FRiT)* (European Commission 2016).

Per il caso della Turchia, il *refugee rent seeking behaviour* inizia ad essere più evidente a partire dall'*EU-Turkey Joint Action Plan* dell'ottobre del 2015¹⁹, per poi raggiungere il culmine con il patto del 2016 (European Council 2016). Tale accordo prevede, da un lato, il ricollocamento in Turchia di tutti rifugiati siriani che fossero riusciti a raggiungere illegalmente le coste greche, per contrastare e fermare il traffico irregolare di persone; dall'altro prevede che, per ogni rifugiato tornato in Turchia, l'Unione ne avrebbe ricollocato uno in uno dei suoi paesi membri, fino ad un massimo di settantadue mila (Tsourapas 2019b: 475). Congiuntamente a questi obiettivi, gli accordi con l'Unione Europea prevedevano l'invio di milioni di euro direttamente nelle casse turche, con l'obiettivo di supportare il contrasto all'immigrazione irregolare e la gestione della situazione migratoria. Ciò che rende la Turchia un *refugee rentier state*, tuttavia, non riguarda soltanto l'aver percepito queste ingenti somme²⁰, ma il fatto che tali accordi prevedessero anche agevolazioni di altro tipo, non direttamente connessi alla gestione dei rifugiati. Infatti, l'accordo del 2016 prevedeva che, in cambio della riammissione dei siriani in territorio turco, l'Unione Europea avrebbe liberalizzato le procedure per il rilascio dei visti ai cittadini turchi che avessero voluto raggiungere uno dei paesi membri (Ibidem, 475). Questo dimostra che la caccia alla rendita da parte della Turchia fosse spinta da altre motivazioni, non umanitarie e assistenziali nei confronti dei siriani, e che sfruttasse la questione migratoria per ottenere denaro e raggiungere altri obiettivi. Ancora una volta, risulta chiaro che una delle implicazioni del *refugee rentierism* è la mercificazione dei rifugiati, vale a dire usare i rifugiati come pretesto per ottenere denaro e soddisfare specifici interessi.

Anche se con l'accordo del 2016 il traffico illegale di esseri umani verso le coste greche diminuisce (Ibidem, 475), raggiungendo, quindi, uno degli obiettivi dell'accordo stesso, la Turchia dimostra di essere diventata un *refugee rentier state* anche a causa della tendenza a ricattare l'Unione Europea. Questa retorica ha assunto connotati a tratti autoritari, e produce sul piano politico anche una "contro-narrativa" (Shaw e Şentek 2018), secondo la quale i rifugiati potranno ritornare nel loro

¹⁹ Per maggiori dettagli, si consiglia European Commission 2015.

²⁰ Tsourapas (2019b: 475) sottolinea che "a giugno 2017, quarantotto progetti sono stati appaltati per un valore di oltre 1,6 miliardi di euro, di cui sono stati erogati 811 milioni di euro". Viene inoltre dimostrato da un'inchiesta di Shaw e Şentek (2018) che il governo fosse il principale destinatario di questo denaro, insieme al DGMM, ma che non fosse chiaro il modo in cui questi soldi venissero impiegati, come negli stati redditieri per definizione di Beblawi (1987).

paese di origine perché “sono state raggiunte le condizioni necessarie per farlo”. Tuttavia, sembra invece che, avendo ormai la Turchia soddisfatto i propri interessi (la liberalizzazione dei visti e i finanziamenti), non fosse più disposta a doversi occupare dei rifugiati siriani.

Così come è stato descritto in precedenza, anche i paesi del nord alimentano il “nuovo grande compromesso”, costruendo una vera e propria architettura della repulsione, e il caso turco è emblematico in questo senso: all’interno di questo contesto, l’Unione Europea è stata fortemente criticata per l’*EU-Turkey Statement* del 2016, poiché l’accordo era stato approvato sul presupposto che la Turchia fosse un “paese terzo sicuro” per i rifugiati siriani. È stato invece largamente provato che la Turchia non ha fornito un’effettiva protezione ai rifugiati, che nel paese vivono in condizioni disumane, e ha addirittura rimandato alcuni siriani in paesi come Afghanistan, Iran o la stessa Siria, dove rischiano serie violazioni ai diritti umani, a dispetto del diritto internazionale e del principio di *non-refoulement* (Amnesty International 2017), mentre l’Unione Europea ha cercato di ritrarre l’accordo come un successo da poter riproporre in contesti simili. Secondo Amnesty (2017), infatti, “l’unica cosa che importa ai leader (europei), è che il numero di arrivi irregolari sia sceso, anche se solo nel breve termine” (Ibidem, 2-3): è questa mentalità che alimenta la repulsione e l’idea che sia meglio evitare di affrontare il fardello dell’accoglienza, piuttosto che effettivamente dare ospitalità a persone che scappano da contesti violenti. Tanto quanto la Turchia, quindi, l’Unione Europea è complice dell’inefficienza nella gestione della crisi, perché una soluzione duratura, che rispetti le norme del diritto internazionale e allo stesso tempo i diritti umani dei rifugiati, non può essere l’esternalizzazione delle responsabilità a paesi terzi.

1.4.3 Esempi dal continente africano: Kenya, Etiopia, Uganda, Libia e Tunisia

La tendenza dei paesi del sud globale a sfruttare le crisi migratorie come nuova fonte di rendita non si è limitata, nel corso degli ultimi anni, solo ai paesi del Medio Oriente, coinvolti nell’accoglienza dei migranti siriani. Il sistema del “nuovo grande compromesso” ha infatti coinvolto anche numerosi paesi del continente africano, meta di milioni di richiedenti asilo costretti a fuggire dal proprio paese a causa di contesti violenti, conflitti o dure condizioni climatiche.

Così, imparando dall’esempio turco, anche il Kenya, nel 2016 e poi anche nel 2020, ha minacciato di chiudere i campi di *Dadaab* e di *Kakuma*, considerati tra i due più grandi campi di rifugiati al mondo, in cui vive la maggior parte dei rifugiati somali e sud-sudanesi presenti nel paese, se la comunità internazionale non avesse ampliato il proprio impegno, anche economico, nei confronti

del paese nel ricollocamento dei rifugiati (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2754). Questo atteggiamento di ricatto deriva, secondo la narrazione dominante, dalla delicata situazione che il governo ha dovuto affrontare nel corso degli ultimi anni, in particolare la diffusione e l'insediamento del gruppo terroristico di *Al-Shabaab* tra i rifugiati residenti nei campi, e il timore della minaccia di attacchi terroristici nel paese (Kibicho 2016). Al ricatto del governo keniota, le ONG hanno risposto denunciando questa decisione, considerata come una violazione di norme del diritto internazionale, e appellando la comunità internazionale a supportare economicamente il Kenya (World Vision Kenya 2016). Tuttavia, nel 2022 il Kenya ha "riconsiderato la possibilità di chiudere i campi, e [...] di convertirli in insediamenti" (European Commission 2023), anche perché nel corso degli anni non è mancato il supporto economico, soprattutto da parte della stessa Unione Europea, che dal 2013 ha erogato al paese più di 240 milioni di euro, di cui €16.2 milioni solo nel 2023 (European Commission 2023). Sembra evidente che, finché il Kenya ha ricevuto supporto economico per la gestione dei rifugiati, ha cercato di sfruttare la situazione migratoria a proprio favore.

Nel 2018, anche l'Etiopia ha stipulato con l'Unione Europea, la Banca Mondiale e altri attori internazionali un *Compact* simile a quello giordano, con lo scopo di fornire ai rifugiati dei permessi di lavoro, nell'idea che questi potessero contribuire allo sviluppo economico del paese (European Union 2023). Nel PID (*Program-for-results information document*) elaborato dalla Banca Mondiale (2018) per il *Jobs Compact*, l'Etiopia viene descritta come un paese a basso reddito, che necessita la creazione di nuove opportunità di lavoro, sia per la popolazione etiopica, di cui 30 milioni di persone vivono in povertà, sia per i circa 800.000 rifugiati che il paese ospita (Ibidem, 1-2). Sin dagli anni '90 del Novecento, infatti, l'Etiopia ha attuato una politica delle porte aperte, permettendo a migliaia di somali, eritrei, e sud-sudanesi di stabilirsi all'interno dei campi istituiti dalle autorità etiopi (Ibidem, 2). Ai rifugiati, tuttavia, non viene riconosciuto formalmente il diritto al lavoro, e per questo essi riescono a sopravvivere grazie agli aiuti umanitari che il paese riceve dai donatori internazionali, e da cui sostanzialmente dipende (Ibidem, 2). Partendo da questi presupposti, infatti, la comunità internazionale ha dichiarato di voler garantire la creazione di circa 100.000 posti di lavoro, sia per etiopi che per rifugiati, assegnando un pacco di aiuti di circa 500 milioni di dollari per il finanziamento del *Jobs Compact* (Ibidem, 2-3). L'obiettivo principale proposto dai donatori è quello di incoraggiare soprattutto lo sviluppo del settore industriale, più competitivo di altri grazie al basso costo della manodopera: infatti, circa il 70% della popolazione etiopica è impiegata nel settore agricolo, ma questo settore non riuscirebbe, da solo, a supportare la crescita economica auspicata (Ibidem, 3). Per questo è necessario, secondo l'analisi dei donatori, sfruttare le potenzialità del settore industriale, creando nuovi posti di lavoro per i rifugiati e stabilendo anche accordi di libero

scambio con l'Unione Europea e gli Stati Uniti (Ibidem). Uno degli obiettivi di entrambi i *compact*, infatti, è quello di permettere la creazione di posti di lavoro per i rifugiati, in modo tale che essi possano raggiungere non solo una potenziale autosufficienza economica, ma contribuire anche allo sviluppo economico del paese. Ancora una volta, i rifugiati vengono visti come forza lavoro da poter sfruttare in chiave economica. Il caso etiope, infine, diventa l'emblema dell'emulazione o *emulation* (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2758): la comunità internazionale, infatti, attraverso un fitta rete di *policy networking*, è giunta alla conclusione che il *Jordan Compact* sia un modello vincente, da seguire e riproporre in altri casi, come quello etiope (Ibidem).

Un atteggiamento diffuso tra i paesi del sud globale che accolgono rifugiati e richiedenti asilo riguarda la manipolazione dei numeri delle persone accolte: spesso succede che, per far pressione sulla comunità internazionale, i paesi ospitanti gonfino i numeri dei rifugiati accolti, per chiedere maggiori fondi e aiuti internazionali. Questo è il caso dell'Uganda: è il paese che, ad oggi, accoglie il maggior numero di rifugiati e richiedenti asilo nel Corno d'Africa, per un totale di 1.6 milioni di persone, di cui la maggior parte sud-sudanesi, congolesi e somali (UNHCR 2024g). Tuttavia, nel 2018 è stato dimostrato che il governo ugandese, con complici alcune personalità legate agli uffici dell'UNHCR e del *World Food Program* (WFP) nel paese, avesse manipolato questi numeri: secondo il *The Guardian* (Okiror 2018), infatti, il numero dei rifugiati e richiedenti asilo era stato ingigantito di 300.000 unità aggiuntive, per poter ricevere più fondi dalla comunità internazionale. Secondo l'indagine, infatti, i numeri erano aumentati perché erano stati registrati nomi falsi, oppure perché erano state fatte registrazioni multiple; in ogni caso, questo ha portato alla sospensione degli ufficiali indagati. Anche questo caso dimostra che, nel nuovo sistema internazionale di gestione delle migrazioni, i rifugiati e i richiedenti asilo vengono usati come leva economica, per ottenere più fondi e aiuti da parte della comunità internazionale.

Ultimi, ma non per importanza, sono gli accordi del 2010 e del 2017 dell'Unione Europea con la Libia, e il recentissimo Memorandum d'Intesa dell'Italia con la Tunisia.

La Libia è da sempre stato un paese cruciale per la cosiddetta "rotta del Mediterraneo centrale" (Consiglio europeo 2023): è il punto di snodo per chi attraversa, spesso a piedi, diversi paesi del nord Africa, per poi arrivare nel paese, intraprendere un viaggio rischioso in mare e sperare di approdare in Italia, sbarcando a Lampedusa, o molto meno frequentemente a Malta. Questo ha portato alla diffusione e al rafforzamento di sistemi illegali di traffico di esseri umani in Libia, una situazione che ha spinto l'Unione Europea ad aumentare la cooperazione con il Paese per contrastare le organizzazioni criminali del traffico illegale (Consiglio europeo 2023). Le motivazioni alla base

di questa cooperazione, però, sono quelle tipiche del nuovo sistema di gestione internazionale dei rifugiati, e di quell'architettura della repulsione che governa il "nuovo grande compromesso": attraverso l'accordo del 2010, l'Unione Europea e in particolare l'Italia, che è stata primariamente coinvolta nella rotta migratoria per gli sbarchi a Lampedusa, ha palesato la tendenza a voler esternalizzare il "problema" migratorio, delegando la gestione e il controllo del traffico irregolare alla Libia di Gheddafi, una personalità ricordata non proprio per la sua democraticità e per il rispetto dei diritti umani.

Nello specifico, in un incontro con Silvio Berlusconi, Primo Ministro in carica nel 2010, Gheddafi aveva prontamente avvertito l'Unione che se l'Italia non avesse gestito in modo più duro la questione migratoria, anche portando a termine un accordo economico tra i due paesi, "sarebbe diventata nera" per il numero di migranti "affamati e ignoranti" che avrebbe dovuto accogliere (Traynor 2010). Pertanto, risulta chiaro che gli accordi siglati dalla Commissione Europea nel 2010 avessero come obiettivo quello di prevenire che tali migranti arrivassero nelle coste italiane ed europee, per evitare che l'Unione e i suoi stati membri fossero vincolati dal diritto internazionale e comunitario a rispettare gli obblighi riguardo alla protezione dei rifugiati e dei richiedenti asilo.

Uno dei punti fondamentali dell'accordo, infatti, riguarda il rafforzamento congiunto dei sistemi e delle tecniche di pattugliamento in mare di imbarcazioni ritenute illegali, con lo scopo di rispeditarle nelle coste libiche ed evitare che giungessero nei confini europei (European Commission 2010: 3). In quanto non firmataria della Convenzione di Ginevra sullo status dei rifugiati, la Libia non prevede un sistema di accoglienza e di protezione per i richiedenti asilo e i rifugiati: nel concreto, questo si traduce nell'effettiva detenzione in centri specifici di tutti i migranti presenti nel paese, e l'accordo con l'UE non fa altro che promuovere e supportare questo sistema (Vandvik 2010). In cambio, la Libia ha ricevuto 60 milioni di euro per il periodo 2011-2013 che, secondo il documento, avrebbero dovuto contribuire a sostenere lo sviluppo economico di vari settori del paese, quali quello sanitario e imprenditoriale.

Con la caduta del governo di Gheddafi nel 2011, tuttavia, la situazione non è cambiata, e l'Unione Europea e l'Italia hanno continuato a promuovere questo tipo di accordi. Nel 2017, infatti, è stato firmato l'ennesimo Memorandum d'Intesa tra l'UE e il paese, poi rinnovato anche nel 2022, in cui è stato ulteriormente siglato l'impegno dell'Italia e dell'Unione al contrasto contro l'immigrazione irregolare e la tratta di esseri umani, congiuntamente all'impegno economico destinato alla Libia. Nel documento (Repubblica Italiana e Stato della Libia 2017), infatti, le due parti si impegnano a collaborare "nell'adeguamento e finanziamento dei centri di accoglienza (...) già attivi nel rispetto

delle norme pertinenti, usufruendo di finanziamenti disponibili da parte italiana e di finanziamenti dell'Unione Europea" (Art. 2, 2). È chiaro che tali centri possano essere considerati più propriamente centri di detenzione che di accoglienza, perché continue sono state le violazioni dei diritti umani al loro interno nei confronti dei migranti; e il tutto è stato dichiaratamente finanziato dall'Unione Europea. Ancora una volta, e forse questo è il caso più emblematico, il rispetto dei diritti umani passa in secondo piano e la questione migratoria rimane una giustificazione per ottenere sempre più denaro.

L'ennesimo esempio, molto più recente, di mercificazione dei flussi migratori e di esternalizzazione del loro controllo, è quello tunisino. Nell'ultimo anno, infatti, molti migranti provenienti dai paesi dell'Africa sub-sahariana hanno intrapreso un lungo e faticoso viaggio per raggiungere la Tunisia, e tentare di raggiungere le coste europee sbarcando in Italia. La maggior parte degli sbarchi avvenuti nel 2023, infatti, proveniva dalle coste tunisine, seconde solo agli sbarchi dalla Libia: questo ha spinto i leader dei due paesi, Italia e Tunisia, e degli organi dell'Unione Europea a firmare un accordo simile a quello libico, che tuttavia non è stato ancora ratificato (Openpolis 2023). Così, a seguito di vari incontri, nel luglio del 2023 è stato firmato il Memorandum d'Intesa: esso prevede cinque impegni specifici, tra cui lo sviluppo economico e sostenibile del paese, quello commerciale e, soprattutto, l'erogazione di aiuti in materia migratoria, che risulta essere il punto cruciale dell'intero accordo (Repubblica Italiana e Stato della Libia 2017). Infatti, l'Unione Europea e l'Italia hanno dichiarato di impegnarsi a fornire "150 milioni di euro di sostegno al bilancio (...), a cui si aggiungono più di cento milioni per la gestione delle frontiere e 81 milioni per scambi tra le popolazioni europea e tunisina (...)" (Openpolis 2023). Inoltre, a questi finanziamenti si aggiunge un massimo di 900 milioni di euro sotto forma di prestiti, a condizione che la Tunisia attui le riforme proposte dal Fondo Monetario Internazionale (Ibidem). L'obiettivo dell'Unione sembra essere quello di voler salvare le casse dello stato tunisino, in grave crisi economica, per poterlo considerare più concretamente "un terzo stato sicuro"²¹, dove respingere i migranti irregolari provenienti dai paesi limitrofi e rimpatriare quelli tunisini, che sbarcano sulle coste italiane.

Ancora una volta è chiara la matrice di questi accordi: la tendenza sempre più pericolosa dei governi europei a voler esternalizzare il controllo dei flussi migratori agli stati di transito degli stessi, i quali ricevono in cambio ingenti aiuti economici, per prevenire che gli stessi migranti e richiedenti asilo

²¹ Secondo un'altra analisi di Openpolis (2023b), l'Italia aveva già inserito la Tunisia nella lista dei paesi d'origine sicuri nel 2019, insieme ad altri stati: secondo il funzionamento dell'Unione in materia migratoria, questo permette all'Italia di rimpatriare i migranti provenienti dal paese, senza andare incontro a violazioni del diritto. Tuttavia, le condizioni economiche e sociali attuali della Tunisia fanno emergere seri dubbi su questa decisione, che è chiaramente dettata dalla volontà dei governi di destra a diminuire gli sbarchi e il numero di migranti nel territorio italiano.

possano raggiungere uno degli stati europei e chiederne protezione. Il meccanismo, infatti, è sempre lo stesso: la questione migratoria viene sfruttata e venduta a livello internazionale come un settore da cui poter trarre guadagno, promuovendo di conseguenza la tendenza a mercificare i rifugiati, o *refugee commodification*, a scapito del rispetto dei diritti umani degli individui.

1.4.4 La crisi in Venezuela e il ruolo dei paesi dell'America latina: un caso di cooperazione

La tendenza a rispondere alle crisi migratorie stipulando accordi economici non si è limitata ai soli confini europei e mediterranei appena descritti. Il “nuovo grande compromesso”, infatti, domina l'intero sistema internazionale di gestione dei flussi migratori, e il caso di alcuni paesi dell'America Latina e dei Caraibi è significativo in tal senso, in cui, negli ultimi decenni, sono stati accolti circa 7 milioni di venezuelani, un numero di persone senza precedenti per la storia del continente (UNHCR 2023b).

Con la salita al governo di Nicolas Maduro nel 2013, il paese ha dovuto affrontare un crollo dei prezzi e della produzione del petrolio, principale fonte di reddito del paese, con una conseguente “iperinflazione” della moneta locale, che ha così perso circa il 99.99% del suo valore (Al Jazeera 2018b). Queste dure condizioni economiche hanno portato ad un aumento senza precedenti dei prezzi dei beni primari, quali quelli alimentari e medici, rendendo impossibile per milioni di venezuelani riuscire a far fronte alle spese necessarie per poter sopravvivere. Secondo il presidente, tuttavia, il crollo deriva soprattutto da una “guerra economica” degli Stati Uniti contro i paesi socialisti, quali il Venezuela (Al Jazeera 2018b). Per far fronte al deprezzamento della moneta, il governo ha così lanciato una cripto valuta, la “*petro*”²², il cui valore è sostenuto dalla produzione e dalla vendita delle materie prime quali il petrolio, il gas e i diamanti (Al Jazeera 2018c). Tuttavia, questa nuova valuta non ha permesso di migliorare concretamente le condizioni di vita dei venezuelani e tale crisi economica, congiuntamente ad una svolta sempre più autoritaria della politica del presidente e degli organi di governo, e alla diffusione della corruzione nel paese, ha spinto, da un lato, milioni di persone a protestare nelle strade contro le dure condizioni di vita (Al Jazeera 2018a), e dall'altro ha portato all'esodo di un numero ugualmente importante di persone.

Secondo uno dei report più recenti dell'UNHCR riguardo alla situazione del Venezuela (UNHCR 2023c), attualmente circa 7.7 milioni di venezuelani hanno lasciato il proprio paese, e l'84% di loro ha attraversato i confini di uno dei paesi dell'America Latina e dei Caraibi (Ibidem, 2). Difatti, la

²² Per un'analisi più accurata, si consiglia Al Jazeera 2018c.

Colombia è lo stato che ospita il maggior numero di venezuelani (circa 2.9 milioni di persone), seguita da Perù (1.5 milioni), Stati Uniti e Brasile (circa 500.000 ciascuno) (Ibidem, 1). Dei 7.7 milioni di persone, soltanto 300.000 sono state legalmente riconosciute come rifugiati, mentre circa 1.2 milioni hanno una richiesta d'asilo in sospeso (Ibidem, 2). Il resto, secondo l'UNHCR, continua ad affrontare problemi nell'accesso ai beni primari, all'istruzione e alla sanità, nonostante il supporto che l'organizzazione offre ai paesi ospitanti. Il numero delle persone coinvolte in questa crisi ha portato molti esperti nel settore a compararla con la crisi dei rifugiati siriani a seguito della guerra civile nel paese (Welsh 2018), sia per il numero di persone costrette ad abbandonare il proprio paese, sia per il ruolo di accoglienza svolto dai paesi limitrofi. Molti paesi di piccole dimensioni, infatti, quali Curacao, Aruba o Trinidad, hanno ospitato decine di migliaia di richiedenti asilo, nonostante spesso non avessero le infrastrutture necessarie per sostenere un tale afflusso di persone: questi numeri, definiti non a caso “percentuali libanesi”, ricordano quelli relativi ai rifugiati siriani accolti dal Libano, il paese con il maggior numero di persone accolte pro capite (Welsh 2018).

Analogamente alla risposta regionale alla crisi del 2015 in Medio Oriente, ossia l'implementazione del 3RP gestito da UNHCR e UNDP, anche nell'ambito della crisi venezuelana è stato realizzato un progetto molto simile a livello regionale, coordinato da UNCHR e IOM, denominato *The Interagency Coordination Platform for Refugees and Migrants from Venezuela*, o R4V²³. Si tratta di una piattaforma che coordina gli sforzi di circa 228 attori e organizzazioni internazionali nell'affrontare l'accoglienza di migranti e richiedenti asilo venezuelani nei 17 paesi dell'America Latina e dei Caraibi che li ospitano (Ibidem, 3). Una delle funzioni di tale piattaforma è quella di elaborare il *Regional, Refugee and Migrants Needs Analysis* (RMNA), che raccoglie dati e informazioni riguardo alle situazioni dei rifugiati, richiedenti asilo e migranti nei paesi in cui sono accolti. L'obiettivo del RMNA è quello di analizzare i bisogni e le vulnerabilità degli individui coinvolti nella crisi, in modo tale da avere una base di dati su cui, poi, implementare delle risposte (R4V 2023). Basandosi proprio sui report annuali del RMNA, la piattaforma R4V elabora il *Regional Refugee and Migrant Response Plan* (RMRP)²⁴, un piano regionale di risposta a quei bisogni umanitari ed economici emersi nell'analisi del RMNA (R4V 2024). Così, il più recente *Regional Refugee and Migrant Response Plan* (2024), per la crisi venezuelana, ha come obiettivo il supporto di 2,93 milioni di persone che necessitano assistenza, riunendo 248 partner e richiedendo

²³ Per maggiori dettagli, si consiglia il sito web <https://www.r4v.info/en>.

²⁴ Il *Regional Refugee and Migrant Response Plan* fonda le sue radici nel successo di un altro progetto ad implementazione regionale, il *Solution Strategy for Afghan Refugees* (SSAR) del 2007, un accordo quadripartito tra Afghanistan, Iran, Pakistan e l'UNHCR riguardo al rimpatrio dei rifugiati afgani (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2755). Questo modello di risposta regionale, poiché considerato di successo, è stato poi proposto per altre crisi, quali quella in Siria con il 3RP o, appunto, in Venezuela con il R4V. Per monitorare le situazioni attuali coordinate dall'UNHCR, si consiglia: <https://data.unhcr.org/en/situations>.

1,59 miliardi di dollari alla comunità e ai partner internazionali “per realizzare oltre 14.000 attività con i rifugiati e i migranti e le comunità ospitanti nei 17 paesi coinvolti”.

Così come nel *Regional Refugee and Resilience Plan* (3RP), anche nel caso venezuelano si fa appello alla comunità internazionale per ricevere risorse congiunte: per questo motivo, secondo Freier, Micinski, e Tsourapas (2021: 2755), il R4V e il RMRP sono esempi perfetti della strategia di caccia alla rendita nella regione attraverso il metodo della cooperazione, perché tali strategie di ricerca di denaro sono coordinate da organizzazioni internazionali, quali appunto UNHCR e IOM, che insegnano agli stati come ottenere più fondi dalla comunità internazionale, cioè il *refugee rent*, anche ripetendo strategie e discorsi già usati in passato in situazioni simili, come nel caso del 3RP (Ibidem, 2756). Inoltre, gli autori individuano altri due casi di cooperazione nella ricerca del *refugee rent* nel contesto sudamericano, ovvero il Gruppo di Lima (*Lima Group*) o il Processo di Quito (*Quito Process* o *Proceso de Quito*) (Ibidem, 2756). Il primo nasce in contesto peruviano e, sebbene fosse stato creato con lo scopo di coordinare pacificamente la questione migratoria tra i paesi coinvolti, con il passare degli anni la caccia alle risorse economiche è diventata uno dei pilastri fondamentali. Al contrario, il Processo di Quito, fortemente voluto da Ecuador e che oggi conta 13 paesi e numerosi partner, tra cui Italia e UE (Proceso de Quito 2024), ha sin dall’inizio richiesto alla comunità internazionale di aumentare i fondi per affrontare la crisi (Freier, Micinski, e Tsourapas 2021: 2756). In ogni caso, entrambi hanno permesso di istituzionalizzare la ricerca di *refugee rent* attraverso varie conferenze ed iniziative, con lo scopo di raccogliere fondi, coinvolgendo anche paesi apparentemente lontani dalla crisi venezuelana, quali l’Unione Europea e i suoi stati membri (Ibidem, 2756).

1.4.5 Una gestione particolare dei flussi migratori: il caso dell’Australia

Un caso peculiare di esternalizzazione dei controlli dei flussi migratori che merita attenzione, seppur breve, è quello dell’Australia. Grazie al suo moderato isolamento e all’influenza che esercita sulla regione, l’Australia è da sempre riuscita a controllare meticolosamente le proprie frontiere e, di conseguenza, anche gli ingressi di persone al loro interno, sia via mare che per via aerea. Così, nel corso degli anni, il paese ha elaborato un solido sistema di visti e autorizzazioni elettroniche, necessari per chiunque abbia nazionalità diversa da quella australiana o neozelandese per entrare nel paese attraverso uno degli aeroporti locali (FitzGerald 2019: 221). Perciò, attraverso la tecnica più tipica di esternalizzazione delle frontiere, cioè la richiesta del visto, ancor prima di

varcare le frontiere del paese, il governo australiano riesce ad esercitare “un controllo extraterritoriale senza incorrere in obblighi extraterritoriali” (Ibidem, 221).

Allo stesso modo, nel caso della gestione delle migrazioni forzate, grazie all’egemonia che esercita su tutta la regione, e grazie anche ai solidi accordi bilaterali coi governi limitrofi, l’Australia è stata in grado di respingere in mare le imbarcazioni ritenute illegali, spingendole verso le acque territoriali dell’Indonesia. In cambio, “ha pagato i governi della Papua Nuova Guinea e della minuscola Nauru per condurre le operazioni in mare” (Ibidem, 220), senza ricadere formalmente nella violazione del principio di *non refoulement*, a cui il paese è vincolato in quanto firmatario della Convenzione di Ginevra del 1951 e del Protocollo del 1967.

Nonostante il sistema di respingimento dei richiedenti asilo verso le isole limitrofe abbia subito variazioni nel corso degli anni con il susseguirsi dei vari governi (Ibidem, 223-230), di cui alcuni più conservatori di altri, e di varie ondate migratorie²⁵, lo schema è rimasto sempre lo stesso: il governo australiano ha sempre e disperatamente cercato di delegare la responsabilità dell’accoglienza e della gestione delle richieste di asilo ad uno dei paesi limitrofi, in cambio del supporto economico necessario per gestire tali operazioni. Successivamente, questo modello di gestione è diventato noto come “*The Pacific Solution*”²⁶ (Ibidem, 230), il cui obiettivo principale era quello di “creare un meccanismo legale a livello nazionale per prevenire che i richiedenti asilo potessero chiedere protezione e, allo stesso tempo, di rispettare il principio di *non refoulement*”, perché secondo il governo australiano non sussiste violazione di questo principio finché il respingimento viene attuato via mare, nelle acque internazionali, e quindi al di fuori dei propri territori (Ibidem)²⁷. È chiaro che tale approccio, tipicamente australiano, sia stato largamente criticato: ad esempio, in un report di *Human Rights Watch* (2002), si evidenzia che “le politiche australiane volte a dissuadere i rifugiati dall’arrivare in Australia, e a contenerli invece all’interno delle loro regioni d’origine o a permettere loro di venire in Australia “solo su invito”, rappresentano una parziale abdicazione alle responsabilità assunte dalla Convenzione sui rifugiati” (Ibidem, 3).

²⁵ Fino al 1990, la maggior parte dei richiedenti asilo che tentavano di raggiungere le coste australiane provenivano da uno dei paesi del Sud Est Asiatico, quali Vietnam, Cambogia o Indocina. Dalla fine degli anni ‘90 in poi, invece, la maggior parte degli arrivi via mare ha coinvolto persone provenienti perlopiù dall’Asia del Sud e dal Medio Oriente, quali Sri Lanka, Afghanistan, Iraq e Iran (FitzGerald 2021: 228).

²⁶ FitzGerald (2021: 233-237) analizza l’evoluzione di questo sistema di respingimento: le *Pacific Solution I e II* (2001-2007 e 2012-2013) prevedevano il respingimento verso le isole di Nauru e Manus; l’*Indian Ocean Solution*, attiva dal 2008 al 2012, prevedeva invece il trasferimento sulla *Christmas Island*. Infine, la *Operation Sovereign Borders* (dal 2013 al 2018) prevedeva il respingimento delle imbarcazioni verso il paese da cui era avvenuto l’imbarco.

²⁷ Per un’analisi più approfondita del caso, si consiglia FitzGerald 2021: 219-252.

Ciò che emerge nel modello australiano è lo sforzo disperato del governo a delegare la responsabilità delle operazioni di accoglienza e gestione delle richieste d'asilo a stati terzi: ne deriva un modello "insolito" (FitzGerald 2019: 237), perché le richieste di asilo vengono processate in un altro stato sovrano, che i richiedenti asilo non hanno attraversato, ma in cui si troveranno detenuti (Ibidem, 234-237). Questo permette all'Australia di farsi carico soltanto dei costi economici di tali operazioni di controllo remoto, che avvengono soprattutto nelle isole di Nauru e Manus (Ibidem, 238-243). L'isola di Nauru, storicamente dipendente dall'Australia, sia politicamente che economicamente, ha svolto un ruolo cruciale nel controllo remoto del governo australiano per le richieste d'asilo: con il rafforzarsi del suo ruolo come braccio operativo per le operazioni di accoglienza, è altrettanto aumentato l'impegno economico che l'Australia ha destinato alle casse dell'isola. Così, dal 2001 al 2016, Nauru ha ricevuto oltre \$400 milioni di dollari australiani sotto forma di aiuti da parte del governo di Canberra (Ibidem, 238). L'isola di Manus, invece, appartenente ai territori della Papua Nuova Guinea, ha svolto un ruolo altrettanto cruciale per la gestione remota delle migrazioni, ma non ha registrato un aumento degli aiuti ricevuti a seguito delle operazioni di intercettazione nel Pacifico, anche grazie ad un'economia più robusta rispetto alla piccola Nauru (Ibidem, 239). In entrambi i casi, comunque, le condizioni di accoglienza e detenzione dei richiedenti asilo sono molto simili, poiché sono varie le testimonianze di violazioni di vari diritti umani nei confronti degli individui ricollocati nelle due isole (Ibidem, 239-241).

In questo insolito modello di controllo remoto, che si inserisce perfettamente all'interno dell'architettura della repulsione che governa indistintamente il moderno sistema di gestione delle migrazioni, l'obiettivo dell'Australia è quello di prevenire che ulteriori richiedenti asilo potessero intraprendere un viaggio verso il paese, usando questa tecnica di esternalizzazione della responsabilità come monito per potenziali migranti futuri. Ne risulta che, anche oltrepassando i confini europei e mediterranei, la dinamica alla base del sistema di accoglienza di richiedenti asilo rimane sempre la stessa, e cioè una dinamica della repulsione.

1.5 Conclusione

Attraverso l'analisi di alcuni casi di gestione dei flussi migratori in differenti parti del mondo, è emerso che la tendenza generale che domina il "nuovo grande compromesso" tra il nord e il sud del mondo è quella della repulsione. È una tendenza radicata non solo nel sistema migratorio tipicamente europeo, di cui fanno parte gli accordi (*compacts*) con i principali ricettori dei rifugiati siriani, ovvero Turchia, Libano e Giordania, ma anche nei sistemi migratori di altri paesi, quali alcuni paesi del continente africano, dell'America Latina o l'Australia. L'aspetto comune a tutti gli

esempi rimane, da un lato, la tendenza dei paesi del nord del mondo a esternalizzare la responsabilità dell'accoglienza dei richiedenti asilo a paesi terzi, spesso paesi di transito del sud globale, in cambio di importanti aiuti economici; dall'altro, l'inclinazione a considerare la questione migratoria come fonte da cui poter trarre guadagno, definita *refugee commodification*. In questo contesto è stato possibile applicare la definizione di una nuova categoria di stato, il *refugee rentier state*.

Nel secondo capitolo, si tenterà di dimostrare il motivo per cui il caso giordano è emblematico per il *refugee rentierism*, attraverso un'analisi più approfondita di tutti gli accordi stipulati per far fronte all'accoglienza dei rifugiati siriani, con un particolare attenzione sulla quantità di denaro ricevuto.

2. La Giordania come *refugee rentier state*: analisi del *Jordan Compact* e degli altri accordi economici

La comunità internazionale ha da sempre riconosciuto alla Giordania il ruolo di stato cuscinetto, cruciale per i flussi migratori che hanno storicamente caratterizzato la regione: sin dall'esodo forzato di quasi un milione di palestinesi a seguito della nascita dello stato di Israele, dal 1948 in poi, questo ruolo si è poi confermato con l'ingresso nel Paese di centinaia di migliaia di iracheni, fuggiti a seguito della Guerra del Golfo e dell'invasione americana in Iraq del 2003. Più avanti, a partire dal 2011, a causa dello scoppio della guerra civile in Siria, più di cinque milioni di persone sono state costrette a fuggire dalla dura repressione del governo presieduto dalla famiglia Al-Assad, cercando rifugio in uno dei Paesi confinanti, quali Libano, Turchia e, appunto, Giordania (UNHCR 2024e).

Proprio nel contesto della crisi siriana, il governo giordano ha ribadito più volte l'importanza strategica del Paese, non solo in relazione all'accoglienza dei richiedenti asilo, ma anche per gli interessi economici dell'Occidente e, consapevole del ruolo svolto per questa crisi, ha fatto pressioni sulla comunità internazionale chiedendo di “non dimenticarsi della Giordania” (Al-Kilani 2014: 30). Così, sulla scia del “nuovo grande compromesso” descritto nel capitolo precedente, gli accordi economici negoziati dalla Giordania con la comunità internazionale per far fronte a questa crisi si inseriscono perfettamente in quella architettura della repulsione che domina il moderno sistema di gestione dei flussi migratori, in cui i Paesi del nord globale tendono ad esternalizzare la responsabilità dell'accoglienza ai Paesi del sud, per prevenire che i rifugiati possano raggiungere i loro confini, erogando in cambio ingenti aiuti economici per gestire l'accoglienza di questi individui.

In questo capitolo si tenterà di dimostrare che il caso giordano è emblematico di questo sistema, rappresentando quindi un esempio perfetto di *refugee rentier state*, tesi supportata da Tsourapas e da cui questo lavoro prende ispirazione. Iniziando con un approfondimento del contesto giordano e delle politiche attuate dal governo nei confronti dei rifugiati siriani, si procederà con l'analisi del *Jordan Compact*, emblema dell'atteggiamento di caccia alla rendita della Giordania. Verranno analizzati anche altri accordi che prevedono l'erogazione di aiuti economici direttamente alle casse dello stato giordano: il *Regional Refugee and Resilience Plan* (3RP), implementato nel Paese attraverso il *Jordan Response Plan* (JRP) e il *Global Concessional Financing Facility* (GCFF). Il contributo di questa ricerca consisterà nel provare a dimostrare che la quantità di denaro che la Giordania ha ricevuto dalla comunità internazionale costituisce *refugee rent*, e questo ha permesso allo stato di adottare un atteggiamento sempre più evidente di caccia alla rendita, soprattutto nel modo in cui ha cercato di

sfruttare la crisi per un tornaconto economico, sviluppando la tendenza a considerare i rifugiati come strumento da cui trarre profitto, o *refugee commodification*.

2.1 Il contesto giordano e la crisi siriana: l'evoluzione delle politiche nazionali e i primi segnali di refugee rentierism

Analogamente ad altri paesi in Medio Oriente e Nord Africa nel corso del 2011, anche in Siria si è progressivamente diffusa l'ondata di proteste contro i governi autoritari, per chiedere una maggiore apertura democratica, maggiori libertà politiche e riforme socio-economiche. In particolare, la popolazione siriana ha manifestato contro un governo autocratico, presieduto da oltre 40 anni dalla famiglia Al-Assad, che aveva abilmente costruito una fitta rete clientelare attorno al governo centrale, e si era dimostrata incapace a gestire una crisi socio-economica non indifferente, anzi sfruttandola per mantenere lo status quo. Stremati da queste condizioni, i siriani hanno iniziato a protestare per le strade delle principali città del Paese, chiedendo la fine del regime, che invece ha risposto alle richieste con una brutale repressione delle folle, molto spesso armata, imprigionando civili, tra cui anche ragazzi, talvolta imponendo un vero e proprio assedio alle città ribelli (Laub 2023).

Nel corso degli anni la situazione si è aggravata e la repressione nei confronti dei manifestanti si è trasformata in una vera e propria guerra civile, coinvolgendo più parti, anche armate, e rendendo la situazione ancora più complessa. In questo contesto, inizia ad emergere una parte non indifferente per le sorti del conflitto, ossia il ramo siriano di *Al-Qā'ida*, *Jabhat an-Nuṣra*, il quale, rivendicando il *jihād* nella regione, ha preso il controllo di alcune zone del Paese attraverso metodi molto violenti, soprattutto nei confronti dei civili (Ibidem). Per far fronte a questa situazione, molti Paesi terzi sono intervenuti nel conflitto, spinti da interessi diversi: così, la Russia e l'Iran hanno supportato il regime di Al-Assad, mentre gli USA e in generale il blocco NATO hanno supportato militarmente ed economicamente i combattenti ribelli. La Turchia, dal canto suo, continua a svolgere un ruolo di particolare importanza per il conflitto, a causa della situazione al confine con la Siria, riguardo la rivendicazione dell'autonomia delle città curde (Ibidem).²⁸

La combinazione di tutti questi fattori ha portato ad un conflitto e ad una violenza senza precedenti, causando, da un lato, la morte di centinaia di migliaia di persone, sia per mano della repressione

²⁸ È chiaro che questi cenni siano funzionali soltanto a delineare brevemente il contesto di continua violenza da cui milioni di individui sono stati costretti a fuggire, e non pretendono di fornire un quadro storico soddisfacente di tutto il conflitto siriano. Si consigliano Leenders 2012, Akhtar e Nageen 2019 e Droz-Vincent 2020, per una visione più completa delle dinamiche storiche e dell'internazionalizzazione del conflitto.

violenta del governo, che per mano dei ribelli combattenti in nome del *jihād*, e dall'altro ha portato allo spostamento forzato di più della metà della popolazione totale siriana (Ibidem). Le persone che sono state costrette a fuggire inizialmente hanno chiesto asilo in uno dei paesi confinanti con la Siria: attualmente, più di 5 milioni di siriani sono riconosciuti come rifugiati dall'UNHCR, di cui, al 31 Marzo 2024, 712.878 sono registrati in Giordania (UNHCR 2024d).

Secondo un'enorme raccolta dati elaborata nel corso degli anni dall'UNHCR, e aggiornata ad ottobre 2023, dal 2011 al 2014 si è registrato un aumento repentino delle domande di asilo nei paesi confinanti alla Siria, quali Turchia, Libano e Giordania (Tabella 1). Eppure, dal 2015 in poi, il numero delle richieste di asilo in questi paesi ha cominciato a diminuire, perché sono cambiati i paesi di destinazione del flusso dei rifugiati siriani. Come anticipato nel primo capitolo, il 2015 è l'anno in cui molti richiedenti asilo hanno tentato di raggiungere i confini di uno dei paesi dell'Unione Europea per poter chiedere protezione, privilegiando la rotta che dalla Turchia avrebbe permesso loro di raggiungere le coste greche, attraversando il Mar Egeo. Nonostante le richieste di asilo ricevute da alcuni paesi dell'Unione Europea siano aumentate dal 2015 in poi, il numero di siriani in fuga verso la Turchia ha continuato di gran lunga a superare il numero degli arrivi in Europa per lo stesso periodo (UNHCR 2023a).

Tabella 2.1: Nuovi richiedenti asilo e rifugiati in Giordania, Turchia e Libano (2011-2018)

Anno	GIORDANIA		TURCHIA		LIBANO	
	Richiedenti asilo	Rifugiati	Richiedenti asilo	Rifugiati	Richiedenti asilo	Rifugiati
2011	2398	/	188	/	338	/
2012	/	131.178	24	307.744	13	131.888
2013	800	667.615	108	477.795	547	737.423
2014	6.066	118.843	8.366	1.004.683	6.825	354.759
2015	7.413	39.402	/	946.790	9.059	45.291
2016	/	37.895	35	328.874	8	13.242
2017	/	10.798	17	680.983	/	14.552
2018	/	13.292	5	397.552	/	/

Fonte: Forced displacement flow dataset (UNHCR), 2023

La Tabella 2.1 è stata realizzata estrapolando le informazioni utili dal *dataset* elaborato da UNHCR (2023): filtrando i dati per Paese di origine (Repubblica Araba Siriana) e per singolo Paese di asilo (Giordania, Turchia e Libano), è stato possibile ordinarli sulla base dello status riconosciuto dall'agenzia (richiedenti asilo o rifugiati), e in relazione agli anni cruciali per la guerra civile, selezionando un arco di tempo che va dal 2011 al 2018, in modo tale da evidenziare l'evoluzione dei

numeri²⁹. Secondo la tabella, infatti, si registra un picco del numero di rifugiati nel 2013 per la Giordania e il Libano, rispettivamente con 667.615 e 737.423 nuove richieste, mentre la Turchia registra 1.004.683 nuovi rifugiati nel solo 2014. Tuttavia, questi numeri inizieranno a diminuire drasticamente a partire dal 2014 per Libano e Giordania, e dal 2015 per la Turchia, nonostante qui rimangano abbastanza alti rispetto agli altri due Paesi. Questo è dovuto sia da un cambiamento nelle politiche riguardanti il trattamento dei richiedenti asilo e dei rifugiati da parte dei governi libanese e giordano, sia dallo spostamento delle richieste di asilo e di protezione verso la Turchia, nella prospettiva di raggiungere i Paesi europei. Infatti, secondo il *dataset* di UNHCR, il maggior numero di richiedenti asilo accolti dall'Unione Europea a partire dal 2015 in poi è stato registrato dalla Germania: nel 2015 si registrano 158.627 nuove richieste di asilo, e nel 2016 ben 266.250, per una media di circa 48.000 nuove richieste annuali dal 2017 al 2023 (UNHCR 2023a).

Per quel che riguarda il caso giordano, è importante sottolineare che, alla progressiva diminuzione delle nuove richieste di asilo o di protezione a partire dal 2014, corrisponde un cambiamento di rotta delle politiche che il Governo ha attuato nei confronti dei richiedenti asilo e dei potenziali rifugiati. Infatti, agli inizi della guerra in Siria, il governo giordano aveva attuato una politica di apertura delle frontiere nei confronti dei siriani, quantomeno fino al 2013: questo è stato possibile anche grazie alla legislazione nazionale, che ha permesso ai siriani di entrare in Giordania senza visto e con il solo documento d'identità. Il Paese infatti regola l'ingresso di cittadini stranieri attraverso la legge n. 24 del 1973 sul Soggiorno e gli Affari Esteri (*Residence and Foreigners' Affairs Law*), secondo la quale “lo straniero è autorizzato a entrare o uscire dal Regno a condizione che sia in possesso di un passaporto o di un documento di viaggio valido rilasciato dal suo Paese, riconosciuto dal Governo del Regno e munito di un visto di ingresso o di uscita (...)” (Art. 4), e a condizione che l'ingresso o l'uscita avvengano nei punti di controllo ufficiali alle frontiere (Art. 5). Tuttavia, all'Art. 29 si elencano le categorie a cui tale legge non si applica, e alla lettera e) si afferma che sono esclusi da questa legislazione “i cittadini degli Stati confinanti con il Regno (...), a condizione che posseggano un'autorizzazione speciale, detta autorizzazione al passaggio di frontiera”. Continuando alla lettera h), tale esenzione si applica anche “in virtù di particolari considerazioni legate alla cortesia internazionale o umanitaria o al diritto di asilo politico o ancora in applicazione del principio di reciprocità”. Quindi, ne deriva che i siriani in possesso di un valido documento d'identità sarebbero potuti entrare in Giordania senza visto e senza permesso di soggiorno (Achilli 2015: 3).

²⁹ È importante sottolineare che il numero di rifugiati e richiedenti asilo per anno indica le nuove richieste di asilo o di protezione rispetto all'anno precedente, e che per la Giordania i dati disponibili all'interno del *dataset* arrivano fino al 2023, mentre per la Turchia i dati si fermano al 2018 e per il Libano al 2017 (UNHCR 2023).

Tuttavia, con lo scoppio della guerra civile in Siria, cambia lo statuto giuridico con cui i siriani richiedono di entrare nel Paese: fuggendo da un contesto di estrema violenza, in cui temono di essere perseguitati verosimilmente per religione, appartenenza a un determinato gruppo sociale o per le loro opinioni politiche, gli individui che fuggono diventano potenzialmente candidati ad essere riconosciuti come rifugiati di *prima facie* (Amnesty International 2013: 8). Come già anticipato nel capitolo precedente, la Giordania non è firmataria della Convenzione di Ginevra del 1951 sullo status di rifugiato, né del suo Protocollo del 1967: ne deriva che il trattamento di questo statuto giuridico è contemplato da un altro documento, il *Memorandum of Understanding* firmato dal Ministero degli Interni giordano e dall'UNHCR nel 1998³⁰. Nel *Memorandum* viene confermata la cooperazione tra le due parti “nell’ambito della protezione internazionale e dell’assistenza umanitaria ai rifugiati e alle altre persone di interesse” (Art. II, comma 1), e viene ulteriormente rimarcato l’impegno del Governo a fornire il supporto necessario all’agenzia ONU e ai suoi dipendenti. Il documento sigilla inoltre l’impegno formale a rispettare il principio di *non-refoulement*, espresso anche nella costituzione del regno hashemita, all’Articolo 21 (i), secondo cui “i rifugiati politici non potranno essere estradati a causa delle loro convinzioni politiche o per la difesa della libertà” (The Hashemite Kingdom of Jordan 1952).

Con il protrarsi della guerra in Siria e il conseguente afflusso di migliaia di persone in Giordania, tale *Memorandum of Understanding* tra il governo e l’UNHCR ha permesso, da un punto di vista giuridico, di gestire le procedure di riconoscimento dei richiedenti asilo in ingresso nel Paese, e di attribuire a gruppi di persone in cerca di asilo lo status giuridico di rifugiati di “*prima facie*”. Secondo la definizione dell’UNHCR (2023b), tale statuto giuridico “è particolarmente adatto alle emergenze umanitarie e agli arrivi su larga scala di rifugiati che fuggono da situazioni nei loro Paesi d’origine che includono conflitti, massicce violazioni dei diritti umani, violenza generalizzata (...) o persecuzione di gruppi simili” (Ibidem, 1). Ne deriva che, per il caso siriano in Giordania, lo status di rifugiato può essere riconosciuto con un approccio “*prima facie*” perché si basa “sulla valutazione dell’esistenza di circostanze oggettive e facilmente riscontrabili nel Paese di origine che soddisfano una delle definizioni di rifugiato applicabili, compresa la Convenzione sui rifugiati del 1951” (Ibidem, 1). Nella pratica, questo significa che ai rifugiati di *prima facie* vengono garantiti, in modo diretto e

³⁰ Come evidenzia Burlin (2019: 128), è molto interessante notare che il *Memorandum of Understanding* ad oggi non ha più alcun effetto giuridico, nonostante sia stato oggetto di varie revisioni, la più recente nel 2014. I testi delle revisioni infatti non sono mai stati pubblicati, motivo per il quale risulta impossibile reperirli. Ne consegue che, secondo l’autore, “i dettagli della protezione legale dei rifugiati siriani rimangono poco chiari, e il governo giordano sembra sfruttare questa situazione a proprio vantaggio”. Si consiglia inoltre Turner 2023 per uno studio approfondito sulle politiche dell’UNHCR sul riconoscimento dei rifugiati in Giordania (*Refugee Status Determination* o RSD).

attraverso l'UNHCR³¹, protezione e accesso ai servizi essenziali, come quello sanitario (Amnesty International 2013: 8).

Questo quadro giuridico, combinato con un'iniziale politica tollerante e di apertura del governo giordano, ha permesso ad un numero importante di persone di trovare rifugio nel regno hashemita durante i primi anni della guerra civile: difatti, come già evidenziato, solo nel 2013 si registrano in Giordania tramite gli uffici dell'UNHCR 667.615 nuovi rifugiati siriani (Tabella 2.1). Dal 2014 in poi, però, le autorità al confine iniziano ad adottare un atteggiamento restrittivo nei confronti dei siriani in fuga dalla guerra, cercando di limitare il loro ingresso nel Paese (Achilli 2015: 4), e facendo diminuire concretamente il numero di nuove richieste dal 2014 in poi (Tabella 2.1). In aggiunta a ciò, come evidenzia Tsourapas (2022: 6-7), è interessante soffermarsi anche sul diverso trattamento delle autorità alle frontiere, sulla base della nazionalità, nei confronti dei siriani e dei rifugiati palestinesi provenienti dalla Siria. Fino al 2012, infatti, il Governo giordano ha permesso ai siriani di entrare nel Regno senza particolari ostacoli e di stabilirsi in autonomia, attuando contestualmente una politica più restrittiva nei confronti dei palestinesi provenienti dalla Siria. È stato dimostrato infatti che, a metà del 2012, molti rifugiati palestinesi siano stati respinti al confine con la Siria o siano stati rinchiusi in uno dei campi che il governo ha iniziato a costruire a partire dallo stesso anno, in particolare nel *Cyber City refugee camp*³² (Ibidem).

È proprio in questo contesto che inizia a diffondersi la pratica del “*bail out*”, inizialmente richiesta ai palestinesi che volessero uscire dal campo e poi estesa anche ai siriani (Tsourapas 2022: 7). Il *bail out* “è il processo legale con cui le autorità giordane concedono ai rifugiati il permesso di lasciare i campi e le strutture di detenzione” (Achilli 2015: 5), in vigore dal 2012 per i palestinesi, e dal 2013 fino al 2015 anche per i siriani. Esso prevede che i rifugiati, per uscire dai campi, debbano trovare uno “sponsor” giordano, ossia un cittadino di sesso maschile di almeno 35 anni, sposato e incensurato, che abbia un lavoro stabile e una relazione familiare diretta con il rifugiato (Ibidem). La richiesta formale di *bail out* deve essere inoltrata al *Syrian Refugee Assistance Department (SRAD)*. È chiaro che sia molto difficile per i rifugiati ottenere tutta la documentazione adeguata per inoltrare formalmente la richiesta, che di conseguenza viene spesso negata dall'ente. Ne deriva che, con questo

³¹ Tuttavia, secondo Turner (2023: 881), il *Memorandum of Understanding* menziona soltanto due delle tre soluzioni durevoli tipiche delle crisi migratorie, cioè il ritorno volontario e il ricollocamento. Questo dimostra che il Governo ha escluso a priori l'idea di un'accoglienza stabile dei rifugiati all'interno del proprio Paese, nonostante sfrutti la situazione per ottenere *refugee rent*.

³² Questo atteggiamento nei confronti dei palestinesi costituisce violazione effettiva del principio di *non refoulement*, di cui Amnesty International (2013) e Human Rights Watch (2014) ne hanno documentato alcuni casi in due report. Si consiglia inoltre Hassan 2014 per un'analisi più dettagliata delle condizioni dei palestinesi all'interno del campo di *Cyber City*.

procedimento, il Governo ha il duplice obiettivo di “limitare la libertà di movimento dei rifugiati nelle aree urbane, e allo stesso tempo di complicarne le procedure per uscire dai campi” (Ibidem, 6). Questo atteggiamento del Governo giordano assumerà nel corso degli anni tratti tipici del *refugee rent-seeking behaviour*, cioè quella tendenza dello stato che accoglie rifugiati a sfruttare il proprio ruolo di stato ospitante per estorcere denaro alla comunità internazionale (Tsourapas 2019: 465). La ragione alla base di questa procedura di *bail out* è strettamente collegata all’evoluzione delle politiche nazionali nei confronti dei siriani, e alla crescita della consapevolezza del Governo giordano di poter sfruttare la crisi come strumento su cui far leva a livello internazionale, e da cui poter trarre un profitto economico.

Fino a metà del 2013, infatti, le autorità giordane avevano permesso l’ingresso di poche centinaia di siriani al giorno attraverso i punti di attraversamento ufficiali (Tsourapas 2022: 6-7). Da maggio dello stesso anno, tuttavia, gli ufficiali al confine iniziano a bloccare gli ingressi, persino ai siriani che detenevano un valido passaporto (Ibidem, 8), unico documento richiesto per entrare sulla base della Legge n. 23 del 1973 sul Soggiorno e gli Affari Esteri (*Residence and Foreigners' Affairs Law*). Contemporaneamente, vengono bloccati gli ingressi tramite gli aeroporti: questo provoca, nel concreto, una situazione di stallo per i siriani, bloccati soprattutto ai confini nel lato siriano, e porta alla creazione di campi informali al confine, controllati dall’esercito giordano (Amnesty International 2013: 11). Nella pratica, il Governo giordano e gli ufficiali ai confini hanno spronato i siriani, anche quelli che possedevano il passaporto, ad entrare illegalmente nel Paese attraverso il confine ad est: infatti, gli individui entrati illegalmente sarebbero stati riconosciuti in modo automatico come rifugiati di *prima facie*, secondo il *Memorandum of Understanding* (Tsourapas 2022: 9; Tsourapas 2019: 469), e mandati direttamente nel campo di Zaatari, che nel 2013 ha ospitato circa 156.000 rifugiati³³. Qui ritorna la mentalità redditiera delle istituzioni: il campo, infatti, era funzionale al governo per la ricerca di *refugee rent*, poiché mostrare alla comunità internazionale i grandi numeri delle persone accolte avrebbe permesso al Governo di attirare l’interesse dagli Stati donatori, a cui richiedere più soldi per un eventuale supporto alla crisi (Tsourapas 2022: 9).

Turner (2015: 391-396) analizza chiaramente le motivazioni che spingono il Governo giordano a istituire le politiche di “*encampment*” per i rifugiati siriani. L’autore infatti spiega che, per il caso giordano, la creazione dei campi per i rifugiati siriani non è stata dettata da motivi di sicurezza, ma

³³ Secondo l’*Operational Data Portal* di UNHCR (2024), in Giordania attualmente esistono cinque campi per i rifugiati: lo *Cyber City Refugee Camp* e il *Garden Camp* nel governatorato di Irbid; lo *Zaatari Camp*, il più grande del Paese, ospita circa 78.000 rifugiati nel governatorato di Mafraq ed, infine, il campo di *Azraq* e l’*Emirati Jordanian Camp* nel governatorato di Zarqa. I campi di *Azraq* e *Zaatari* sono coordinati con il supporto dell’UNHCR (UNHCR Jordan 2024).

dalla storia del Paese nell'accoglienza dei rifugiati (Ibidem, 392). Durante i primi anni 2000, il Governo non aveva attuato politiche dei campi per gli iracheni giunti nel Paese, per varie motivazioni: gli iracheni accolti, infatti, erano di estrazione sociale medio-alta e abbastanza istruiti, e l'economia giordana e il mercato del lavoro hanno effettivamente beneficiato del loro capitale investito e della loro presenza (Ibidem, 394). Al contrario, il background sociale ed economico della maggior parte dei siriani accolti era diverso: si trattava perlopiù di famiglie provenienti da contesti medio-bassi, spesso rurali, e poco istruiti. Questo, secondo l'autore, ha portato il Governo giordano ad attuare politiche di “*encampment*”, cioè di creazione di campi dove concretamente rinchiudere i siriani e limitarne la libertà di movimento. Alla base di questa scelta vi sono motivazioni legate al mercato del lavoro e in generale all'economia giordana, e a quello che è stato definito come *refugee rent-seeking behaviour*. Infatti, chiudere i siriani della stessa estrazione sociale nei campi, soprattutto quello di Zaatari e Azraq, ha permesso al Governo di contenere una forza lavoro che, se presente sul mercato del lavoro, avrebbe potuto competere con i lavoratori giordani, facendo abbassare il salario minimo, perché i siriani sarebbero stati più propensi a lavorare per più ore e per meno soldi (Ibidem, 394-395)³⁴. Partendo da queste premesse, il Governo ha poi esteso la pratica del *bail out* anche ai siriani: coloro che non avessero potuto permettersi di pagare uno sponsor per uscire dai campi, sarebbero stati costretti a rimanervi, non potendo accedere al mercato del lavoro. Da qui, secondo l'autore, emerge anche un forte elemento di classe alla base di queste politiche (Ibidem). Ad ogni modo, come precedentemente anticipato, la creazione dei campi è stata proficua per il Governo perché gli ha permesso di rendere più visibile il “problema” dei rifugiati a livello internazionale, attirando l'attenzione della comunità internazionale e sfruttarla per chiedere *refugee rent* (Tsourapas 2022: 9).

Da queste condizioni inizia ad emergere un altro atteggiamento tipico di caccia alla rendita, cioè la tendenza ad ingigantire i numeri dei rifugiati accolti, per far leva sul “fardello dell'accoglienza” con cui lo stato ospitante ha dovuto fare i conti. Infatti, come analizzato nel capitolo precedente per il caso dell'Uganda, anche le istituzioni giordane hanno gonfiato i numeri dei rifugiati siriani accolti, nonostante quelli ufficialmente registrati tramite UNHCR fossero inferiori (Tsourapas 2022: 9). Questa tecnica è stata utilizzata dal Governo anche in passato, in riferimento all'accoglienza degli iracheni (Turner 2015: 393). Secondo Seeley (2010: 8), infatti, è stato dimostrato che il numero effettivo di iracheni accolti nel Paese dal 2007 al 2009 fosse circa 161.000, contro le stime governative che superavano le 700.000 persone. L'obiettivo rimane lo stesso: sfruttare la crisi e i rifugiati per

³⁴ Questa narrazione è dominante tra le istituzioni e il governo ma, già nel 2015, Turner ha dimostrato che in realtà la forza lavoro siriana non andava a sostituire quella giordana, ma quella di altri lavoratori migranti (396). Varia è la letteratura critica in questo ambito, soprattutto a seguito dell'emanazione dei permessi di lavoro previsti dal *Jordan Compact*: si consigliano a riguardo Almasri 2021, Turner 2023. Inoltre, si consiglia Tamkeen for Legal Aid and Human Rights 2021 per uno studio sui permessi di lavoro emanati ai siriani fino al 2021.

richiedere maggiore supporto economico alla comunità internazionale. Per la crisi irachena, infatti, il Governo giordano aveva ricevuto per lo stesso periodo circa \$400 milioni di dollari; nel 2008 ulteriori \$200 milioni, di cui \$110 milioni direttamente al Governo, e ulteriori \$45 milioni da parte dell'Unione Europea (Ibidem, 7). Tuttavia, secondo l'autore, il numero dei rifugiati iracheni ufficialmente registrati negli uffici dell'UNHCR non aveva mai superato le 65.000 unità (Ibidem, 8), perché il Governo ha continuato a considerare gli iracheni come "ospiti" temporanei, piuttosto che come rifugiati effettivi (Ibidem, 4). Lo stesso accadrà per i siriani: in combinazione con le politiche di *encampment*, non attuate per gli iracheni, la tendenza ad ingigantire i numeri dei rifugiati e richiedenti asilo accolti ha permesso al Governo giordano di attirare l'attenzione della comunità internazionale, e in particolare dei Paesi del nord.

Tuttavia, il vero cambio di rotta della politica giordana nei confronti dei rifugiati siriani si registra nel 2014, quando inizia a diffondersi la violenza legata alle rivendicazioni dell'ISIS (Betts, Ali, e Memişoğlu 2017: 10): a partire da questo anno, il governo e le istituzioni assumeranno un atteggiamento più securitario nei confronti dei siriani, e tratti sempre più marcati del *refugee rent seeking behaviour* nella gestione della questione migratoria.

A partire dal 14 luglio, infatti, il governo ha imposto all'UNHCR di sospendere l'emissione degli *Asylum Seeker Certificates* (ASC) ai rifugiati siriani che avevano lasciato i campi senza la dovuta documentazione del processo di *bail out*³⁵. Questo documento certifica la registrazione ufficiale dei rifugiati come "persone di interesse" per l'organizzazione, ed è indispensabile anche per ottenere la carta dei servizi emanata dal Ministero degli Interni (*MoI card*), necessaria per accedere ai servizi pubblici quali gli ospedali o il sistema educativo (Achilli 2015: 5). Senza un ASC valido, i rifugiati non avrebbero potuto accedere ai servizi di base forniti dall'UNHCR, come denaro liquido e cibo, e non avrebbero potuto ottenere la *MoI card*. Ne consegue che, i rifugiati privi di una valida *MoI card*, secondo Achilli (2016: 9), avrebbero dovuto pagare una multa, altrimenti avrebbero rischiato di essere deportati in Siria o in un campo, e questo costituisce una forma di *refugee rent*.

Questa decisione ha impattato molti siriani, soprattutto quelli ancora presenti nei campi, costretti da queste circostanze a trovare uno sponsor, anche pagandolo, per completare la procedura del *bail out*

³⁵ È importante ricordare che nel 2015, il Ministero degli Interni ha richiesto ai siriani che vivevano fuori dai campi di presentarsi alle stazioni di polizia per avviare le procedure di scansione biometrica, con lo scopo di emanare nuove carte dei servizi, necessarie per ottenere i permessi di soggiorno e di lavoro nel Paese (Tsourapas 2022: 6). Inoltre, secondo Turner (2023: 883), chi possiede un *Asylum Seeker Certificate* è considerato rifugiato, anche se non è stato formalmente riconosciuto come tale attraverso la procedura di *Refugee Status Determination*, secondo il "nuovo approccio" pubblicato nel 2016 dall'UNHCR (UNHCR 2016a). Per questo, anche se comunemente indicati come rifugiati, la maggior parte dei siriani non gode dello status giuridico effettivo di rifugiato, ma di richiedente asilo (Turner 2023: 885).

(necessaria quindi per ottenere un ASC), la quale deve comunque essere formalizzata dal *Syrian Refugee Assistance Department* (Ibidem). Questo non ha fatto altro che compromettere la veridicità delle richieste, perché spesso vengono gestite dall'ente in modo arbitrario, e perché, pur di uscire dai campi, i siriani sono stati disposti a pagare ingenti somme di denaro rispetto alle loro possibilità (spesso anche 500\$), per trovare uno sponsor fittizio, con cui non hanno nessuna relazione familiare (Tsourapas 2022: 10). Conseguentemente, queste condizioni hanno alimentato inevitabilmente un atteggiamento di caccia alla rendita delle istituzioni, perché l'accoglienza dei rifugiati viene considerata come un terreno fertile da sfruttare per trarre profitto economico, come in questo caso, attraverso il pagamento di uno sponsor per la procedura del *bail out*. In altre parole, viene alimentata la *refugee commodification*, cioè la tendenza a considerare i rifugiati come merce da cui trarre profitto. Il caso della Giordania dimostra che l'arbitrarietà delle politiche di apertura e chiusura delle frontiere costituisce "uno strumento meramente retorico che il Paese usa per priorità interne", quali la ricerca di *refugee rent* (Achilli 2015: 9).

Questo già evidente atteggiamento di caccia alla rendita della Giordania culminerà, poi, con la Conferenza di Londra del 4 febbraio 2016 e con la firma del *Jordan Compact*. Nel 2016, infatti, la pratica del *bail out* viene ufficialmente sospesa (Tsourapas 2022: 10-11), anche perché il governo stava iniziando ad ottenere la desiderata attenzione dalla comunità internazionale³⁶. Dal 2015, infatti, l'Europa è stata al centro di una forte tensione mediatica, poiché ha dovuto gestire numerosi sbarchi nelle isole greche, con migliaia di richiedenti asilo provenienti dalle coste turche, che cercavano protezione in uno degli stati membri dell'Unione. Il 2015 è l'anno in cui le nuove richieste di asilo raggiungono il picco di quasi 1 milione per la Turchia, mentre cominciano a diminuire drasticamente per Libano e Giordania (Tabella 2.1), perché contemporaneamente aumentano le richieste di asilo per i Paesi europei. Anche se i numeri dei richiedenti asilo nei Paesi dell'Unione sono di gran lunga inferiori rispetto a quelli di Turchia, Libano e Giordania, la crisi è stata spesso strumentalizzata dai media occidentali, facendo emergere un acceso dibattito sulla gestione della responsabilità dell'accoglienza. È in questo contesto che tale crisi viene definita una "crisi europea dei rifugiati" (Arar 2017: 303), in cui l'Unione Europea emerge gradualmente come un attore chiave nella regione, non soltanto in quanto donatrice di aiuti economici, ma anche perché

³⁶ Sempre nel 2016, l'UNHCR pubblica un "nuovo approccio" per il *Refugee Status Determination (RSD)*, secondo cui i richiedenti asilo che non avessero ancora ottenuto formalmente lo status, avrebbero potuto comunque accedere ai servizi di protezione di base offerti dall'agenzia. Secondo Turner (2023: 882-885), il termine "rifugiati" è stato spesso utilizzato dalle istituzioni e anche dall'UNHCR indipendentemente dal fatto che gli individui avessero ottenuto lo status o meno. Infatti, secondo l'analisi dell'autore, lo status di rifugiato viene effettivamente riconosciuto solo a coloro che vengono ricollocati in Paesi terzi: in altre parole, solo chi è potenzialmente idoneo per un RSD (cioè privo di cause di esclusione), può essere messo in lista per il ricollocamento, che dipende solo dalla volontà e dalle modalità decise dai Paesi terzi disposti a ricevere rifugiati.

ha provato a gestire in prima linea il sistema migratorio dei Paesi arabi maggiormente coinvolti nell'accoglienza dei siriani (Fakhoury 2019: 6).

Dal 2014, infatti, la strategia dell'Unione è stata quella di promuovere risposte regionali che includessero contemporaneamente aiuti umanitari, destinati ai rifugiati, e supporto economico allo sviluppo, destinato alla comunità ospitante (Ibidem, 7)³⁷. Allo stesso tempo, l'obiettivo dell'Unione, come precedentemente analizzato, era quello di mantenere i richiedenti asilo e i rifugiati lontani dai confini degli stati membri, in perfetta linea con il “nuovo grande compromesso” (Arar 2017a: 12) che domina il moderno sistema internazionale di gestione delle migrazioni. Ed è proprio questo lo spirito dal quale è stata organizzata la Conferenza di Londra del febbraio del 2016: da un lato, gli stati occidentali avevano urgenza di gestire nel modo più conveniente possibile i numerosi arrivi dal Medio Oriente; dall'altro, i paesi confinanti con la Siria, che fino a quel momento avevano lamentato di aver supportato da soli il “fardello dell'accoglienza”, hanno approfittato del contesto favorevole per ottenere più opportunità economiche da questa situazione. L'emblema di questo compromesso per la Giordania è il *Jordan Compact*, che riflette non solo gli interessi, del Regno hashemita, ma anche quelli dell'Unione Europea (Burlin 2019: 125).

2.2 La Conferenza di Londra e la firma del *Jordan Compact*

La Conferenza di Londra del 4 febbraio 2016, denominata *Supporting Syria and the Region*, è stata co-diretta dai leader di Germania, Kuwait, Norvegia, Regno Unito e dal Segretario Generale delle Nazioni Unite, e vi hanno partecipato oltre 60 paesi, organizzazioni internazionali, imprese e membri della società civile. Esito concreto della Conferenza, il *Jordan Compact* deve la sua negoziazione e il suo successo “alla giusta combinazione di persone e di idee, nel posto giusto al momento giusto” (Barbelet, Hagen-Zanker, e Mansour-Ille 2018: 2): le personalità coinvolte nell'elaborazione del *Compact* sono state il sovrano giordano Abdullah II, il presidente della Banca Mondiale Jim Kim e il Primo Ministro inglese David Cameron (Ibidem, 3). Il tempismo è quello della “crisi europea dei rifugiati”: l'Europa aveva bisogno che la crisi venisse gestita al di là dei propri confini, e che si delegasse qualcuno nel farlo. Dal canto suo, la Giordania, Paese con forti difficoltà economiche a causa degli alti tassi di disoccupazione, di alti livelli di debito pubblico e di scarse risorse e opportunità locali, ha visto in questa situazione un'ottima opportunità da cui poter trarre profitto, lamentando anche il peso che l'accoglienza dei siriani continuava a gravare sulle casse dello stato

³⁷ A questo proposito si ricorda la *Mobility Partnership* del 2014 tra l'Unione Europea e la Giordania (European Union e Hashemite Kingdom of Jordan 2014), in cui è già evidente la visione neoliberale della gestione delle migrazioni.

(Al-Kilani 2014). Anche per lo stesso UNHCR, l'ente che principalmente gestisce le comunità rifugiate nel Paese, era necessario che si trovasse una nuova risposta alla crisi, a livello internazionale (Barbelet, Hagen-Zanker, e Mansour-Ille 2018: 2).

Il posto giusto per le negoziazioni di un possibile accordo diventa proprio la Conferenza di Londra: affrontare la crisi siriana in una conferenza internazionale, presieduta dai rappresentanti dei Paesi occidentali più influenti, avrebbe permesso agli Stati coinvolti nella crisi di far leva sulla questione migratoria per attirare più attenzione e più soldi, e per soddisfare i propri interessi (Ibidem, 3). Questo atteggiamento è emblematico del *policy timing* che caratterizza la diffusione del *refugee rent-seeking behaviour* tipica del metodo dell'apprendimento o *learning*, analizzato nel primo capitolo di questo lavoro.

Secondo l'analisi di Barbelet, Hagen-Zanker, e Mansour-Ille (2018: 3), ciò che ha reso possibile la firma del *Jordan Compact* e l'impegno economico che ne è derivato, è stata la fitta rete di relazioni e di fiducia tra le principali parti coinvolte; allo stesso tempo, però, sono stati esclusi dalle negoziazioni attori cruciali per la gestione concreta della crisi, come ad esempio la società civile o rappresentanti della comunità rifugiata o del settore privato e dei sindacati. Ne deriva che gli impegni presi alla Conferenza di Londra con la firma del *Jordan Compact* sono di carattere perlopiù economico e, in quantità minore, di carattere umanitario, nonostante l'emergenza umanitaria fosse quella più urgente da gestire. Secondo gli autori, infatti, la Conferenza ha avuto come risultato un impegno di 12 miliardi di dollari in finanziamenti e oltre 40 miliardi di dollari in prestiti per la regione fino al 2020, a fronte di 3,2 miliardi di dollari per la risposta umanitaria all'interno della Siria e per i rifugiati nella regione (Ibidem, 3). Ne consegue che, secondo Burlin (2019: 126), il *Jordan Compact* ha favorito l'aumento degli aiuti internazionali, anche quelli direttamente destinati al governo e alla comunità ospitante. Questo è un segnale significativo dell'atteggiamento di caccia alla rendita della Giordania, che quindi ha sfruttato la crisi siriana come strumento da cui poter trarre profitti prevalentemente economici.

Dal documento finale della conferenza, si legge infatti che la Giordania “si è presa carico di un pesante fardello ospitando i rifugiati, e di questo ne continua a beneficiare la comunità internazionale tutta” (Government of Jordan 2016: 1). Per questo si richiedono nuovi investimenti, specialmente con l'obiettivo di migliorare l'accesso dei beni giordani ai mercati europei: in tutto il documento, infatti, emerge chiaramente la tendenza neoliberale a gestire la crisi, sia da parte della Giordania che dall'Unione. Questa visione è racchiusa particolarmente nel primo dei tre pilastri alla base dell'accordo: “turning the Syrian refugee crisis into a development opportunity”, emblema del

refugee rent seeking behaviour del governo giordano, e della tendenza dell'Unione ad esternalizzare la responsabilità dell'accoglienza a Paesi terzi (Tsourapas 2022: 12). Secondo l'impegno preso alla conferenza, si proverà a trasformare la crisi in un'opportunità di sviluppo aprendo i mercati europei ai beni giordani, semplificando le *rules of origin*³⁸ e creando posti di lavoro sia per giordani che per i rifugiati siriani. Il governo giordano si impegna in questo senso a sfruttare alcune zone di sviluppo o *Special Economic Zones* (SEZs) tra quelle già esistenti, dove impiegare manodopera siriana per raggiungere obiettivi di produzione prestabiliti (Betts, Ali, e Memişoğlu 2017: 10).

Al secondo punto emerge poi l'altro pilastro fondamentale dell'accordo, quello del supporto alla resilienza delle infrastrutture e della comunità giordana, già presente in altri accordi precedenti. Infatti, l'Unione Europea si è impegnata a supportare la capacità di risposta alla crisi delle comunità ospitanti attraverso sovvenzioni. Ne consegue che, gli impegni presi alla Conferenza hanno destinato al settore della resilienza circa 700 milioni di dollari, destinati nello specifico al *Jordan Response Plan*³⁹ (Government of Jordan 2016: 1), che fino al 2016 era stato finanziato dagli attori internazionali solo per il 30% (Betts, Ali, e Memişoğlu 2017: 10).

Infine, al terzo punto emerge l'impegno economico vero e proprio dell'accordo: prestiti e finanziamenti agevolati a supporto del quadro macroeconomico giordano e dei suoi bisogni finanziari, nell'ottica dell'ingresso del Paese a un nuovo programma con il Fondo Monetario Internazionale, l'*Extended Fund Facility* (Government of Jordan 2016: 1). Inoltre, per la prima volta la Banca Mondiale concede \$147 milioni di prestiti a basso interesse per i Paesi a medio reddito che ospitano rifugiati, ai quali non era mai stato permesso di accedere fino a quel momento⁴⁰ (Tsourapas 2022: 12), attraverso un nuovo meccanismo: il *Global Concessional Financing Facility* (GFCC). Esso è nato con lo scopo di supportare, attraverso prestiti agevolati, i Paesi che ospitavano il maggior numero di rifugiati nel mondo⁴¹, e con finanziamenti da parte dei Paesi partner e da cinque banche multilaterali: Banca Mondiale, Banca Europea per la Ricostruzione e lo Sviluppo, Banca Europea per

³⁸ Le regole d'origine riguardano le condizioni tariffarie con cui un bene originario certificato di un Paese terzo ed extra-europeo viene importato nell'Unione. Attraverso accordi o intese con il Paese da cui il bene è originato, tali regole possono essere semplificate, per permettere ai beni di godere di un trattamento tariffario preferenziale. Per maggiori informazioni si consiglia European Commission 2024.

³⁹ Il *Jordan Response Plan* è una risposta di sviluppo che integra il supporto ai rifugiati e la capacità di risposta delle comunità ospitanti all'impatto della crisi siriana in Giordania. È implementato attraverso il *Jordan Response Platform for the Syria Crisis*, ossia una partnership strategica elaborata dal Governo giordano, in particolare il MOPIC (*Ministry of Planning and International Cooperation*), da donatori e agenzie ONU, che collaborano dal 2014 con l'obiettivo di sviluppare una risposta nazionale alla crisi (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2016b). Questa risposta alla crisi verrà più dettagliatamente analizzata nei prossimi paragrafi.

⁴⁰ Tali prestiti agevolati da parte delle banche multilaterali di sviluppo (*Multilateral Development Banks* – MDBs) infatti erano solitamente concessi solo a Paesi molto poveri (Almasri 2024: 4).

⁴¹ I Paesi che fanno parte del GCFF sono Armenia, Colombia, Costa Rica, Ecuador, Giordania e Moldavia (Global Concessional Financing Facility 2024).

gli Investimenti e la Banca Islamica di Sviluppo (Global Concessional Financing Facility 2024). Ad oggi, il GCFF ha fornito un sostegno di \$953 milioni di dollari in sovvenzioni che hanno permesso di erogare oltre \$7,3 miliardi di dollari in prestiti a condizioni agevolate per progetti di sviluppo in uno di questi Paesi⁴² (Global Concessional Financing Facility 2024). Dato che il GCFF è nato in occasione della Conferenza di Londra e del *Jordan Compact*, esso ha previsto per la Giordania, per il solo 2016, circa 40\$ milioni di dollari in prestiti (Tamkeen for Legal Aid and Human Rights 2021: 8; Kelberer 2017a).

Quindi, in numeri, gli impegni del *Compact* hanno previsto:

- \$700 milioni di prestiti destinati al *Jordan Response Plan*;
- Garanzie aggiuntive di ulteriori \$700 milioni in prestiti per il 2017 e per il 2018;
- Un incremento dei finanziamenti da parte delle *Multilateral Development Banks* da \$800 milioni a \$1.9 miliardi;
- Ulteriori \$300 milioni di prestiti o prestiti equivalenti già accordati, e “more is expected” (Government of Jordan 2016: 2).

Questo costituisce il cuore del *Jordan Compact* e l’emblema dell’atteggiamento di caccia alla rendita del governo giordano. Le istituzioni politiche giordane si sono rese conto della possibilità di sfruttare la crisi per supportare più ampiamente un progetto di sviluppo economico nazionale, ed è stata in questa occasione che la Giordania ha incarnato il modello di *refugee rentier state* (Tsourapas 2022: 13; 2019: 471).

Durante le negoziazioni, il governo giordano si è mostrato disponibile a migliorare il clima economico e degli investimenti, anche attraverso riforme fiscali, in modo tale da agevolare il raggiungimento degli obiettivi, perlopiù di carattere economico, prefissati nel *Compact* (Government of Jordan: 1). In linea con l’obiettivo generale di “trasformare la crisi in un’opportunità di sviluppo”, il Governo intende sfruttare la presenza della potenziale forza lavoro siriana per ottenere dall’Unione Europea accesso preferenziale dei beni giordani ai mercati europei. Allo stesso tempo, l’Unione richiede come condizione che le industrie giordane assumano una percentuale di manodopera siriana nella produzione di una delle 52 categorie di prodotti potenzialmente esportabili (Betts, Ali, e Memişoğlu

⁴² È molto interessante notare che in Giordania sono attivi 17 progetti, un numero molto più alto rispetto ai progetti attivi negli altri Paesi. Inoltre, ha ricevuto \$592.81 milioni di finanziamenti dal GCFF, per un finanziamento totale del progetto di circa \$3.6 miliardi. Questi numeri, di gran lunga superiori rispetto agli altri Paesi del GCFF, possono essere considerati come indice di *refugee rentierism*.

2017: 10). Tuttavia, anche il governo giordano impone ferme condizioni ai donatori, sintomo dell'atteggiamento tipico di caccia alla rendita: "più sarà generoso l'accesso ai mercati europei, più posti di lavoro potranno essere potenzialmente creati" (Government of Jordan 2016: 1), o ancora "il numero dei posti di lavoro dipenderà dal livello del supporto internazionale" (Ibidem, 2). Nel documento, infatti, si continua a leggere del peso a cui è stato sottoposto il Paese sin dagli inizi del conflitto nella regione, e si richiede come soluzione quella di aumentare i finanziamenti non solo per supportare direttamente i rifugiati, ma anche le comunità ospitanti, nell'idea già menzionata del supporto alla resilienza (Ibidem, 2).

Complessivamente, secondo il governo giordano, queste misure avrebbero potuto portare alla creazione di 200.000 nuovi permessi di lavoro per i siriani, contribuendo così all'economia giordana, ma senza competere con i lavoratori giordani (Ibidem, 2)⁴³. Secondo gli impegni del *Compact*, infatti, il governo giordano avrebbe permesso ai siriani di partecipare al mercato del lavoro semplificando le condizioni per l'emissione dei permessi, ovvero riducendo la tassa da circa 700 *Jordanian Dinars* (JOD)⁴⁴, cioè circa 900 dollari, a soli 10 JOD. Tali permessi sarebbero stati validi solo in settori che richiedono manodopera poco qualificata, quali il settore agricolo, delle costruzioni e della manifattura (Betts, Ali, e Memişoğlu 2017: 10), nell'idea di non creare competizione con i lavoratori giordani nei settori più qualificati.

Il documento termina menzionando un settore di particolare importanza, cioè quello dell'istruzione, che sarà parte integrante anche del *Jordan Response Plan*. Secondo Burlin (2019: 126), il governo si impegna a garantire l'accesso all'istruzione ai rifugiati siriani presenti sia nei campi che nelle aree urbane, richiedendo lo stanziamento di un totale di circa \$181 milioni di dollari per poter raggiungere tale obiettivo. Anche in questo contesto, continua ad emergere il *refugee rent-seeking behaviour* del governo giordano, il quale afferma che il piano verrà implementato soltanto in proporzione alle risorse che la comunità internazionale sarà disposta a fornire (Government of Jordan 2016: 2).

⁴³ È necessario ricordare che i siriani a cui era stato permesso di entrare nel Paese e di registrarsi presso l'UNHCR, non godevano automaticamente del diritto al lavoro, secondo la legislazione nazionale (Turner 2015: 394-396), in quanto soggetti a barriere di vario tipo, quali il pagamento della tassa per ottenere il permesso (Betts, Ali, e Memişoğlu 2017).

⁴⁴ Secondo Tamkeen (Tamkeen for Legal Aid and Human Rights 2021: 10) la tassa per ottenere il permesso ammontava invece a 400\$. Indipendentemente dall'importo della tassa, è chiaro che questa rimane proibitiva per la maggior parte dei rifugiati e dei richiedenti asilo che avessero voluto formalizzare la loro condizione lavorativa. Oggi, secondo Almasri (2024: 6), tale tassa ammonta a 850 JOD.

2.2.1 Il Jordan Compact come emblema delle nuove politiche neoliberali e del refugee rentierism

Come si è appena visto, il *Jordan Compact* rappresenta l'emblema dell'atteggiamento di caccia alla rendita, o *refugee rent-seeking behaviour*, del governo e delle istituzioni giordane coinvolte nella gestione dei rifugiati nel Paese. Esso si pone infatti, come obiettivo principale, quello di sfruttare la crisi per trasformarla in un'opportunità economica e di sviluppo più generale, ricevendo dalla comunità internazionale enormi quantità di denaro (Government of Jordan 2016). Questo aspetto sarà cruciale per i risultati che il *Jordan Compact* si propone di raggiungere, e che sono stati analizzati dalla letteratura critica negli anni dopo la sua realizzazione. Tuttavia, prima di delineare i limiti dell'accordo, si ritiene importante soffermarsi sulla dimensione neoliberale in cui il *Compact* è stato concepito, e di cui ne rappresenta un esempio perfetto. A partire da ciò, sarà poi possibile comprendere le motivazioni alla base degli scarsi risultati che questo accordo ha portato, e dell'impatto che una tale configurazione di stato ha su alcuni aspetti della società giordana.

Secondo l'analisi di Tawakkol e Soederberg (2020), il *Jordan Compact* è uno strumento neoliberale emblematico di risposta alla crisi migratoria siriana, in quanto è, allo stesso tempo, non solo il risultato del sistema capitalista da cui nasce, ma ne è anche un paradigma perfetto. Secondo le autrici, infatti, il *Jordan Compact* è stato concepito in un triplice contesto di crisi (Ibidem, 132-135): quella finanziaria globale del 2008, la crisi climatica tutt'ora in atto e la crisi migratoria del 2015. Insieme, queste crisi hanno colpito maggiormente i Paesi del sud globale, soprattutto quelli coinvolti nell'accoglienza dei rifugiati (Ibidem, 134). Per ognuna di queste crisi, la comunità internazionale e i suoi principali protagonisti, tra cui le istituzioni finanziarie internazionali (ad esempio il Fondo Monetario Internazionale o la Banca Mondiale) o le organizzazioni internazionali, hanno risposto con strumenti tipicamente neoliberali e di matrice capitalista. In risposta alla crisi del 2008, infatti, sono state rilanciate le politiche di austerità fiscale⁴⁵, tipiche delle riforme neoliberali che hanno coinvolto molti paesi dell'area MENA negli anni '80, che prevedevano in particolare tagli alla spesa pubblica, con l'obiettivo di mantenere lo status quo delle istituzioni. Per contro, nonostante siano stati fatti

⁴⁵ L'austerità fiscale o di bilancio è una delle misure di stabilizzazione macroeconomica a breve termine, previste dal pacchetto dei Programmi di Aggiustamento Strutturale (PAS), promossi da Banca Mondiale e Fondo Monetario Internazionale nei Paesi in via di sviluppo a partire dagli anni '80 (Paciello 2010: 98). Essa prevede tagli drastici alla spesa pubblica, per ridurre la presenza dello stato nei servizi sociali di base, come scuola e sanità (Ibidem). Per il caso giordano, l'austerità di bilancio ha ridotto i sussidi alimentari ed energetici, ha congelato i salari e l'occupazione nel settore pubblico e introdotto nuovi oneri per il recupero dei costi per l'istruzione e la sanità (El-Said e Harrigan 2014: 102). Tuttavia, queste misure hanno colpito prevalentemente la popolazione più povera, mettendola ancora di più in difficoltà. Tra le altre misure previste dai PAS, si ricordano anche la liberalizzazione commerciale e l'ingresso nei mercati internazionali, le privatizzazioni delle imprese pubbliche, e la liberalizzazione finanziaria. In cambio dell'attuazione del pacchetto di riforme previsto dai PAS, molti paesi arabi, tra cui anche la Giordania, sono stati in grado di ottenere nuovi prestiti e tassi di interesse più bassi. In particolare, l'austerità, combinata con la svalutazione del tasso di cambio, aveva come obiettivo quello di "ridurre l'inflazione e risanare il deficit pubblico" dello stato (Paciello 2010: 98).

pochi passi avanti in relazione alla crisi climatica e al riscaldamento globale, come ad esempio gli Accordi di Parigi del 2015 e, nonostante la retorica dello sviluppo sostenibile, il consumo globale dei combustibili fossili è rimasto la norma (Ibidem, 133).

Alla crisi dei rifugiati del 2015, la comunità internazionale ha risposto prontamente con un altro, seppur nuovo nel suo genere, strumento neoliberale: il *Jordan Compact*. Esso è l'emblema del neoliberismo e del sistema capitalistico perché, attraverso gli impegni economici menzionati, spinge all'accumulo di capitale, e vede la crisi come un'opportunità economica da cui poter trarre profitto, presentandola quindi come una soluzione *win-win* per tutte le parti coinvolte (Ibidem, 137). A questo proposito, infatti, il *Compact* riflette gli interessi geopolitici soprattutto dell'Unione Europea (Ibidem, 138): si è già detto che l'accordo rappresenta l'ennesimo esempio del "nuovo grande compromesso" tra nord e sud del mondo, in cui l'Unione Europea si mostra propensa a erogare ingenti somme di denaro, pur di mantenere i richiedenti asilo nei Paesi del sud, ed evitare che possano raggiungere le coste di uno dei suoi stati membri (Arar 2017a: 12). Così il *Jordan Compact* si propone di migliorare le condizioni economiche della Giordania, stremata dal "fardello dell'accoglienza", tramite una serie di misure volte a supportare lo sviluppo economico e la resilienza della comunità ospitante, riproponendo le stesse riforme di stampo neoliberale.

Secondo l'analisi delle autrici (Tawakkol e Soederberg 2020: 139-140), tra tutti gli impegni del *Jordan Compact*, meritano un'attenzione particolare i prestiti e i finanziamenti a condizione agevolata, concessi dalla Banca Mondiale e dal FMI, anche attraverso il GCF. Questo è un punto cruciale: le politiche neoliberali degli anni '80 in Giordania, infatti, hanno posto le basi ai problemi che il Paese sta attualmente affrontando, quali gli alti livelli di debito pubblico e di disoccupazione, un aumento generale delle condizioni di povertà e tagli nel settore pubblico (El-Said e Harrigan 2014: 103-105). Tuttavia, le istituzioni hanno continuato ad affrontare questi problemi con strumenti neoliberali, gli stessi che, in primis, li avevano causati: il *Compact* ne rappresenta l'emblema, perché si propone di risolvere quei problemi "depoliticizzandoli", cioè ignorando il contesto da cui sono stati causati (Tawakkol e Soederberg 2020: 140). In questo senso i milioni di dollari concessi in prestiti e finanziamenti dagli attori internazionali attraverso il *Compact* non andranno a risolvere i problemi strutturali dell'economia giordana, e anzi ne aumenteranno il carico. Ne deriva che i veri beneficiari del *Compact*, non sono i rifugiati o la comunità ospitante, ma gli attori promotori di queste misure neoliberali, vale a dire l'Europa, le élites politiche al potere e il settore privato (Ibidem, 143). Il governo stesso diventerà il principale destinatario degli aiuti e dei finanziamenti, non solo quelli previsti dal *Jordan Compact* ma anche di quelli inseriti nel 3RP, implementati nel Paese attraverso il *Jordan Response Plan*. Questo è un aspetto fondamentale per la

definizione della Giordania come *refugee rentier state*: così come per gli stati redditieri, in cui il governo è il principale beneficiario della rendita derivante dalla produzione ed esportazione del petrolio, così anche il governo giordano, sfruttando un'eventualità che non ha contribuito a causare, beneficerà economicamente dal flusso in ingresso di centinaia di migliaia di siriani, avendo ricevuto nel corso degli anni quantità enormi di denaro.

2.2.2 I risultati e i limiti del Jordan Compact secondo la letteratura critica

A seguito della firma del *Jordan Compact* e degli impegni presi alla Conferenza di Londra, molti studiosi indipendenti e Organizzazioni Non Governative hanno cercato di monitorare negli anni i risultati raggiunti dall'accordo, per delinearne i punti di forza e quelli di debolezza. In questo paragrafo verranno infatti riportati alcuni tra questi lavori di ricerca, con l'obiettivo di dimostrare che, nonostante i limiti e gli scarsi risultati del *Compact* fossero già evidenti pochissimi anni dopo la sua implementazione, il Paese ha continuato a percepire finanziamenti anche attraverso altri programmi, quali il 3RP, che ad oggi continua ad essere finanziato ed attuato tramite il *Jordan Response Plan*. Lo scopo di questo paragrafo è infatti quello di dimostrare che, nonostante gli scarsi risultati del *Jordan Compact*, emblema del *refugee rent seeking behaviour*, la sete di rendita della Giordania non si è fermata, ma ha continuato a manifestarsi anche dopo questo accordo.

Uno dei primi lavori di ricerca sui risultati del Jordan Compact ad un anno dalla sua approvazione è stato condotto dalla *International Rescue Committee* (2017a; 2017b), d'ora in poi IRC. Attraverso il report pubblicato nel 2017, tale Organizzazione Non Governativa ha provato a dimostrare quali tra i principali obiettivi prefissati dal *Compact* erano stati raggiunti, ad un anno dalla sua negoziazione. Nel report vengono infatti elencati gli obiettivi fondamentali dell'accordo (Ibidem, 9), tra cui l'attuazione delle misure necessarie ad emanare i 200.000 permessi di lavoro ai siriani, la semplificazione delle *Rules of Origin* per l'accesso ai mercati europei e la creazione delle cinque *Special Economic Zones*⁴⁶.

Per quanto riguarda il tentativo di creare opportunità economiche e di sviluppo per i siriani e i giordani vulnerabili, si afferma che l'avanzamento verso questo obiettivo è stato "lento e ineguale" (Ibidem, 10), in parte a causa della natura dell'accordo stesso. Infatti, le uniche misure attuate parzialmente fino al 2017 mirano a generare sviluppo economico, quali l'apertura dei mercati dell'Unione Europea

⁴⁶ Nel report vengono anche inseriti altri due obiettivi: la formalizzazione delle attività commerciali già esistenti dei rifugiati siriani e il tentativo del Governo di assumere una percentuale di siriani nei lavori municipali attraverso assunzioni nel settore privato (Ibidem, 9)

e la semplificazione delle *Rules of Origin*, a discapito delle misure che avrebbero supportato in modo diretto i bisogni dei rifugiati. Questo rappresenta infatti uno dei limiti del *Compact*: sin dall'inizio, i rifugiati non sono stati coinvolti nel processo di negoziazione dell'accordo, per cui i loro bisogni e le loro richieste sono rimasti esclusi. Al contrario, il *Compact* si è concentrato sugli obiettivi economici, più dispendiosi e ad alto rischio (Barbelet, Hagen-Zanker, e Mansour-Ille 2018; International Rescue Committee 2017a: 12). Uno di questi è la liberalizzazione commerciale: come già analizzato, l'accordo prevedeva di impiegare forza lavoro siriana in alcune aziende delle *Special Economic Zones*, i cui prodotti avrebbero avuto accesso preferenziale ai mercati europei (Ibidem, 13). Questa misura nasce nell'idea tipicamente neoliberale che l'apertura dei mercati e la liberalizzazione commerciale avrebbero promosso la creazione di nuovi posti di lavoro, che avrebbe a sua volta permesso un miglioramento delle condizioni economiche dei siriani e dell'intera comunità giordana. Tuttavia, questa connessione è stata largamente smentita: infatti, le SEZs potrebbero solo potenzialmente aumentare la creazione dei posti di lavoro, ma "l'entità del loro impatto potrebbe non essere così significativo da giustificare il loro utilizzo come unico approccio per aumentare l'occupazione" (International Rescue Committee 2017b: 5)⁴⁷. Infatti, i lavoratori nelle SEZs sono molto più suscettibili di sfruttamento, di trattamenti discriminatori e di marginalizzazione rispetto ad altre categorie di lavoratori. Ne deriva che, la creazione dei posti di lavoro in queste zone economiche speciali dovrebbe essere accompagnata dalla realizzazione di altre misure che proteggano i lavoratori marginalizzati, quali i rifugiati, dai rischi (Ibidem, 3-4). Uno dei limiti più pratici, ad esempio, resta l'impossibilità di raggiungere fisicamente le industrie nelle *Special Economic Zones*: esse si trovano perlopiù fuori dai centri abitati, nelle periferie remote delle principali città giordane, rendendo difficile il loro raggiungimento anche a causa della mancanza di collegamenti con i centri urbani, dove vive la maggior parte dei siriani (International Rescue Committee 2018: 8).

Queste brevi premesse si ricollegano ad uno dei punti cruciali del *Compact*, ossia la promessa di emanare 200.000 permessi di lavoro per i siriani entro 3-5 anni. Alla base degli scarsi risultati raggiunti dall'accordo in questo ambito, si possono menzionare gli ostacoli di natura pratica, burocratica ed economica, che i rifugiati hanno dovuto affrontare per poter ottenere un permesso di lavoro. Tra questi hanno particolare rilevanza il costo proibitivo della tassa per i permessi di lavoro,

⁴⁷ Secondo il report (International Rescue Committee 2017a: 11), nel 2017 soltanto tre aziende avevano beneficiato della semplificazione delle *Rules of Origin* e dell'accesso ai mercati europei, perché in generale le aziende potrebbero impiegare diversi anni per formalizzare le condizioni necessarie per operare in una di queste zone economiche speciali. Infatti, il primo carico di prodotti è stato esportato solo dopo circa un anno e mezzo dall'implementazione della misura, accedendo ai mercati di Belgio, Spagna, Ungheria e Cipro (International Rescue Committee 2018: 9). Per questo, una delle raccomandazioni dell'IRC è quella di investire congiuntamente in aziende al di fuori delle SEZ e nel settore privato. Inoltre, poche aziende giordane erano effettivamente in grado di esportare nei mercati europei, per scarsa conoscenza del contesto o perché i loro prodotti non soddisfavano gli standard richiesti (Lenner e Turner 2019: 79).

spesso a carico del rifugiato e non del datore di lavoro, documentazioni difficili da ottenere⁴⁸, ed anche una generale disinformazione sulle procedure e sfiducia nei confronti delle istituzioni e della burocrazia stessa⁴⁹. In combinazione con le altre cause, secondo il report (International Rescue Committee 2017a: 11), queste condizioni hanno permesso di emanare, nel 2017, soltanto 37.000 permessi di lavoro, dei 50.000 promessi per il primo anno. Inoltre, i permessi sono legati ad un singolo datore di lavoro e hanno validità di un solo anno: ciò rappresenta un ulteriore limite perché spesso i rifugiati fanno affidamento a più lavori, spesso informali, per potersi assicurare entrate più consistenti, ma risulta impossibile per i rifugiati ottenere più di un permesso (Ibidem 12)⁵⁰.

Un piccolo passo avanti in questo ambito viene compiuto nel 2017, quando il Governo giordano decide di svincolare i permessi di lavoro da queste condizioni, garantendo la validità di un permesso anche per più lavori o datori di lavoro, in particolare nel settore agricolo e delle costruzioni. Questo avrebbe permesso ai siriani di lasciare potenzialmente un impiego, senza compromettere la validità del permesso (International Rescue Committee 2018: 9). Nonostante questo, secondo un aggiornamento del 2018 al primo report dell'IRC, a due anni dall'implementazione delle misure del *Compact* sono stati fatti pochi progressi. A fine del 2017, infatti, sono stati emanati 83.507 permessi: tuttavia, questo numero non rappresenta il totale di nuovi posti di lavoro ottenuti dai rifugiati, ma comprende anche i rinnovi annuali dei permessi o più permessi emanati agli stessi individui, riducendo di molto il numero degli effettivi destinatari (Turner 2019: 1).

A tre anni dal *Jordan Compact*, infatti, le misure hanno continuato a non ottenere i risultati sperati: nonostante un aumento del numero dei permessi di lavoro a circa 135.000 unità, rimangono evidenti le sfide che la comunità rifugiata ha dovuto affrontare, tra le quali è particolarmente rilevante la questione di genere in relazione ai permessi di lavoro, come si vedrà successivamente (Turner 2019). Inoltre, secondo Burlin (2019: 130), è interessante notare che il permesso di lavoro di per sé non protegge concretamente i rifugiati: possedere tale documento, infatti, non esclude che i siriani possano essere ancora a rischio di sfruttamento o discriminazione. Ne deriva che l'approccio tipico del *Compact* della creazione dei permessi di lavoro come strumento di emancipazione dei rifugiati non è

⁴⁸ Ad esempio, tra i documenti richiesti e più difficilmente reperibili per i siriani vi sono quelli relativi alla dimostrazione di residenza legale nel Paese (ad esempio contratti d'affitto), che spesso e volentieri molti rifugiati non ottengono perché vivono in condizioni precarie e informali (International Rescue Committee 2017a: 12). Per un approfondimento sulle barriere nell'accesso ai permessi di lavoro, si consiglia Tamkeen for Legal Aid and Human Rights (2023).

⁴⁹ Secondo il report, infatti, molti temono di perdere i benefici umanitari dell'UNHCR e il loro posto nella lista di attesa per il ricollocamento nei paesi terzi, se ottengono un permesso di lavoro formale e un'entrata economica sicura (International Rescue Committee 2017a: 12).

⁵⁰ L'impatto delle misure previste dal *Jordan Compact* sul mercato del lavoro verrà più approfonditamente analizzato nel terzo capitolo di questo lavoro.

sufficiente in assenza di riforme drastiche al mercato del lavoro (Ibidem, 130-131). Secondo l'autore, la creazione dei posti di lavoro e la loro apparente formalizzazione attraverso i permessi sono misure inadeguate per lo sviluppo economico, perché non accompagnate da un reale riconoscimento legale e politico dei rifugiati nel Paese, che possa garantire loro pieni diritti (Ibidem, 132).

Anche da un punto di vista prettamente economico continuano a registrarsi risultati limitati (Huang e Gough 2019): per questo motivo, a febbraio 2019, a tre anni esatti dalla Conferenza di Londra del 2016 e dal *Jordan Compact*, viene organizzata una nuova conferenza tra i rappresentanti di Giordania e Regno Unito, denominata “*Jordan Growth and Opportunity: The London Initiative 2019*”. A questa nuova conferenza, che nasce dallo stesso approccio e collaborazione tipici della conferenza precedente, hanno partecipato rappresentanti e delegazioni di oltre 60 Paesi, organizzazioni internazionali, istituti finanziari e di sviluppo (The Jordan Times 2019: 1-2). Secondo un articolo di Glubb (2019), la comunità internazionale si è posta l'obiettivo di supportare uno sviluppo sostenibile dell'economia giordana, su cui grava da tempo il “carico opprimente dell'accoglienza dei rifugiati”. Si riconosce alla Giordania, ancora una volta, un ruolo di particolare strategicità per la stabilità economica e politica nella regione: per questo, secondo la prospettiva della comunità internazionale, è necessario continuare a supportare economicamente il Paese, verso una stabilità più a lungo termine (The Jordan Times 2019: 2). Infatti, similmente alla Conferenza del 2016, la *London Initiative* ha avuto come risultato, da un lato, l'impegno di 1.8 miliardi di dollari da parte dei donatori internazionali, e dall'altro la promessa del Governo hashemita di attuare una serie di riforme macroeconomiche e fiscali, che favorissero lo sviluppo del settore privato e del clima degli investimenti (Glubb 2019; The Jordan Times 2019). Tra le più significative si ricordano: riforme preventive per stimolare lo sviluppo economico e per migliorare le prestazioni del settore privato; riforme a supporto delle esportazioni e dell'apertura agli investimenti stranieri; semplificazioni delle procedure di controllo delle aziende per ridurre i costi e migliorare la loro produttività e un miglioramento generale nella gestione degli appalti pubblici attraverso un nuovo sistema (Al-Mamlaka al-'Urdūnīa al-Hašāmīa 2019: 3-4).

Quindi, ancora una volta, vengono proposti strumenti neoliberali come soluzione a delle condizioni economiche che, a loro volta, sono state l'effetto di strumenti neoliberali precedentemente utilizzati, quali quelli previsti dal *Jordan Compact*. Malgrado la mancata trasformazione della crisi in un'opportunità di sviluppo, così come il *Compact* si era proposto, persiste l'atteggiamento di caccia alla rendita della Giordania, che continua a sfruttare la crisi dei rifugiati come giustificazione per ottenere ulteriori importanti finanziamenti da parte della comunità internazionale. Questo è il caso della *London Initiative*, i cui finanziamenti accordati si aggiungono ad altri aiuti previsti da ulteriori

progetti e accordi, attualmente ancora attivi sul territorio giordano: si tratta del *Regional Refugee and Resilience Plan* o 3RP, implementato attraverso il *Jordan Response Plan*.

2.3 Il *Regional Refugee and Resilience Plan* (2014) e il *Jordan Response Plan* (2015)

Il *Regional Refugee and Resilience Plan*, d'ora in poi 3RP, è un piano di finanziamenti co-diretto da UNHCR e UNDP (*United Nations Development Program*), che ha il duplice obiettivo di fornire assistenza e protezione umanitaria ai rifugiati siriani e di supportare “la resilienza degli individui, delle comunità e delle istituzioni nei Paesi di accoglienza per affrontare la crisi siriana” (3RP: *Regional Refugee Resilience Plan*, 2015: 4). Lanciato a dicembre 2014 e implementato a pieno regime dal 2015, è stato riconosciuto dalla comunità internazionale come uno strumento unico nel suo genere e, proprio grazie a questo suo duplice obiettivo umanitario e di sviluppo, è stato rinnovato anno dopo anno ed è ancora attualmente attivo. Inoltre, il 3RP si configura come un piano che combina le risposte umanitarie a quelle di sviluppo, in linea con le priorità sia a livello regionale, includendo una “*regional overview*” della situazione, cioè una sorta di valutazione dei bisogni dell'intera regione, sia con i piani nazionali dei singoli Paesi coinvolti nella crisi. Per questo il 3RP contiene anche cinque “*standalone country chapters*”, cioè singole sezioni relative a Libano, Giordania, Turchia, Egitto e Iraq, che riflettono gli obiettivi e i bisogni di ogni paese coinvolto in modo diretto nell'accoglienza dei richiedenti asilo e rifugiati.

Ad oggi, il 3RP unisce più di 270 partner, che si coordinano nel finanziare progetti basati sui bisogni delle comunità coinvolte, attraverso un meccanismo di cooperazione definito *Humanitarian-Development-Peace* (HDP) *Nexus* (3RP Advocacy Working Group 2024: 1). Dal 2015 al 2021, i partner hanno collettivamente raccolto più di \$15.5 miliardi di dollari, impiegati in settori cruciali quali l'istruzione, la sanità, l'accesso al cibo e ai beni primari, quali acqua e cibo, e anche denaro liquido (3RP: *Regional Refugee Resilience Plan* 2021: 3). Per implementare il progetto, tutti i partner coinvolti hanno collaborato strettamente con i governi dei Paesi destinatari dei finanziamenti: conseguentemente, nel corso degli anni è largamente aumentato il supporto dei partner alla resilienza, che prevedeva un ammontare di circa \$480 milioni di dollari nel 2015, fino ad arrivare a \$1.07 miliardi nel 2019 (3RP: *Regional Refugee Resilience Plan* 2021: 5). L'obiettivo dei finanziamenti destinati al settore della resilienza è infatti quello di aiutare le comunità ospitanti a rispondere all'impatto della crisi sulle istituzioni e sui servizi, poiché si riconosce loro, ancora una volta, il pesante costo dell'aver ospitato milioni di rifugiati e richiedenti asilo, ormai per più di un decennio (3RP Advocacy Working Group 2024: 2). Allo stesso modo, la comunità

internazionale dovrebbe continuare a supportare questa situazione garantendo finanziamenti ai Paesi ospitanti, in un'ottica di "condivisione della responsabilità" (Ibidem, 2). Tuttavia, la responsabilità di cui si fa carico la comunità internazionale è solo di tipo economico, mettendo a disposizione ingenti finanziamenti a supporto di questi progetti, evitando in questo modo di dover accogliere i rifugiati nel nord del mondo.⁵¹

Per quanto riguarda la Giordania, il principale destinatario degli aiuti internazionali e dei finanziamenti previsti dai vari progetti nati a seguito della crisi siriana è il *Ministry of Planning and International Cooperation*, d'ora in poi MoPIC⁵². Secondo la legislazione giordana, esso è l'unico organo di Governo autorizzato a gestire i finanziamenti stranieri, per poi assegnarli ai vari progetti di sviluppo nel Paese (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2024). Il MoPIC gestisce supporto internazionale di vario tipo: sovvenzioni ordinarie e complementari, finanziamenti a supporto del budget generale, finanziamenti diretti a priorità di sviluppo, prestiti agevolati. Tra i finanziamenti addizionali, il MoPIC elenca quelli destinati al *Jordan Response Plan for the Syria Crisis*, gestito dal Ministero attraverso una piattaforma denominata *Jordan Response Platform for the Syria Crisis (JRPSC)* (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2016b).

Il *Jordan Response Plan* è il programma nazionale con cui il Governo giordano ha cercato di rispondere alla crisi siriana nel Paese: lanciato per la prima volta nel 2015, esso "cerca di colmare il divario tra sistemi umanitari e di resilienza, e di conciliarli con gli obiettivi di sviluppo del Paese", con lo scopo di soddisfare i bisogni sia della comunità rifugiata che di quella ospitante (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2015: 10). Per questo motivo il JRP rappresenta il modo in cui il MoPIC ha implementato il *Regional Refugee and Resilience Plan* nel Paese. In altre parole, a partire dal 2016, il *Jordan Response Plan* ha rappresentato interamente il "chapter" del 3RP relativo alla Giordania (Inter-Sector Working Group 2017: 2). Secondo il MoPIC (2024), il *Jordan Response Plan* definisce una visione triennale di risposta alla crisi, ma viene aggiornato annualmente, anche in relazione allo status dei finanziamenti. In particolare, tali finanziamenti previsti per il *Jordan Response Plan* sono aggiuntivi rispetto ad altri tipi di erogazioni, quali ad esempio i prestiti agevolati, e si realizzano su tre linee di intervento specifiche: sostegno ai rifugiati, supporto alla resilienza della comunità ospitante e un supporto diretto al budget governativo (Ministry of Planning and

⁵¹ Tuttavia, nel documento emerge una preoccupazione riguardo alla progressiva diminuzione dei fondi effettivamente finanziati negli ultimi 5 anni, e secondo gli analisti, questo potrebbe provocare tensioni sociali tra la comunità ospitante e quella rifugiata, ed anche una tendenza da parte dei Governi ad attuare politiche sempre più ostili all'accoglienza (3RP Advocacy Working Group 2024: 2-3).

⁵² In arabo وزارة التخطيط والتعاون الدولي (Ūizārat at-Taḥṭīṭ ūa at-Ta'āun ad-Dūālī) (Al-Mamlaka al-'Urdūnīa al-Hašāmīa 2024).

International Cooperation - MoPIC 2024), non compreso all'interno dei report del 3RP. Quest'ultimo è di particolare importanza per questo studio poiché, essendo il Governo il principale destinatario dei finanziamenti diretti al budget, lo rende l'unico ricettore di quello che può essere definito in questo caso *refugee rent*, e questo rispecchia perfettamente la definizione di *refugee rentier state* di Tsourapas.

Sia il 3RP che il JRP distinguono inoltre i finanziamenti richiesti (*funding requirements*) dai finanziamenti effettivamente ricevuti (*funding received*). L'obiettivo del prossimo paragrafo sarà quello di analizzare l'evoluzione di queste somme, con un particolare focus sui finanziamenti diretti a supporto del budget governativo, per un arco di tempo che va dal 2015 al 2023, ultimo anno di cui sono stati pubblicati documenti relativi ad entrambi i progetti. L'analisi farà riferimento anche all'evoluzione del numero dei rifugiati effettivamente accolti perché, nonostante per il caso giordano questo numero sia rimasto stabile dal 2016 in poi, il Paese ha ottenuto molti più finanziamenti per affrontare la crisi rispetto agli altri paesi limitrofi, quali Turchia e Libano, che hanno accolto un numero di gran lunga maggiore di rifugiati. Il 3RP e il JRP dimostrano infatti che la tendenza del Governo giordano a sfruttare i rifugiati come opportunità economica da cui trarre profitto fosse già radicata sin dall'inizio della crisi nell'atteggiamento adottato dal Paese nei confronti dei rifugiati.

2.3.1 Analisi quantitativa dei finanziamenti previsti dal 3RP e dal JRP

Avendo brevemente definito le principali caratteristiche dei due progetti, si è scelto di proseguire in questo paragrafo con l'analisi di alcuni dati contenuti nei report annuali del *Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)* e del *Jordan Response Plan (JRP)*⁵³, per un arco di tempo che va dal 2015 al 2023. I dati raccolti all'interno di queste fonti sono stati organizzati in varie tabelle, in modo tale da avere una visione grafica e ordinata della loro evoluzione.

Per quanto riguarda il 3RP, si è scelto di raggruppare i finanziamenti richiesti (*requirements*) - sia a livello regionale che per i singoli Paesi - e i finanziamenti effettivamente ricevuti (*funded*), per delinearne l'andamento generale nella regione, in relazione anche al numero dei rifugiati ufficialmente registrati agli uffici dell'UNHCR nei Paesi d'accoglienza (Tabella 2.2). Il secondo blocco di dati riguarderà invece il *Jordan Response Plan*: estrapolati dai corrispettivi documenti riguardanti lo status dei finanziamenti (*funding status*) pubblicati dal MoPIC, essi

⁵³ La lista completa dei report annuali analizzati, di cui alcuni reperibili anche in lingua araba, sono contenuti all'interno della bibliografia finale di questa tesi. In questo paragrafo ci si limiterà infatti a riportare i dati d'interesse all'interno delle tabelle, e a indicare come fonte generale l'insieme di tutti i report dal 2015 al 2023.

ricopriranno lo stesso arco di tempo del 3RP, ossia dal 2015 al 2023. Come per il 3RP, anche per il *Jordan Response Plan* verrà mostrata l'evoluzione dei finanziamenti richiesti e di quelli annualmente ricevuti, facendo particolare attenzione anche alla divisione settoriale in cui il JRP è articolato, cioè "rifugiati", "resilienza" e "supporto diretto al budget". Tra i finanziamenti ricevuti, infatti, quest'ultimo sarà particolarmente rilevante: si è scelto di soffermarsi sugli importi richiesti a supporto del budget governativo perché questi rivelano celatamente l'atteggiamento tipico del *refugee rentier state*, ossia il *refugee rent seeking behaviour*. Nonostante infatti il numero dei rifugiati sia rimasto piuttosto stabile nel corso degli anni, la sete di rendita della Giordania non si è fermata, e anzi ha continuato a manifestarsi con una richiesta sempre piuttosto alta degli importi destinati al budget.

Tabella 2.2: Evoluzione del numero di rifugiati siriani registrati all'UNHCR nei Paesi ospitanti (2014-2023)

Anno	Giordania	Turchia	Libano	Iraq	Egitto
2014	625.258	1.552.839	1.146.405	233.757	127.000
2015	633.541	2.503.549	1.069.111	244.493	117.603
2016	650.908	2.854.968	1.011.366	233.224	116.013
2017	656.013	3.424.237	997.552	230.937	126.688
2018	655.386	3.622.366	948.849	256.988	132.871
2019	654.692	3.576.369	914.648	245.810	129.210
2020	663.491	3.638.193	865.531	242.163	130.577
2021	673.597	3.736.799	840.929	254.561	231.938
2022	661.356	3.535.898	814.715	258.541	145.658
2023	649.091	3.214.780	784.884	273.258	156.169

Fonte: Operational Data Portal 2024; 3RP Annual Reports (2015-2023).

La Tabella 2.2 mostra l'evoluzione del numero dei rifugiati ufficialmente registrati all'UNHCR dal 2015 al 2023 nei cinque Paesi d'accoglienza dei rifugiati siriani. Come si può notare, i numeri in Giordania rimangono piuttosto stabili, non superando mai le 675.000 unità: il numero più elevato si registra nel 2021, quello più basso nel 2014. Anche il numero di rifugiati siriani in Iraq ed Egitto rimane piuttosto stabile, e allo stesso tempo inferiore rispetto agli altri Paesi. Al contrario, in Turchia e Libano si registrano oscillazioni più evidenti: in Turchia viene raggiunto il picco di 3.7 milioni nel 2021, mentre il Libano registra numeri oltre il milione solo dal 2014 al 2016, diminuendo progressivamente fino al 2023. A fronte di questi numeri e di una valutazione delle necessità (*assessment needs*) e dei bisogni non solo dei rifugiati ma anche della comunità ospitante, vengono annualmente elaborati i *Regional Refugees and Resilience Plan*, che contengono una panoramica delle richieste a livello regionale e nazionale, quest'ultima all'interno dei cinque capitoli (*chapters*) relativi ai singoli Paesi. Tra i documenti disponibili del 3RP, si considerano di particolare importanza

ai fini di questo studio i report annuali, in quanto essi contengono i risultati effettivamente raggiunti ogni anno sia a livello regionale che nazionale. La Tabella 3.3 è infatti stata elaborata estrapolando dai report annuali le informazioni d'interesse, ossia i finanziamenti richiesti alla comunità internazionale e il denaro effettivamente ricevuto, sia per il settore resilienza che per il settore rifugiati.

Tabella 2.3: Regional Refugee and Resilience Plans: finanziamenti richiesti e ricevuti (in USD)

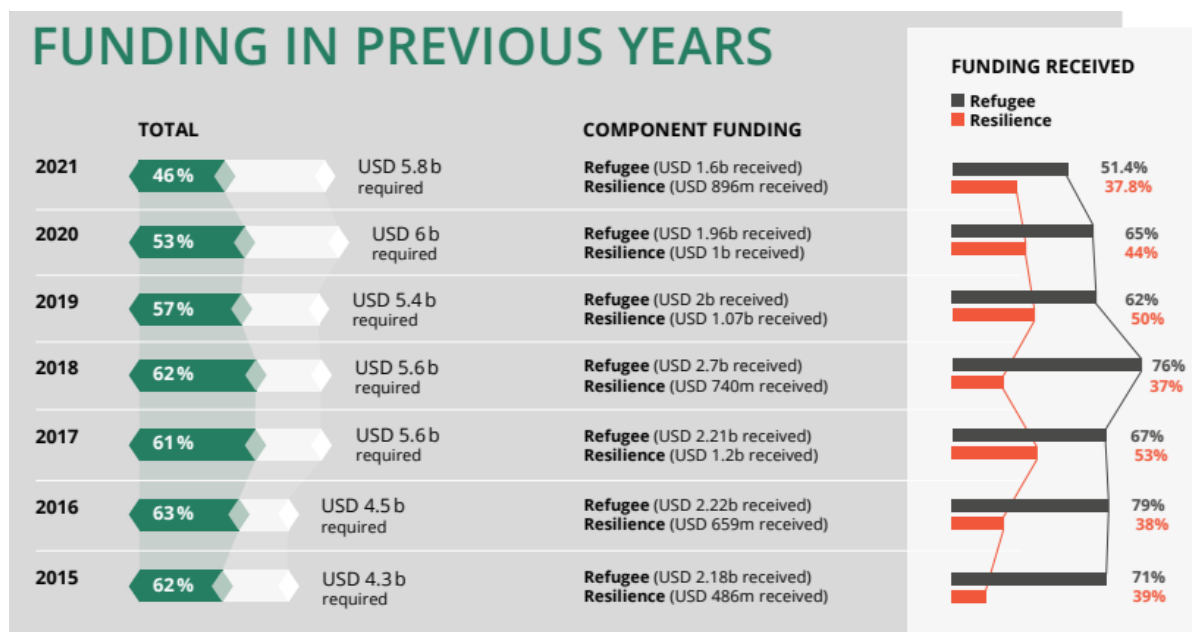
Anno	Richiesti	Finanziati	%
2015	4.319.944.562	2.670.412.196	62%
2016	4.539.342.335	2.881.778.668	64%
2017	5.575.937.077	2.466.266.178	44%
2018	5.608.951.510	3.485.165.365	62%
2019	5.418.992.353	3.106.036.675	57%
2020	5.995.975.757	3.201.786.882	53%
2021	5.576.686.178	2.540.013.126	46%
2022	6.080.893.578	2.385.713.091	39%
2023	5.856.939.097	1.807.906.915	31%

Fonte: Annual Reports – Regional Refugee and Resilience Plan, 2015-2023

Secondo la Tabella 3.3, l'anno meno finanziato è stato il 2023, con solo il 31% dei finanziamenti ricevuti rispetto a quelli richiesti. Al contrario, il 2016 è stato l'anno in cui la regione ha ricevuto il maggior numero di supporto economico per il 3RP rispetto alle richieste, con quasi 3 miliardi di dollari finanziati e una percentuale del 64%⁵⁴. L'insieme dei finanziamenti ha l'obiettivo di supportare sia la comunità rifugiata sia la comunità ospitante, nel binomio rifugiati-resilienza tipico del *Regional Refugee and Resilience Plan*. A questo proposito, la Figura 2.2 mostra l'evoluzione dei finanziamenti del 3RP per questi due settori cruciali, fino al 2021: dal grafico si può notare che, a livello regionale, i fondi ricevuti e destinati a supporto dei rifugiati superano in linea generale quelli destinati alla resilienza della comunità ospitante.

⁵⁴ Questo non è un caso: è l'anno della Conferenza di Londra, della firma del *Jordan Compact* e degli altri accordi economici della comunità internazionale con Turchia e Libano. Secondo Burlin (2019: 126), una parte degli impegni presi alla Conferenza e previsti dal *Jordan Compact* sono stati destinati proprio al *Jordan Response Plan*.

Figura 2.1 Evoluzione dei finanziamenti per settore dal 2015 al 2021



Fonte: Regional Refugee and Resilience Plan: 2021 Annual Report (2022)

Nelle sezioni dei report relative ai singoli Paesi (*country overviews*) viene menzionato solo il totale dei fondi richiesti e di quelli finanziati, senza includere l'ulteriore divisione nei due settori (Tabella 2.4). Difatti tale distinzione è contenuta all'interno dei singoli piani di implementazione nazionale del 3RP dei cinque Paesi: di questi vengono particolarmente menzionati il *Lebanon Crisis Response Plan* (LCRP) e il *Jordan Response Plan* (JRP) (Tabella 2.6), entrambi elaborati grazie alla stretta collaborazione della comunità internazionale con i governi centrali dei Paesi coinvolti (3RP: Regional Refugee Resilience Plan 2016: 4).

Andando nel dettaglio, la Tabella 2.4 mostra i finanziamenti richiesti e quelli ricevuti per singolo Paese all'interno del *Regional Refugee and Resilience Plan*. In questa sede si è deciso di escludere Iraq ed Egitto in quanto Paesi con un numero inferiore di rifugiati rispetto a Turchia, Libano e Giordania. Questi ultimi tre Paesi, infatti, continuano ad ospitare il maggior numero di siriani nella regione, motivo per cui hanno ricevuto maggiore attenzione da parte della comunità internazionale, anche soprattutto a livello economico.

Tabella 2.4: Finanziamenti del 3RP richiesti e ricevuti per Paese (in USD) (2015-2023)

Anno	Turchia		Libano		Giordania	
	Richiesti	Finanziati	Richiesti	Finanziati	Richiesti	Finanziati
2015	624.089.475	286.031.454	1.760.611.319	1.106.334.581	1.191.392.175	743.537.006
2016	842.928.806	434.990.636	1.902.410.103	1.128.025.943	1.105.517.044	705.159.641
2017	1.690.172.034	391.696.527	2.170.478.524	1.241.532.540	1.196.871.546	675.745.086
2018	1.743.667.229	1.464.064.530	2.291.098.474	1.096.740.351	1.043.346.938	742.382.771
2019	1.652.704.156	1.027.336.919	2.20.773.281	1.234.181.501	959.547.520	681.569.144
2020	1.302.418.561	695.544.350	2.656.353.274	1.440.449.924	1.475.421.995	567.118.466
2021	1.035.041.653	527.296.680	2.750.000.001	1.185.852.359	1.343.948.605	643.405.191
2022	1,163.688.761	445.973.165	3.195.999.999	1.171.182.504	1.299.999.999	625.196.916
2023	896.603.187	346.240.962	3.595.290.691	956.245.755	968.707.455	439.469.003

Fonte: Syria Regional Refugee Response, Operational Data Portal (UNHCR 2024d)

Ai fini di questa ricerca, è importante analizzare il differente andamento dei finanziamenti (richiesti e ricevuti) per i tre Paesi, Turchia, Libano e Giordania, in relazione anche al numero di rifugiati accolti. Infatti, nel 2016, la Turchia ha ricevuto soltanto il 52% dei fondi richiesti (UNHCR 2024d), per un totale di \$434 milioni di dollari, nonostante fosse il Paese con il più alto numero di rifugiati (Tabella 2.2). La Giordania, per contro, con 650.908 rifugiati, ha ricevuto quasi il doppio dei finanziamenti rispetto alla Turchia, con il 64% rispetto al totale richiesto (Ibidem). Infatti, non è un caso che il 2016 sia stato definito “l’anno d’oro” per la Giordania (Arar 2017b: 308): nel report finale del 3RP dello stesso anno, infatti, viene menzionato l’ulteriore impegno della comunità internazionale preso alla Conferenza di Londra con il *Jordan Compact* (3RP: Regional Refugee Resilience Plan 2016: 7), e le promesse economiche che ne sono derivate, quali i permessi di lavoro, la semplificazione delle *Rules of Origin* e i prestiti agevolati. Tuttavia, nonostante gli scarsi risultati del *Jordan Compact*, analizzati nei paragrafi precedenti, la Giordania ha continuato a percepire fino ad oggi molti finanziamenti, tra cui quelli del 3RP, e ad implementarli a livello nazionale attraverso il *Jordan Response Plan*. Infatti, nonostante il numero di rifugiati sia rimasto piuttosto stabile negli anni, con una media di circa 650.000 persone registrate ogni anno, quello giordano è stato il Paese generalmente più finanziato, rispetto al totale richiesto, in confronto a Turchia e Libano, il cui numero di rifugiati è nettamente superiore rispetto a quello della Giordania (Tabelle 2.2 e 2.4). Così, ad esempio, nel 2017 la Giordania ha ricevuto, nell’ambito del 3RP, il 56% del totale richiesto, con oltre \$675 milioni di dollari e con circa 650.000 rifugiati, a fronte dei \$391 milioni di dollari ricevuti dalla Turchia (23%) e dei suoi 3.4 milioni di rifugiati (UNHCR 2024d). Oppure ancora nel 2019 sono stati finanziati un totale di \$680 milioni per la Giordania (71%), rispetto al 62% della Turchia e al 55% del Libano. Questa tendenza rimane radicata anche dal 2020 in poi, nonostante una

drastica diminuzione nel totale dei finanziamenti ricevuti per tutti e tre i Paesi. Ne deriva che, nonostante il numero dei rifugiati accolti da Turchia e Libano fosse di gran lunga superiore a quello della Giordania, il regno hashemita ha percepito più denaro, in proporzione al totale richiesto, pur ospitando meno rifugiati.

La tendenza del Paese a sfruttare la crisi per ottenere un compenso economico elevato è evidente anche dai dati contenuti nel piano nazionale di risposta alla crisi siriana, cioè il *Jordan Response Plan*, gestito dal MoPIC (*Ministry of Planning and International Cooperation*). Avendo analizzato i documenti pubblicati dal Ministero riguardo allo status dei finanziamenti dal 2015 al 2023, sono state elaborate le Tabelle 2.5, 2.6 e 2.7, con l'obiettivo di rendere visibile, anche in questo caso, l'andamento dei finanziamenti nelle tre componenti costitutive, cioè rifugiati, resilienza e supporto diretto al budget. Anche in questo caso ci si soffermerà sulle quantità richieste dal JRP e di quelle effettivamente finanziate, con un particolare focus sul *direct budget support*.

Tabella 2.5: *Jordan Response Plan 2015-2023: totale richiesto e finanziato (in USD)*

Anno	Totale richiesto	Totale finanziato	%
2015	2.988.151.933	1.070.810.828	35,8
2016	2.657.167.333	1.648.000.000	62,01
2017	2.650.643.491	1.718.981.919	64,85
2018	2.593.700.944	1.584.045.707	63,8
2019	2.400.157.945	1.210.738.621	50,44
2020	2.249.548.642	1.111.603.460	49,4
2021	2.432.051.206	744.447.786	30,6
2022	2,276,523,453	760.301.282	33,4
2023	2.276.523.453	506.840.219	22,3

Fonte: Ministry of Planning and International Cooperation, JRP Funding Status (2015-2023).

La Tabella 2.5 mostra il totale richiesto dal *Jordan Response Plan*, il totale ricevuto e le percentuali. Si può notare che la somma richiesta dal piano nazionale sia diversa e anzi superiore rispetto ai dati presenti nella sezione della Giordania del *Regional Refugee and Resilience Plan* (Tabella 2.4). Questo è giustificato dal fatto che il JRP comprende non solo il totale richiesto dal 3RP, ma anche finanziamenti aggiuntivi e di altro tipo, in quanto “unico piano di risposta a livello nazionale guidato dal governo in collaborazione con la comunità internazionale” (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2023: 2). Ciò giustifica anche il fatto che nel 3RP manchi la sezione “*direct budget support*”, che è invece contenuta nel JRP. Inoltre, è interessante notare che dal 2020 al 2022 è stata inserita per la prima volta una nuova categoria di finanziamenti: quella destinata al supporto

nella risposta alla crisi derivante dalla pandemia di Covid-19 (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2020a).

Tabella 2.6: Jordan Response Plan 2015-2023: finanziamenti ricevuti per settore (in USD)

Anno	Supporto diretto al budget	Rifugiati	Resilienza	Totale finanziato
2015	300.200.000	699.631.373	70.979.455	1.070.810.828
2016	385.888.792	615.109.570	646.733.946	1.647.732.308
2017	306.838.469	653.738.046	758.405.404	1.718.981.919
2018	507.109.543	714.125.701	362.810.463	1.584.045.707
2019	393.480.250	500.559.999	316.698.372	1.210.738.621
2020	353.506.586	503.535.476	190.134.358	1.111.603.460
2021	0	538.520.242	136.936.761	744.447.786
2022	21.803.000	545.283.750	87.839.881	760.301.282
2023	31.376.000	342.980.651	132.483.568	506.840.219

Fonte: Ministry of Planning and International Cooperation, JRP Funding Status (2015-2023).

La Tabella 2.6 mostra gli importi dei finanziamenti ricevuti per i tre settori: generalmente, la componente più finanziata con importi piuttosto stabili è quella “rifugiati”, mentre la categoria “resilienza” subisce più oscillazioni. Il totale finanziato supera il milione dal 2015 al 2020, con un picco di \$1.7 milioni di dollari ricevuti nel 2017, anno in cui il supporto destinato alla componente resilienza ha superato quella per i rifugiati. Il 2016, il 2017 e il 2018 sono stati infatti gli anni maggiormente finanziati: nel 2018, l’importo destinato al budget ha superato quello destinato alla resilienza, per un totale di oltre \$500 milioni di dollari destinati direttamente alle casse del Governo.

Tabella 2.7: Supporto diretto al budget nel JRP (2015-2023): richieste e finanziamenti (in USD)

Anno	Richiesto	Finanziato
2015	1.144.766.616	300.200.000
2016	1.045.774.052	385.888.792
2017	1.076.205.560	306.838.469
2018	1.079.349.186	507.109.543
2019	998.242.616	393.480.250
2020	932.267.195	353.506.586
2021	948.035.730	0
2022	959.402.595	21.803.000
2023	959.402.595	31.376.000

Fonte: Ministry of Planning and International Cooperation, JRP Funding Status (2015-2023).

Il *refugee rent seeking behaviour* del Governo giordano non si manifesta tanto nei finanziamenti effettivamente ricevuti come supporto al budget, che rimane il meno finanziato dei tre, ma nei numeri che riguardano le richieste annuali per questa stessa componente. In altre parole, è evidente dalla Tabella 2.7 che il Governo giordano abbia mantenuto alte le richieste al budget perché ha cercato di sfruttare la crisi siriana come un'opportunità da cui poter ottenere più denaro.

Un dato molto particolare, tuttavia, è quello del 2021: secondo il *Funding Status* del 2021 del MoPIC, infatti, nessun importo è stato destinato al settore del budget per quell'anno. Nonostante questo, le richieste annuali del Governo per il supporto diretto al budget sono rimaste altissime: hanno superato il miliardo di dollari dal 2015 al 2018, per poi rimanere intorno ai \$950 milioni nel resto degli anni. Infine, nel 2022 e 2023, gli importi richiesti sono esattamente uguali, ma i finanziamenti ricevuti sono tra i più bassi, con soli \$21 e \$31 milioni.

2.4 Conclusione

In questo secondo capitolo si è provato a ricercare, con un'analisi sia teorica che quantitativa, i fattori che rendono la Giordania un emblema del *refugee rentierism*. Partendo infatti dalla rassegna delle politiche adottate dal governo giordano nei confronti dei rifugiati e dei richiedenti asilo, si è visto che tale tendenza a sfruttare la crisi per un tornaconto economico ha radici ben salde nella storia della Giordania e della gestione dei rifugiati nel Paese (Turner 2015; Seeley 2010), e raggiunge il suo apice con la gestione della crisi siriana. È in questo contesto che si rafforza l'atteggiamento di caccia alla rendita del governo, che si concretizza con la firma del *Jordan Compact* nel 2016. Si è dimostrato infatti che questo accordo ha reso la Giordania un *refugee rentier state*, perché ha permesso allo stato di usare la crisi per raggiungere obiettivi puramente economici, "trasformando la crisi in un'opportunità di sviluppo" (Government of Jordan 2016).

Tuttavia, il *Compact* rappresenta l'ennesimo esempio di strumento neoliberale, proposto dalla comunità internazionale, usato per correggere problemi causati a loro volta da misure neoliberali precedentemente utilizzate, motivo per cui si sono subito manifestati i limiti di un tale tipo di approccio. Infine, si è cercato di dimostrare che, nonostante gli scarsi risultati del *Compact*, la Giordania ha continuato a percepire ingenti somme di denaro nel quadro di altri due progetti, il *Regional Refugee and Resilience Plan* e il *Jordan Response Plan*, entrambi gestiti dal MoPIC. Attraverso un'analisi quantitativa dei report, si è provato a dimostrare che il Paese ha manifestato la sua sete di rendita non solo in relazione alla quantità di denaro effettivamente ricevuta per il numero

di rifugiati accolti, ma anche nel fatto che una buona parte dei finanziamenti previsti sono stati direttamente erogati nelle casse dello stato. È chiaro che questo provoca importanti implicazioni in alcuni aspetti della società giordana. Per questo nei prossimi paragrafi si cercherà di delineare l'impatto che una tale configurazione di stato, quale il *refugee rentier state*, ha avuto sul mercato del lavoro, sull'istruzione e sulla sovranità nazionale.

3. Analisi dell'impatto del sistema di *refugee rentier state* sulla società giordana: focus su sovranità, mercato del lavoro e istruzione

Nel terzo e ultimo capitolo di questa tesi, si proverà a descrivere in che modo il *refugee rentierism* ha avuto impatto su alcuni aspetti della società giordana. Infatti, attraverso l'analisi del *Jordan Response Plan*, è emerso che una buona parte dei finanziamenti percepiti dal MoPIC, l'unico ente designato alla gestione degli aiuti internazionali, fosse destinata in modo diretto al budget governativo. Questo ci ha permesso di adattare perfettamente la definizione base di *rentier state* anche alla Giordania, in particolare per la gestione del flusso migratorio siriano, diventando quindi emblematicamente un *refugee rentier state*. Tuttavia, una tale configurazione di stato, provoca delle implicazioni non indifferenti sull'intero sistema politico, economico e sociale del Paese.

Nel primo paragrafo di questo capitolo verrà esaminato come in un *refugee rentier state*, a livello politico, ne risenta il principio di sovranità, non solo nei rapporti con gli altri stati, ma anche nell'esercizio della sovranità all'interno dei propri confini (Arar 2017a). Infatti, verrà indagato il modo in cui le istituzioni giordane al potere abbiano usato storicamente le rendite esterne per rafforzare la loro sovranità e, quindi, il loro status quo. Ciò accade anche con la gestione dei rifugiati siriani, diventando un'occasione per rafforzare l'autoritarismo del sistema governativo ed anche le coalizioni che lo supportano. Verrà dunque analizzato il rapporto tra democrazia e (*refugee*) *rentier state*: così come nello stato redditiero petrolifero la rendita esterna viene sfruttata per rafforzare l'apparato militare e della sicurezza dello Stato, che di conseguenza tende ad esercitare la propria sovranità attraverso strumenti di coercizione, anche per la Giordania verrà dimostrato che la maggior parte dei finanziamenti previsti per il supporto al budget è indirizzata al settore "security". Questo aspetto ha non poche ricadute sulla società giordana, che si ritrova a fare i conti con un governo che sfrutta la questione migratoria per ottenere benefici economici, ma che diventa allo stesso tempo sempre più autoritario. Inoltre, si cercherà di delineare brevemente in che modo cambia la sovranità di un *refugee rentier state*, quando esso deve relazionarsi con attori non statali, quali le organizzazioni internazionali o le ONG, che fanno da tramite non solo per la gestione dei finanziamenti, ma anche per la fruizione di servizi assistenziali di base a tutta la comunità. Si dimostrerà infatti che, in questo caso, ne risente la credibilità dello stato come organo di gestione delle crisi agli occhi della comunità ospitante e anche ospitata.

Infine, a livello economico e sociale, si indagherà su due settori, il mercato del lavoro e quello dell'istruzione, perché è innegabile che l'afflusso di centinaia di migliaia di siriani nel Paese e, conseguentemente la loro gestione da parte del governo, abbia impattato anche questi aspetti della

società giordana. Per questo, nei prossimi paragrafi si proverà ad analizzare l'impatto del *refugee rentierism* sul mercato del lavoro giordano, in relazione alla promessa dell'emanazione dei permessi di lavoro, di cui sono già stati accennati gli scarsi risultati. In questa sede, si procederà con un focus sui cambiamenti all'interno del mercato del lavoro giordano a seguito degli impegni del governo a partire dal 2016. Come ultimo focus, si proverà ad analizzare brevemente le caratteristiche del settore dell'istruzione, ugualmente impattato dalla crisi, e su cui lo stesso *Jordan Compact* ha posto una menzione particolare.

3.1 Evoluzione della sovranità nella storia della Giordania: il ruolo della rendita nel semi rentier state e nel refugee rentier state

Il concetto di sovranità, intesa come capacità di uno stato di controllare il proprio territorio e di esercitare autorità entro i propri confini, è stato brevemente descritto nel primo capitolo di questa tesi, in riferimento al modo in cui i paesi del nord del mondo riescono ad esercitare la loro sovranità anche al di fuori dei loro confini ufficiali, attraverso le cosiddette tecniche di esternalizzazione delle frontiere (Arar 2017a: 12). Secondo l'autrice, infatti, è dal concetto stesso di sovranità che deriva la definizione di rifugiato, e il modo in cui a livello globale i rifugiati vengono distribuiti (Ibidem). Nel moderno sistema internazionale di gestione delle migrazioni, infatti, si è visto che le tecniche di esternalizzazione hanno permesso agli stati del nord di prevenire che rifugiati e richiedenti asilo possano raggiungere i loro confini, imponendosi fermamente con la chiusura e i controlli alle frontiere, e ferrei screening ai potenziali rifugiati. Al contrario, gli stati del sud che hanno accolto i rifugiati hanno ricevuto ingenti finanziamenti economici dai paesi del nord, dando vita al "nuovo grande compromesso" tra i due emisferi del mondo (Ibidem, 13). Questo compromesso, però, minaccia la sovranità degli stati del sud del mondo, perché questi si trovano a dover fare i conti con dei cambiamenti sociali, economici e demografici non indifferenti, che ne potrebbero compromettere l'autorità. Tuttavia, per il caso giordano, verrà dimostrato che la crisi siriana, e la conseguente ricezione dei finanziamenti, sono state l'ennesima occasione che il governo autoritario e la sua base di supporto hanno sfruttato a proprio favore.

Durante i primi anni della crisi dei rifugiati, la Giordania è stata in grado di esercitare la propria sovranità in modo abbastanza saldo all'interno dei propri confini: ne è un esempio la chiusura delle frontiere a partire dal 2013 (e il conseguente ingresso di poche persone ogni giorno), le politiche di *encampment* e le pratiche di *bail-out*. Queste misure hanno permesso al Paese di gestire la crisi facendo pressione sulla comunità internazionale, per chiedere in cambio benefici economici sotto

forma di accordi specifici, rendendolo un emblema del *refugee rentierism*. Ma al modello di stato giordano era già stata applicata la definizione dei concetti di *rentier state* e *rentierism*⁵⁵, al di fuori del contesto migratorio. Questa ha permesso di descrivere perfettamente il modo in cui, nel caso della gestione della crisi siriana, il governo giordano e la coalizione che lo supporta hanno sfruttato una nuova crisi per mantenere il potere e il loro status quo.

Secondo Peters e Moore (2009), infatti, lo stato redditiero giordano ha storicamente basato la propria rendita esterna su diverse fonti di reddito, quali gli aiuti economici o militari internazionali, sin dal protettorato inglese fino all'indipendenza della Transgiordania nel 1946 e alla nascita della Monarchia hashemita nel 1949 (Ibidem, 267). Tuttavia, il regime hashemita non è redditiero (o semi-redditiero) per il solo fatto di essere beneficiario di una grande quantità di rendita esterna, che varia per natura, nel tempo e nel contesto, ma anche perché questa rendita è geo-politicamente motivata, e perché le istituzioni, di carattere autoritario, si sono storicamente adattate a varie situazioni favorevoli per cercare di ottenere nuove fonti di guadagno, a tratti "esigendole" (Ibidem, 257). Infatti, la monarchia hashemita è sempre riuscita a rimanere al potere, nonostante i vari cambiamenti geografici e politici delle zone limitrofe, proprio perché è stata in grado di sfruttare le occasioni per consolidare il proprio ruolo e tenere salde le coalizioni che la supportano⁵⁶.

Oltre al supporto interno, ottenuto non senza fatica, la Giordania ha sempre goduto anche di una particolare considerazione dal punto di vista internazionale, grazie al ruolo strategico cruciale di "stato cuscinetto" che le è stato storicamente riconosciuto dagli stati occidentali. Infatti, sin dal mandato britannico fino all'indipendenza e alla nascita del Regno Hashemita di Giordania, i principali fornitori di rendita a livello internazionale erano stati gli inglesi, tant'è che, secondo gli autori, il *rentierism* ha radici coloniali, perché la tendenza delle coalizioni a richiedere la rendita è "per gran parte un prodotto degli sforzi coloniali britannici nella lotta contro i retaggi istituzionali ottomani" (Ibidem, 264). Tale rendita aveva infatti permesso al regno di cooptare le tribù Transgiordane, dando loro una serie di benefici, tra cui l'esenzione dalle tasse, armi, denaro e occupazione nel settore

⁵⁵ Come anticipato nel primo capitolo di questa tesi, già Beblawi (1987: 391) aveva affermato che anche gli stati non direttamente produttori di petrolio, per il solo fatto di essere "geograficamente strategici nello scacchiere del mondo", stessero iniziando ad assumere caratteristiche tipiche di uno stato redditiero, e per questo definiti *semi-rentier states*, in quanto hanno goduto della rendita soltanto per la loro posizione nell'area (*location rent*). Tra gli stati menzionati dall'autore, infatti, insieme a Siria e Yemen, emerge anche la Giordania. L'autore inoltre descrive il modo in cui la rendita petrolifera poteva svolgere la funzione sia di "carota" che di "bastone": in altre parole, la rendita petrolifera di cui beneficiavano gli stati non produttori serviva per comprare fedeltà, pace e stabilità di questi paesi, oppure per evitare problemi e comprare la loro collaborazione (Ibidem, 392).

⁵⁶ Gli alleati storici del governo hashemita durante il mandato britannico (1921-1949) erano le tribù Transgiordane e le élites industriali e mercantili siriane e palestinesi (Peters e Moore 2009: 264). Con l'indipendenza e l'ascesa al trono di Hussein nel 1952, a seguito della nascita dello stato di Israele e il conseguente controllo della Cisgiordania da parte del regno giordano, a questi alleati storici si è aggiunta una nuova grande fetta di popolazione, i palestinesi, che il Re ha cercato di cooptare e reprimere per poter mantenere salda la coalizione che reggeva l'intero sistema (Ibidem, 267).

militare, in cambio del supporto politico. Successivamente, con l'indipendenza del Paese, e a seguito della prima guerra arabo-israeliana del 1948-1949, gli Stati Uniti hanno sostituito la Gran Bretagna nel ruolo di “*rent supplier*” del Paese. Rispetto alla monarchia inglese, gli Stati Uniti hanno fornito alla Giordania per lo più aiuti economici e militari, ma anche puro supporto al budget, in particolare attraverso due strumenti: il *Water, Resources and Environment Office* (WRE), creato negli anni '50, e l'UNRWA (*United Nations Relief and Works Agency for Palestinian Refugees*), nato nel dicembre del 1949 a seguito della nascita dello stato di Israele⁵⁷. Entrambi hanno dato al Paese sistemi infrastrutturali che, altrimenti, il governo non sarebbe stato in grado di creare: da un lato, per gestire le scarse risorse idriche nel Paese, e dall'altro, per affrontare le ripercussioni dell'accoglienza di oltre un miliardo di palestinesi (Ibidem, 271). Il fatto che questi sistemi fossero direttamente finanziati dagli USA, ha permesso alla monarchia di evitare “dolorosi cambiamenti istituzionali”⁵⁸, quali l'aumento delle tasse, la razionalizzazione della burocrazia, e la creazione di nuove forme di occupazione⁵⁹ (Ibidem).

Il ruolo degli USA di *rent supplier* si rafforza a seguito della crisi economica del 1989, quando la Giordania è stata costretta dall'enorme debito pubblico ad unirsi alla corrente di riforme neoliberali, previste dal FMI e dalla Banca Mondiale, come condizione per la riduzione del debito, in vista di un tentativo di generale ripresa economica⁶⁰ (Ibidem, 274). Da questo momento, infatti, la ricezione di *rent* diventerà condizionale, e il governo sarà costretto a ricontrattare nuovamente la propria coalizione per poter mantenere il proprio status quo. In questo contesto, gli Stati Uniti non hanno mai smesso di supportare economicamente né il governo centrale, fornendo aiuti economici per implementare le riforme, né le tribù cooptate, che erano contrarie a questo rinnovamento economico. Ma, a differenza di FMI e BM, gli Stati Uniti non hanno mai posto condizioni al Regno hashemita per ottenere tali finanziamenti: questo perché a loro serviva un saldo alleato nell'area, soprattutto

⁵⁷ Inoltre, il tipo di assistenza finanziaria fornita dagli USA andava spesso e volentieri a beneficiare in modo diretto i membri della coalizione, in particolare le tribù, garantendo loro una rendita sempre più cospicua. Peters e Moore (2009: 271-272) fanno infatti notare che, spesso, molti degli aiuti destinati all'UNRWA andassero direttamente ai Transgiordani, e non ai palestinesi della Cisgiordania.

⁵⁸ L'unico cambio istituzionale effettivo è stata l'approvazione dei sussidi ai beni primari, dagli anni '70 (Peters e Moore 2009: 273), i quali avevano l'obiettivo di ridurre universalmente i prezzi al consumo degli alimenti, dei beni di consumo e dei servizi di base, per proteggere il potere d'acquisto delle famiglie più vulnerabili e permettere di contenere l'aumento della povertà (Paciello 2010: 85-86).

⁵⁹ In qualche modo, qui inizia ad emergere la relazione esistente tra un *rentier state* e il concetto di sovranità quando lo stato collabora continuamente con altri attori non statali, e quindi in un certo senso autonomi. Verrà infatti analizzato il modo in cui lo stato verrà sostituito dalle ONG e da altri enti autonomi nella fruizione dei servizi assistenziali, non solo ai rifugiati ma anche alla comunità ospitante.

⁶⁰ Tra le principali riforme neoliberali adottate dal Governo giordano a partire dal 1989 si ricordano: le politiche di austerità del bilancio e dei tagli alla spesa pubblica; la svalutazione del tasso di cambio; la liberalizzazione commerciale per l'integrazione nei mercati internazionali; le politiche di privatizzazione delle imprese pubbliche e la liberalizzazione del sistema bancario (Paciello 2010: 97-110).

dopo il Trattato di Pace con Israele, che la Giordania ha firmato nel 1994⁶¹ (Ibidem, 275). Inoltre, questo supporto economico incondizionato ha permesso alla coalizione vicina al governo centrale di continuare a beneficiare dei soliti privilegi (occupazione nel settore pubblico, aumento dei salari), anche a seguito dell'implementazione delle riforme neoliberali. È interessante notare che anche queste riforme, connesse a brevi periodi di apertura democratica, non sono state segnali di una vera e propria "liberalizzazione" e democratizzazione del sistema, ma rappresentano strumenti usati dal governo per consolidare la propria autorità e la propria coalizione, con l'obiettivo di alleggerire anche le tensioni all'interno della stessa (Ibidem, 280-281).

Nel corso della storia del *rentierism* in Giordania, è quindi chiara la dinamica tra la ricezione della rendita, motivata geo-politicamente, e l'uso che il governo autoritario ne fa per preservare il suo status quo, e quindi la sua sovranità. Questa dinamica si adatta perfettamente anche alla gestione della crisi dei rifugiati siriani da parte del governo hashemita, in cui le istituzioni hanno sfruttato una nuova opportunità per trarre guadagno, erogato da un nuovo *rent supplier*, ossia l'Unione Europea. È stato già dimostrato che l'Unione Europea rappresenta un attore cruciale per il "nuovo grande compromesso" tra il nord e il sud del mondo, perché ha firmato numerosi accordi economici e commerciali con i principali paesi di transito dei più recenti flussi migratori, tra cui quello siriano. Il *Jordan Compact* e il *Regional Refugee and Resilience Plan* ne sono un esempio⁶² e, anche in questo caso, i finanziamenti previsti da questi accordi, sono stati motivati da questioni geo-politiche. Da un lato l'Unione Europea ha fatto di tutto per scongiurare l'arrivo di rifugiati e richiedenti asilo nei propri territori, e si è presa carico della crisi regionale solo a livello economico, finanziando l'accoglienza dei rifugiati all'interno dei paesi terzi. Dall'altro, la Giordania e gli altri stati del sud del mondo coinvolti in situazioni simili, hanno considerato questa crisi come una nuova opportunità da cui poter trarre profitto. Ne deriva che, anche in questo caso, le istituzioni sono state coinvolte in un processo di ricontrattazione della rendita e del loro ruolo. Infatti, si è visto come lo stesso *Jordan Compact* sia stato un nuovo esempio neoliberale della gestione della crisi, perché ha proposto strumenti neoliberali per "trasformare la crisi in un'opportunità di sviluppo" (Government of Jordan 2016). Tuttavia, si è visto che le misure previste dall'accordo hanno beneficiato perlopiù l'Unione Europea e le coalizioni al potere, garantendone ancora una volta la solidità. Inoltre, per la prima volta è anche la Giordania ad imporre le condizioni per la ricezione della rendita, diventando emblematicamente un *refugee rentier state*: infatti, nel *Jordan Compact* si legge spesso che l'impegno del Governo giordano nei

⁶¹ Lo stesso trattato è stato firmato dal Re Hussein per favorire gli interessi della coalizione tribale, che supportava fermamente l'idea che "la Giordania non è la Palestina" (Peters e Moore 2009: 279).

⁶² Anche se il 3RP è co-diretto da UNHCR e UNDP, i principali finanziatori del progetto rimangono gli Stati Uniti, seguiti dai governi di Regno Unito, Canada, Germania, Norvegia, a cui si aggiunge anche la Commissione Europea (3RP: Regional Refugee and Resilience Plan 2023).

confronti dei rifugiati dipenderà dall'impegno economico che l'Unione Europea è disposta a dare (Ibidem).

3.1.1 Il rapporto tra *refugee rentier state*, autoritarismo e sicurezza: il caso del Jordan Response Plan

Avendo accennato la storia del *rentierism* della Giordania e del rapporto che esso ha con la sovranità del governo, si è potuto notare che il concetto di democrazia non può coesistere con una tale configurazione di stato, quale il *rentier state* e, nel caso di questo lavoro, il *refugee rentier state*. Questo accade perché il sistema governativo, per restare sovrano, ha comprato nel corso della sua storia la complicità e il supporto delle *élites* che costituiscono le coalizioni su cui esso si poggia. Si è visto che il governo è stato in grado di sfruttare le rendite per garantire ai suoi sostenitori i benefici senza cui, altrimenti, il supporto sarebbe venuto a mancare: tra questi, si ricordano le politiche di impieghi nel settore pubblico, la diminuzione delle tasse, l'erogazione di denaro e la fornitura delle armi alle tribù di Transgiordani, considerati il nocciolo duro della coalizione del governo. Infatti, uno dei settori giordani storicamente più finanziati è proprio quello militare: da un lato perché largamente dominato dai Transgiordani cooptati, e dall'altro perché esso diventava il principale strumento di repressione nei confronti dei palestinesi, ritenuti scomodi dal governo perché fomentavano tendenze nazionaliste, che avrebbero potuto minare la stabilità politica del Paese (Peters e Moore 2009: 272).

Con la crisi dei rifugiati siriani e la propensione del Paese a considerarli come una nuova fonte di guadagno, la tendenza a finanziare l'apparato militare non si ferma, e anzi si rinnova sotto una nuova luce. L'accoglienza di più di un milione di rifugiati siriani, secondo le stime governative, ha spinto il governo ad attuare politiche molto ferree nei confronti di queste persone, considerate un potenziale destabilizzatore del governo. Come si è già visto, infatti, le politiche di *encampment* hanno permesso al governo giordano di confinare tutti i siriani all'interno di uno spazio ristretto, controllato militarmente. Allo stesso modo, durante i primi anni della crisi, il governo ha aumentato i controlli alle frontiere attraverso l'apparato militare, impedendo ai siriani di entrare nel Paese e confiscando loro i documenti, mettendoli in una condizione di potenziale rischio (Amnesty International 2013: 13). Con l'evolversi della crisi e l'aumento del numero di richiedenti asilo e rifugiati, aumenta anche la preoccupazione del governo per potenziali attacchi terroristici nel Paese, provocando un conseguente aumento nella spesa militare, ritenuto l'unico settore capace di mantenere stabilità e sicurezza nel Paese, perché dominato dalle storiche élites di potere (Salameh, Abudalbouh, e Al-Silwani 2020: 96).

Questa tendenza è ben evidente anche nel *Jordan Response Plan*, nella sezione relativa alle richieste dei finanziamenti per il supporto diretto al budget, in cui vengono inclusi alcuni dei settori che sono stati maggiormente colpiti da una perdita economica, e che quindi necessitano finanziamenti diretti. Tra questi, insieme alla categoria “*subsidy*” e “*income loss*”, è incluso anche il settore della sicurezza, con le quattro sub-categorie di esercito, protezione civile, gendarmeria e polizia (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2015: 143). Per ognuna di queste sub-categorie, è stata indicata nella Tabella 3.1 l’evoluzione della quantità dei finanziamenti richiesti per il periodo che va dal 2015 al 2022: ciò che emerge dai piani di risposta alla crisi siriana è un continuo supporto al settore militare giordano, che aumenta progressivamente nell’arco di tempo evidenziato. Inoltre, è importante evidenziare che nel JRP dell’anno 2023 non è presente questa suddivisione in settori, ma solo una richiesta generica per il supporto al budget, che secondo la Tabella 2.7 ammontava a circa 960 milioni di dollari (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2023).

Tabella 3.1: Finanziamenti richiesti nel JRP (2015-2022) per il settore sicurezza (in USD)

Anno	Esercito	Protezione civile	Gendarmeria	Polizia	Totale Sicurezza
2015	163.000.000	26.300.000	38.000.000	91.400.000	318.700.000
2016	233.850.110	41.812.819	43.061.122	129.492.773	448.216.824
2017	235.795.658	42.402.983	44.261.636	131.622.334	454.082.611
2018	223.809.085	40.176.611	41.494.157	124.814.890	430.294.742
2019	229.747.155	44.735.243	46.480.638	142.003.093	462.966.129
2020	221.600.065	45.036.377	46.509.105	147.236.407	460.381.954
2021	224.220.761	45.533.725	47.285.023	152.125.696	469.165.205
2022	227.437.499	46.252.580	47.753.455	155.157.547	476.601.081

Fonte: Jordan Response Plans for the Syria Crisis (2015-2022: 59-86).

Dalla Tabella 3.1 emerge che l’esercito (*military*) e la polizia sono i settori in cui il governo giordano richiede maggiori finanziamenti: mentre per la polizia è evidente un aumento repentino della richiesta dal 2015 al 2022, per il settore militare è presente una più generica oscillazione negli importi, che va da un minimo di \$163 milioni nel 2015 ad un massimo di quasi \$236 milioni di dollari nel 2017, con una media di \$219 milioni richiesti annualmente. Per contro, i finanziamenti richiesti per le due sub-categorie di protezione civile (*civil defence*) e gendarmeria risultano più stabili, con una media di circa \$40 milioni richiesti ogni anno. Inoltre, nel rapporto tra il totale richiesto per l’intero supporto al budget e quello destinato per il settore sicurezza, dalla Tabella 3.2 emerge che quest’ultimo rappresenta quasi la metà del totale dei finanziamenti richiesti per questa categoria, per ogni anno presentato. Questo particolare dato è indicativo del rapporto tra il *refugee rent-seeking behaviour* del governo e la militarizzazione di un *refugee rentier state*, quale la Giordania. Infatti, è già stato

dimostrato che le richieste dirette al supporto al budget rappresentano puro *refugee rent*, in quanto esse costituiscono soldi percepiti direttamente dal governo. A maggior ragione, questi importi assumono ancor di più tratti redditieri se destinati a settori come quello militare e della sicurezza, tradizionalmente legati al governo come strumento di repressione e controllo della società.

Tabella 3.2: JRP (2015-2022): totale dei finanziamenti richiesti e totale delle richieste per il settore sicurezza (in USD)

Anno	Totale richiesto (USD)	Richieste per il settore Sicurezza (USD)
2015	1.144.766.616	318.700.000
2016	1.045.774.052	448.216.824
2017	1.076.205.560	454.082.611
2018	1.079.349.186	430.294.742
2019	998.242.616	462.966.129
2020	932.267.195	460.381.954
2021	948.035.730	469.165.205
2022	959.402.595	476.601.081

Fonte: Jordan Response Plans for the Syria Crisis (2015-2022).

3.1.2 La sovranità nel rapporto tra il governo e gli attori non statali

Nella gestione della crisi siriana, si è visto che il governo giordano e le élites che lo supportano hanno sfruttato una nuova fonte di rendita, quale il *refugee rent*, per riconfermare la loro autorità e il loro status quo. Si è visto anche che, per la prima volta nella storia della Giordania, si è aggiunto un nuovo *rent supplier* a quelli tradizionali, ossia l'Unione Europea, nel più generale contesto del “nuovo grande compromesso” tra il nord e il sud del mondo. In questo paragrafo, infatti, verrà brevemente analizzato il modo in cui l'UE, attraverso l'attuazione delle proprie politiche migratorie di esternalizzazione delle frontiere, abbia anche esteso le proprie regole, norme e istituzioni, nei paesi terzi primariamente coinvolti nell'accoglienza dei rifugiati, tra cui la Giordania (Lavenex 2016). Questo ha ricadute sulla sovranità degli organi locali di governo addetti alla gestione della crisi, in quanto essi devono interfacciarsi con queste nuove regole, autonome ed esterne alla loro autorità. Allo stesso tempo, questo nuovo sistema ha permesso all'Unione Europea di cooptare varie

organizzazioni internazionali, tra cui la stessa UNHCR, per creare una nuova rete di strutture che adottasse il suo stesso approccio nella gestione delle migrazioni forzate, con l'obiettivo di esercitare la propria autorità anche in paesi terzi, esterni all'UE stessa (Ibidem, 556).

Secondo Lavenex (2016), nel rapporto con l'Unione Europea, le organizzazioni internazionali possono fungere da *counterweight* o “contrappeso”, *subcontractors* o “subappaltatori”, o da *transfer agents*, ossia “trasmettitori” (Ibidem, 555). L'analisi dell'autrice si sofferma perlopiù sul ruolo di una delle più importanti organizzazioni internazionali che si occupa, in ambito ONU, di tutto ciò che può concernere migranti e i rifugiati, ossia l'UNHCR.

Il ruolo di *counterweight* è svolto da quelle organizzazioni internazionali che, essendo abbastanza autonome per potere decisionale ed ambito di intervento, riescono a fare appunto da “contrappeso” alle politiche dell'UE, reindirizzandole verso sistemi formalmente adeguati (Ibidem, 561). Secondo l'autrice, l'UNHCR ne è emblematica, in quanto il suo ambito d'azione riguarda specificatamente i rifugiati, il cui statuto giuridico è contemplato dalla Convenzione di Ginevra del 1951 e dal suo Protocollo del 1967. Per questo l'UNHCR è riuscita anche, a volte, ad influenzare i processi di *policy-making* nell'UE, in particolare dando suggerimenti sulle misure riguardanti l'asilo e i diritti umani, oppure facendo pressione su potenziali paesi candidati per adeguare le misure in ambito migratorio a standard giuridicamente accettabili (Ibidem). Allo stesso tempo, l'UNHCR può svolgere il ruolo di *subcontractor*, perché considerata un partner cruciale per l'implementazione delle politiche interne all'Unione Europea in paesi terzi (Ibidem, 562-565). Questo accade perché l'Unione Europea e i suoi stati membri sono tra i principali finanziatori di questa agenzia, e il fatto che questa dipenda largamente dai fondi e dal supporto tecnico dell'UE la rende suscettibile di influenze esterne e, di conseguenza, la sua attività politica e la sua agenda vengono condizionate dagli sviluppi delle politiche dell'UE stessa (Ibidem, 560)⁶³.

A questo può essere ricollegato il caso giordano, in cui l'UNHCR ha svolto il ruolo di ente deputato principalmente alla gestione delle migrazioni, alla protezione dei rifugiati e alla promozione di diritti umani e di *peace building*, grazie al *Memorandum of Understanding* che l'agenzia ONU ha firmato con il Ministero degli Interni giordano nel 1998. Si ricorda che la Giordania, non essendo firmataria della Convenzione del 1951 e del Protocollo del 1967, non ha definito nello specifico il quadro giuridico dello status di rifugiato, che quindi è contemplato solo da questo documento del 1998.

⁶³ Ad esempio, nel 2023 l'Unione Europea è seconda solo dopo gli Stati Uniti per quantità di finanziamenti destinati all'UNHCR, per un totale di oltre \$238 milioni di dollari. Nel 2021 e 2022 era terza, con una media di 300\$ milioni, dopo Germania (\$500 milioni circa) e USA (\$2 miliardi circa). Dal 2018 al 2020 torna ad essere il secondo donatore di finanziamenti dopo gli Stati Uniti, con una media di \$480 milioni di dollari destinati all'UNHCR annualmente (UNHCR 2024b).

Ne consegue che l'UNHCR fornisce i principali servizi di assistenza e supporto ai rifugiati nel Paese, sostituendosi spesso al Governo, configurandosi quindi come un vero e proprio *transfer agent* delle politiche dell'UE (Ibidem, 562-565). Allo stesso tempo, non è un caso che, anche nell'erogazione dei finanziamenti ai Paesi terzi, queste agenzie facciano da intermediarie tra i due sistemi: questo è il caso del 3RP, co-diretto da UNHCR e UNDP che, come si è già visto, ha permesso al Paese di ricevere un supporto economico non indifferente per la gestione della crisi (Ibidem, 562). Secondo l'autrice, questo accade quando i paesi di accoglienza non hanno stabilito un proprio sistema di asilo, e di conseguenza le organizzazioni internazionali vanno a sostituire il governo nell'erogazione dei servizi assistenziali, minando alla sua credibilità tra l'opinione pubblica, soprattutto quella dei rifugiati⁶⁴. In questo contesto di continua contrattazione con attori autonomi e non statali, quali le organizzazioni internazionali, la sovranità dei governi dei paesi terzi che accolgono rifugiati e richiedenti asilo si trova a dover fare i conti con dei sistemi esterni alla loro autorità. Difatti, queste agenzie fungono da intermediarie tra i sistemi occidentali, principalmente europei e di ambito ONU, e quelli del sud del mondo, condizionandone il funzionamento e gli ambiti d'azione. Da un lato, questo è funzionale all'UE perché le permette di esternalizzare, ancora una volta, le politiche migratorie al di fuori dei propri confini; dall'altro, è funzionale anche ai governi locali, perché grazie alle attività delle ONG e delle organizzazioni internazionali, essi non sono costretti ad occuparsi direttamente dei rifugiati, ma possono delegarne la gestione ad enti terzi, continuando tuttavia a percepire *refugee rent*.

3.2 Impatto del refugee rentierism sul mercato del lavoro in relazione alla promessa dei permessi di lavoro

Il fatto che la Giordania abbia incarnato perfettamente la definizione di *refugee rentier state*, in particolare a seguito delle misure previste dal *Jordan Compact* e dai finanziamenti ricevuti tramite il *Jordan Response Plan*, ha avuto ricadute importanti anche sul mercato del lavoro. A questo proposito, nel secondo capitolo di questa ricerca è stato menzionato l'impegno del governo giordano a voler "trasformare la crisi in un'opportunità di sviluppo" (Government of Jordan 2016: 1), attraverso l'attuazione delle misure prettamente economiche e commerciali previste dal *Compact*, considerato

⁶⁴ In alcune interviste condotte ad Amman ad Agosto 2023, in diversi centri di Caritas Jordan della città, molti dei rifugiati siriani ed iracheni ascoltati hanno mostrato una generale sfiducia nei confronti del Governo hashemita, soprattutto in riferimento ai servizi a loro erogati. Infatti, è emerso che la maggior parte dei servizi assistenziali da loro ricevuti (denaro per pagare affitti e utenze, denaro liquido per comprare beni alimentari, o altri servizi di varia natura), venisse erogata non direttamente dal Governo, da cui "non ricevono nulla", ma dalle ONG o organizzazioni internazionali, quali Caritas, che assistono in modo diretto persone con necessità, indipendentemente dalla nazionalità, dal credo religioso e dallo statuto giuridico. Di conseguenza, questo sentimento di diffidenza nei confronti del governo mina la sua credibilità nella gestione di richiedenti asilo e rifugiati.

la massima espressione del *refugee-rent seeking behaviour* della Giordania. Tra queste, ha avuto una menzione speciale la promessa dell'emanazione di almeno 200.000 permessi di lavoro ai rifugiati siriani, entro 3-5 anni dall'accordo (Ibidem). Si è visto che, da un lato, l'UE si impegnava a semplificare le *Rules of Origin* per aprire i suoi mercati a 52 gruppi di beni giordani, che impiegassero inizialmente il 15% di manodopera siriana, occupata in alcune industrie nelle *Special Economic Zones*. In cambio, il governo giordano prometteva di facilitare le procedure per l'emissione dei potenziali permessi di lavoro ai rifugiati siriani in tre settori specifici, tradizionalmente aperti ai lavoratori migranti, ossia quello agricolo, manifatturiero ed edile (Kelberer 2017b; Betts, Ali, e Memişoğlu 2017). Tra le semplificazioni previste, è stata menzionata la decisione del governo a ridurre il costo della tassa richiesta per l'emissione dei permessi, abbassandola a soli 10 JOD subito dopo la firma dell'accordo (Tamkeen for Legal Aid and Human Rights 2021). Secondo la retorica del governo giordano e della comunità internazionale, che per la prima volta vedeva l'impegno umanitario combinato allo sviluppo e alle politiche legate al lavoro, queste condizioni avrebbero potuto creare nuove opportunità economiche anche ai giordani, ugualmente colpiti dalla crisi dei rifugiati (Kelberer 2017a: 159). Infatti, la decisione del governo di permettere ai rifugiati siriani di accedere al mercato del lavoro è stata molto rischiosa, perché avrebbe potuto causare un forte malcontento tra la popolazione giordana, che soffriva di per sé di un alto tasso di disoccupazione⁶⁵. Tuttavia, questa decisione è servita al governo per richiedere alla comunità internazionale più *refugee rent*: promettendo l'emanazione dei permessi di lavoro ai siriani, il governo avrebbe goduto di semplificazioni commerciali con i mercati europei, ricevendo inoltre ingenti finanziamenti destinati allo sviluppo da parte della Banca Mondiale (Ibidem, 153).

Tuttavia, si è visto che l'accordo ha portato a pochi risultati concreti, già nei primi anni successivi alla sua implementazione, sia perché le misure previste sono state di natura prettamente neoliberale, sia perché l'emanazione dei permessi di lavoro non ha automaticamente comportato un miglioramento delle condizioni economiche né dei siriani né dei giordani vulnerabili. Ciò deriva dal fatto che i permessi di lavoro, quando e se effettivamente attivi, non proteggono realmente i lavoratori migranti da sfruttamento e discriminazioni a cui sono sottoposti in quanto categoria minoritaria, non giuridicamente e politicamente contemplata dalla legislazione nazionale giordana (Turner 2015; Kelberer 2017b). Infatti, la tattica del governo giordano di offrire un'apparente inclusione nel mercato del lavoro, e non un pieno ed effettivo diritto al lavoro, è stata funzionale a raggiungere solo formalmente il target di 200.000 permessi, che include in realtà anche i rinnovi annuali,

⁶⁵ Secondo l'ILO (2024), nel 2016 il tasso di disoccupazione aveva raggiunto il 15.3% sul totale della forza lavoro giordana. Tuttavia, questo dato ha continuato a salire anche negli anni a seguire, raggiungendo il 18% nel 2017 e nel 2018, il 16.8 % nel 2019, il 19% nel 2020 e 2021, e di nuovo il 18% nel 2022.

compromettendo la veridicità del numero degli effettivi destinatari del beneficio (Almasri 2021: 192)⁶⁶. Questo ha avuto non poche implicazioni sul mercato del lavoro del Paese, che è inevitabilmente cambiato a seguito di questa misura (Kelberer 2017b: 13). Nei paragrafi a seguire, si vedrà infatti in che modo anche gli altri lavoratori migranti - non siriani e presenti nel mercato del lavoro giordano ancora prima della guerra in Siria – abbiano risentito negativamente di queste misure, nonostante ne siano stati esclusi. Si analizzerà il modo in cui si è consolidata una vera e propria gerarchia tra i lavoratori, basata sulla loro nazionalità, e come sia venuta meno anche una prospettiva di genere all'interno del *Jordan Compact*, che tutelasse le lavoratrici nelle misure previste dall'accordo (Golesorkhi 2020).

3.2.1 La gerarchia tra i lavoratori migranti

Il mercato del lavoro giordano è stato da sempre caratterizzato dalla presenza di lavoratori migranti, provenienti perlopiù da Egitto e dal Sud Est asiatico, i quali, secondo la legislazione nazionale, sono autorizzati - per una percentuale definita e prestabilita - ad ottenere permessi di lavoro solo in alcuni settori specifici, attraverso il cosiddetto sistema delle quote (Kelberer 2017b: 13). Mentre il settore agricolo, delle costruzioni e dei servizi è dominato dagli egiziani, i lavoratori asiatici – di cui la maggior parte costituiti da manodopera femminile - sono invece impiegati solitamente nel settore manifatturiero, soprattutto quello tessile nelle *Qualifying Industrial Zones* (o QIZ)⁶⁷, e nel lavoro domestico (Almasri 2021: 190). Ne consegue che, anche prima dell'arrivo dei rifugiati siriani, la divisione dei lavoratori migranti per settore fosse determinata da una gerarchia tra le nazionalità stesse, alle quali venivano concesse opportunità lavorative – spesso precarie – solo in settori caratterizzati da bassi salari, da un'alta informalizzazione e da una scarsa partecipazione dei lavoratori giordani. Il sistema delle quote, infatti, ha consentito ai lavoratori giordani di non avere competizione nei settori più professionalizzanti, quali il settore dell'educazione, quello medico e ingegneristico o delle vendite (Kelberer 2017b: 13), che quindi sono rimasti chiusi ai lavoratori migranti⁶⁸. A queste

⁶⁶ L'obiettivo di 200.000 è stato superato solo nel 2021, con 215.668 permessi di lavoro emessi ai rifugiati siriani (International Labour Organization 2021). Tuttavia, secondo l'ILO solo circa 22.000 siriani hanno effettivamente trovato un lavoro dal 2017. Questo dimostra che il numero dei permessi non rappresenta il numero dei siriani che concretamente lavorano.

⁶⁷ Le QIZ sono delle aree di libero scambio tra la Giordania, gli Stati Uniti ed Israele, create nel 1996, che permettono il libero accesso ai mercati americani dei beni prodotti in Giordania, purché questi abbiano per il 35% un input proveniente da Israele e dai territori palestinesi occupati. La maggior parte delle QIZ presenti in Giordania impiega manodopera femminile, perlopiù asiatica, per la produzione di beni destinati al settore tessile e dell'abbigliamento (International Trade Administration 2024).

⁶⁸ Come evidenzia Staton (2018: 78) questo “è funzionale agli interessi dei datori di lavoro e dei politici, perché mantiene i privilegi di determinati gruppi e rafforza l'idea che i migranti siano una minaccia per il lavoro e la prosperità in Giordania”.

condizioni si aggiungono inoltre un alto grado di marginalizzazione dei non giordani, spesso costretti a lavorare nelle QIZ lontane dalle aree urbane, la precarietà del loro status derivante dal sistema della *kafala*⁶⁹ e l'impossibilità di unirsi in sindacati per denunciare i casi di sfruttamento.

Questa stratificazione del mercato del lavoro giordano si intensifica con la promessa dell'emanazione dei permessi di lavoro ai siriani a seguito del *Jordan Compact*, il quale ha completamente ignorato le gerarchie già esistenti tra le altre nazionalità (Almasri 2024: 7). Considerando queste premesse, l'obiettivo dei 200.000 permessi poteva essere raggiunto solo in due modi: sostituendo la manodopera migrante esistente con quella siriana, oppure regolarizzare una parte dei siriani che lavorava nel settore informale⁷⁰ (Lenner e Turner 2019: 84). Per quanto riguarda il settore manifatturiero, in particolare quello tessile delle QIZ e delle SEZ, secondo gli accordi stabiliti nel 2016 esso avrebbe dovuto accogliere la maggior parte dei siriani che richiedeva un permesso. Per di più, si è visto che, per ogni settore aperto ai lavoratori migranti, la legislazione giordana stabiliva delle quote massime per il numero di potenziali lavoratori non giordani ammessi a lavorare. Il settore tessile, ad esempio, permetteva di impiegare al massimo il 75% di manodopera straniera, lasciando il restante 25% dei posti riservati ai giordani (Ibidem, 82). Tuttavia, dopo il *Jordan Compact*, queste quote hanno escluso i rifugiati siriani, perché il governo voleva che non venissero conteggiati insieme agli altri lavoratori migranti, ma che andassero a sostituire la manodopera giordana, non disposta a lavorare nelle condizioni tipiche delle QIZ (Ibidem). Nonostante questo, le misure non hanno avuto il successo sperato: da un lato perché i siriani, e soprattutto le donne, erano poco propensi a lavorare nelle QIZ, per le stesse motivazioni espresse dai giordani; dall'altro, perché la manodopera asiatica non era considerata "sostituibile" dai datori di lavoro con i lavoratori di altre nazionalità, i quali non avrebbero accettato le scarse condizioni a cui le lavoratrici asiatiche erano sottoposte (Ibidem). Ne consegue che, per il settore manifatturiero, non era possibile sostituire la manodopera straniera esistente con

⁶⁹ Il sistema della *kafala* o *sponsorship* è uno strumento legale usato in molti paesi del Medio Oriente, tra cui anche la Giordania, che permette ai governi di controllare non solo l'ingresso dei lavoratori migranti nei paesi a fini lavorativi, ma anche la loro permanenza. Infatti, il sistema prevede che i *kafeel*, o sponsor, che possono essere singoli datori di lavoro o aziende, paghino le spese di viaggio dei lavoratori stranieri, i permessi di lavoro e anche le spese di alloggio una volta arrivati. Tuttavia, la *kafala* aumenta il rischio di sfruttamento dei lavoratori migranti nei paesi che la adottano, perché permette ai datori di lavoro di controllare ogni aspetto della loro vita, vietando loro la possibilità di cambiare lavoro (perché ogni permesso è legato al datore di lavoro che lo richiede), di unirsi in sindacati e anche di spostarsi o lasciare il Paese. Molti degli stati che adottano la *kafala*, inoltre, sequestrano i documenti dei lavoratori, rendendoli inevitabilmente subordinati ai loro sponsor (Robinson 2022).

⁷⁰ Infatti, prima del *Jordan Compact*, la maggior parte dei siriani presenti nel paese lavorava informalmente, ossia senza permessi validi. Infatti si stima che, prima del 2016, dai 120.000 ai 160.000 siriani presenti nel Paese fossero lavoratori informali (Kelberer 2017b: 9). In ogni caso, è necessario evidenziare che il mercato del lavoro giordano è stato da sempre caratterizzato da alti tassi di informalizzazione, in quanto i lavoratori migranti spesso lavorano senza permesso di lavoro o con un permesso valido per un settore diverso da quello in cui sono effettivamente impiegati (Lenner e Turner 2019: 73). Per uno studio più approfondito sul settore informale in Giordania, si consiglia UNDP et al. 2013.

quella siriana, perché ciò avrebbe significato compromettere il buon funzionamento dell'intero settore e la sua competitività.

Allo stesso tempo, nel giugno del 2016, il Ministro del Lavoro annuncia una sospensione sull'assunzione di nuovi lavoratori migranti, perlopiù egiziani, con l'obiettivo di gestire quelli già presenti, in riferimento soprattutto ai rifugiati siriani (Abaza 2016). Di conseguenza, per rispettare le percentuali previste nel sistema delle quote, si è resa necessaria una riduzione del numero di persone autorizzate a lavorare, in particolare nel settore agricolo e in quello edile. Perciò, il governo giordano ha considerato più conveniente dirottare questa riduzione sugli altri lavoratori stranieri, cioè gli egiziani e gli asiatici. Come sottolinea Almasri (2021: 196) “queste esclusioni sono importanti se si considera l'adesione dei siriani ai settori dell'agricoltura e dell'edilizia, che rappresentano rispettivamente il 34% e il 30% dei permessi rilasciati ai siriani nel 2017”. Nel concreto, questi aggiustamenti al mercato del lavoro hanno colpito inevitabilmente e negativamente i lavoratori non siriani, perché si sono ridotte le loro possibilità di ottenere i permessi in quei settori che ora registrano un'alta percentuale di rifugiati siriani. Inoltre, ciò non ha ridotto effettivamente la loro presenza nel mercato del lavoro, ma ne ha determinato solo una vera e propria “informalizzazione” (Ibidem, 198), che li ha resi più suscettibili di sfruttamento e deportazione⁷¹.

Un esempio significativo a questo proposito riguarda molti lavoratori egiziani: già presenti nel 2016 nel mercato del lavoro giordano con un permesso per il settore agricolo, più facile da ottenere, sono stati spinti dai salari troppo bassi e dalle precarie condizioni lavorative a spostarsi in altri settori, soprattutto quello delle costruzioni, diventando effettivamente lavoratori informali. La condizione di informalità è strettamente connessa ad alti rischi di deportazione dei lavoratori, in quanto presenti in un settore per cui non hanno un permesso, e perciò considerati illegali (Ibidem, 198; Hartnett 2018). Difatti, le deportazioni annuali di lavoratori migranti sono quasi raddoppiate dopo l'accordo, passando da 5.375 nel 2015 a 9.448 nel 2017 (Ibidem, 197). In generale, secondo Almasri, “queste azioni sono state una sostituzione (inefficace) di lavoratori migranti con siriani, per scoraggiare l'espansione della forza lavoro non giordana a fronte di una scarsa creazione di posti di lavoro” (2021: 198). Secondo la narrazione governativa, infatti, questa situazione aveva favorito alti tassi di disoccupazione tra i lavoratori giordani, in tutti i settori e in tutti i governatorati. In realtà, si è visto che i lavoratori

⁷¹ Anche secondo Hartnett (2018: 275), la nazionalità maggiormente colpita dalle misure del *Compact* è stata quella egiziana, esclusa dalle misure previste dall'accordo del 2016. Infatti, per gli egiziani è stato più difficile soddisfare tutti i requisiti per ottenere un permesso di lavoro, tra cui la stessa tassa di oltre 1000 JOD, ridotta a 10 solo per i siriani. La ricercatrice supporta questa tesi quantitativamente, facendo uso di dati estrapolati dal *Jordan Labor Market Panel Survey* del 2016 e dal censimento della popolazione del 2015. Tuttavia, non essendoci stati aggiornamenti successivi ad entrambi i sondaggi, non è stato possibile, in questa sede, quantificare l'impatto della perdita di lavoro per i lavoratori migranti dopo il 2016, usando gli stessi strumenti.

migranti occupano solo settori che per natura hanno una percentuale bassa di giordani, perché generalmente caratterizzati da salari bassi, sfruttamento e marginalizzazione.

Se da un lato sono state incentivate le politiche a favore dei rifugiati siriani, usati tuttavia come “capitale umano”, cioè come strumento per attrarre più finanziamenti (Lenner e Turner 2019: 74), dall’altro queste politiche hanno escluso gli altri lavoratori migranti già presenti nel panorama giordano. Tra le misure, si ricordano le semplificazioni per le procedure di emissione per i permessi di lavoro: inizialmente previste per i soli permessi legati al settore agricolo, e in seguito estese anche al settore delle costruzioni, tali agevolazioni prevedevano una riduzione sulla tassa che i datori di lavoro avrebbero dovuto pagare per legalizzare i soli lavoratori siriani, come incentivo a ricercare questa manodopera, a discapito delle altre nazionalità⁷². Di conseguenza, tutti gli altri lavoratori migranti non hanno goduto di questa agevolazione, restando esclusi dai benefici da essa derivati, accentuandone la gerarchizzazione all’interno del mercato del lavoro (Almasri 2021: 196).

Il *Jordan Compact*, infine, ignora un’altra categoria di persone già presenti nel Paese: i rifugiati non siriani (Almasri 2024: 4; Lenner e Turner 2019: 70)⁷³. Essi sono stati esclusi da tutti i progetti previsti non solo dal *Jordan Response Plan*, ma anche da altre misure direttamente gestite da ONG, tra le quali, ad esempio, il “*cash for work programs*” (Ibidem, 5)⁷⁴. Inoltre, ai rifugiati non siriani, a partire dal 2020 è stata imposta un’ulteriore restrizione: per richiedere un eventuale permesso di lavoro, previsto anche per i programmi “*cash for work*”, avrebbero dovuto rinunciare al loro status di richiedenti asilo e/o rifugiati. Questa condizione vincolante e restrittiva non era prevista per i siriani, che avrebbero potuto ottenere un permesso a condizioni agevolate proprio perché formalmente rifugiati (Ibidem, 6).

In conclusione, queste misure hanno impattato tanto i siriani quanto gli altri lavoratori migranti presenti all’interno del mercato del lavoro giordano. Infatti, il *Jordan Compact* ha completamente ignorato le particolarità strutturali del panorama lavorativo del Paese, già stratificato sulla base della

⁷² Altre semplificazioni riguardano invece la documentazione da presentare al momento della richiesta del permesso. A partire dal 2016, infatti, il Governo giordano aveva concesso ai rifugiati siriani che avessero la *MoI Card* di registrarsi per un permesso di lavoro, anche senza passaporto e senza iscrizione agli organi di previdenza sociale (Euromed Feminist Initiative et al. 2018: 58). Tuttavia, anche in questo caso, gli altri lavoratori migranti sono rimasti esclusi dalle misure previste per i siriani.

⁷³ Oltre a iracheni e palestinesi, in Giordania sono presenti anche rifugiati fuggiti da Yemen, Somalia e Sudan. Al 31 Marzo 2024, agli uffici dell’UNHCR erano registrati 518 rifugiati somali, 4.919 sudanesi e 12.767 yemeniti (UNHCR 2024c).

⁷⁴ Questi programmi prevedono opportunità di lavoro per brevi periodi in progetti di lavoro pubblici, quali infrastrutture, costruzioni di dighe e di servizi sanitari. Tuttavia, permettono l’occupazione soltanto di rifugiati siriani e di giordani vulnerabili, perché sono direttamente finanziati dal *Jordan Response Plan*, escludendo quindi tutti i rifugiati di altre nazionalità (Almasri 2024: 5-6). Tuttavia, solo recentemente la comunità internazionale e le grandi organizzazioni in ambito ONU hanno iniziato ad includere anche i rifugiati non siriani nei loro progetti in Giordania, ad esempio in quelli del *World Food Program* (Ibidem, 8).

nazionalità di tutti i lavoratori, peggiorandone di conseguenza le condizioni e informalizzando in particolare i lavoratori non siriani. Questo è accaduto perché l'accesso dei siriani al mercato del lavoro è stato confinato solo a pochi settori, per proteggere i giordani. Ne consegue che il *Compact* non ha creato nuovi posti di lavoro, ma si è limitato soltanto a formalizzare i lavoratori siriani esistenti, cercando di attrarre, allo stesso tempo, investimenti stranieri (Staton 2018: 79).

3.2.2 Assenza di una prospettiva di genere

Oltre ad aver rafforzato la gerarchizzazione dei lavoratori migranti per nazionalità, in quanto esclusi dalle misure riguardanti il mercato del lavoro, il *Jordan Compact* e gli attori coinvolti nella sua ideazione ed implementazione non hanno adottato un'efficace e concreta prospettiva di genere. Si è visto che gli accordi economici e commerciali previsti dal *Compact* sono di natura prettamente neoliberale e capitalista, perché il governo giordano ha cercato di sfruttare una crisi umanitaria come strumento da cui trarre profitto prevalentemente economico. Inoltre, secondo Golesorkhi (2020: 109), il *Compact* non contempla nemmeno la definizione di *smart economics* della Banca Mondiale, ossia l'idea secondo cui l'uguaglianza di genere sia parte integrante dello sviluppo economico, avente l'obiettivo di supportare la crescita attraverso investimenti più efficienti a donne e ragazze⁷⁵. Pertanto, il *Jordan Compact* non considera l'investimento nelle donne rifugiate come mezzo per ottenere risultati di sviluppo più efficaci e non vede il genere come un fattore importante per la crescita economica, non allineandosi nemmeno all'idea tipicamente neoliberista della *smart economics* (Ibidem, 108). Da queste premesse deriva la mancata adozione di una prospettiva di genere all'interno dell'accordo, e ne consegue che le risorse messe a disposizione per promuovere l'emancipazione economica delle donne sono state limitate e insufficienti. Questo ha determinato una mancata presa di coscienza delle barriere socioculturali di genere che le stesse si trovano ad affrontare (Kabir e Klugman 2019: 13)⁷⁶.

Il problema della stratificazione dei lavoratori a seconda della nazionalità all'interno del mercato del lavoro giordano si combina inevitabilmente anche con la questione di genere. Adottare una

⁷⁵ Nonostante il concetto di *smart economics* sia un progresso positivo per la presa di coscienza della questione della parità di genere in ambito economico, è tuttavia necessario che esso riconosca che l'intero sistema capitalista e neoliberista si basa su forti pregiudizi di genere. Quindi, anche lo stesso concetto di *smart economics* non può limitarsi a considerare il genere come un fattore funzionale alla sola crescita economica. Al contrario, è necessario che la parità di genere venga vista come condizione necessaria per uno sviluppo egualitario tra i sessi (Golesorkhi 2020: 108).

⁷⁶ In riferimento alla più generale questione di genere, è stato fatto un piccolo passo in avanti all'interno del *Jordan Response Plan*, in cui, a partire dal 2015, è stato inserito un breve focus sull'equità di genere (*Gender Equality*) che riconosce gli ostacoli e le difficoltà delle donne siriane all'interno della società giordana (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2015: 34).

prospettiva di genere, secondo l'autrice, permette di spiegare il motivo per cui la partecipazione delle donne siriane al mercato del lavoro rimane molto bassa, rispetto alla controparte maschile. Si stima infatti che, al 2019, solo 8.403 permessi sono stati destinati a donne, costituendo il 4.8% sul totale nello stesso anno (Golesorkhi 2020: 84). Gli ostacoli che le donne siriane hanno dovuto affrontare per accedere al mercato del lavoro giordano sono rimasti invariati, sia prima che a seguito dell'implementazione del *Jordan Compact*. Questo dimostra che l'accordo, ignorando tali ostacoli, non ha adottato un approccio di genere volto a migliorare l'efficacia delle misure rivolte al mercato del lavoro. Tra questi persiste la paura di molestie nel luogo di lavoro, la mancanza dei servizi a supporto delle famiglie, come gli asili o altri benefici sociali, o più in generale barriere culturali e sociali nel Paese (Euromed Feminist Initiative et al. 2018: 63).

Inoltre, si è già visto che gli unici settori aperti ai lavoratori non giordani fossero quello agricolo, edile e manifatturiero e tutti quanti, ad eccezione di quello tessile, sono dominati da manodopera maschile. Questo costituisce uno dei primi fattori che hanno ostacolato l'emissione dei permessi di lavoro alle donne siriane: essendo dominati prevalentemente da uomini, le donne non hanno visto concrete opportunità di impiego per cui far richiesta (Golesorkhi 2020: 103), anche a causa di convinzioni socioculturali secondo cui le donne non avrebbero potuto lavorare in settori generalmente maschili (Euromed Feminist Initiative et al. 2018: 44). L'unico settore in cui esiste una percentuale più alta di manodopera femminile è quello agricolo, ma anche questo è dominato da condizioni di lavoro precarie, in quanto lavoro perlopiù stagionale, e caratterizzato da bassi salari e sfruttamento (Lenner e Turner 2019: 81).

Allo stesso modo, il settore tessile, largamente dominato da manodopera femminile asiatica, non è diventato attrattivo per le donne siriane a seguito del *Compact* per vari motivi. Infatti, le donne asiatiche che raggiungono la Giordania per lavorare nelle fabbriche tessili delle QIZ e delle SEZ, lo fanno senza le loro famiglie, motivo per cui sono disposte anche ad alloggiare nei dormitori vicini alle fabbriche, rendendole costantemente disponibili al lavoro. Questo sistema, intensivo di manodopera, permette alle industrie tessili di avere un'altissima produttività, sfruttando le lavoratrici per molte ore al giorno, controllandole anche al di fuori delle ore lavorative all'interno nei dormitori, in cui vivono in condizioni pressoché inadeguate (Staton 2018: 75-76). Al contrario, le rifugiate siriane hanno raggiunto il Paese insieme alle loro famiglie, spesso molto numerose, e questo non le rende "adeguate" alle esigenze del settore tessile (Golesorkhi 2020: 104). Infatti, un ulteriore ostacolo strettamente collegato al genere riguarda proprio gli scarsi servizi a supporto delle famiglie, quali gli asili. Dal momento che nella maggior parte delle famiglie siriane sono gli uomini che si separano dalle famiglie per cercare un'occupazione, non è raro che le donne siriane diventino i nuovi

“capofamiglia”, e su di loro ricade la responsabilità della cura della casa e dei figli in assenza della controparte maschile (Ibidem). Questo impedisce loro di cercare un lavoro al di fuori di quello domestico, che diventa un lavoro a tempo pieno a tutti gli effetti, in particolare se si pensa alle condizioni di lavoro nelle SEZ, per cui questo profilo di potenziale lavoratrice risulta essere incompatibile.

A questa panoramica si legano anche ostacoli legati ai mezzi di trasporto, spesso considerati pericolosi per le donne, soprattutto in riferimento a quei pochi collegamenti pubblici con le QIZ e con i campi agricoli. Anche il costo del trasporto diventa una discriminante importante, se si pensa che molte delle famiglie siriane vivono ai limiti della povertà (Golesorkhi 2020: 104). Un ulteriore fattore che frena le donne dal richiedere un permesso di lavoro, indistintamente dal loro status e dalla loro nazionalità, è la paura delle molestie, che possono essere di vario tipo, non solo nel tragitto per il luogo di lavoro o al suo interno, ma anche dentro casa (Ibidem). Questa situazione, spesso, spinge le donne a lavorare nel settore domestico, per lo più informale: se, da un lato, questa soluzione è vista come uno strumento che continua a trasmettere stereotipi di genere, secondo cui le donne svolgono lavori solo in casa, dall’altro, il lavoro domestico sembra essere l’unica opzione disponibile per un mercato del lavoro ristretto e non favorevole alle donne (Ibidem, 108).

In conclusione, tutti questi ostacoli diventano congiuntamente fattori importanti che condizionano la decisione delle donne siriane nel richiedere o meno un permesso di lavoro. Il fatto che il *Jordan Compact* abbia completamente trascurato l’adozione di una prospettiva di genere nelle misure riguardanti il mercato del lavoro ha fatto sì che le donne riscontrassero molti più ostacoli nel richiedere i permessi rispetto alla loro controparte maschile, accogliendo con meno entusiasmo la proposta dei permessi di lavoro.

3.3 Impatto del refugee rentierism sul settore dell’istruzione

A livello sociale, un altro settore che assume particolare rilevanza nell’impatto che il *refugee rentierism* ha avuto sulla Giordania è quello dell’istruzione, tant’è che anch’esso ha suscitato un interesse speciale da parte di tutti gli attori coinvolti nelle negoziazioni per il *Jordan Compact* e per gli altri accordi economici in risposta alla crisi. Infatti, all’interno dell’accordo emerge chiaramente la promessa del Governo giordano a voler garantire l’accesso di 1.7 milioni di bambini e bambine – sia rifugiati che giordani vulnerabili – ad un’educazione egualitaria (Government of Jordan 2016: 3). Tuttavia, per raggiungere questo obiettivo, è stato richiesto un finanziamento di almeno \$1.4 miliardi

di dollari all'anno, congiuntamente ad altri impegni bilaterali e multilaterali aggiuntivi (Ibidem). Infatti, al 2016, circa il 51% sul totale dei siriani presenti in Giordania era costituito da persone di età compresa tra 0-17 anni (UNHCR 2016b), e questo trend continuerà a persistere anche negli anni successivi. All'effettivo, ne deriva che metà della popolazione siriana rifugiata è in età di scolarità, e un mancato accesso al diritto allo studio potrebbe inevitabilmente compromettere il futuro di un'intera generazione. Per questo, il settore educativo è stato oggetto di tutte le misure nazionali, internazionali e regionali a supporto dei rifugiati all'interno del Paese, e quindi sia del *Jordan Compact* che del *Jordan Response Plan*.

In questo contesto, è emersa un'ulteriore iniziativa indipendente, co-diretta da UNICEF e *World Vision*, denominata *No Lost Generation*. Nata nel 2013 per supportare l'accesso ai sistemi educativi dei bambini più vulnerabili colpiti dalla crisi siriana in Siria, Libano, Giordania, Turchia, Iraq ed Egitto, essa è supportata, anche economicamente, da vari attori a livello sia internazionale che nazionale, tra cui ONG, organizzazioni in ambito ONU e anche governi locali. L'obiettivo di *No Lost Generation* è quello di unire le azioni di *advocacy* di tutti i membri coinvolti per “spingere investimenti, cambiamenti politici e miglioramenti programmatici in relazione alle aree dell'istruzione, della protezione dell'infanzia, degli adolescenti e dei giovani” (No Lost Generation 2024). In particolare, l'iniziativa si focalizza sulle azioni a livello regionale, e non ricopre la programmazione nazionale dei singoli Paesi: ne deriva che, per il caso della Giordania, questa iniziativa è stata inglobata all'interno del 3RP, i cui singoli obiettivi, come si è visto, vengono poi implementati a livello nazionale dal *Jordan Response Plan* (Ibidem).

Partendo da una breve analisi delle caratteristiche del settore educativo giordano, si proverà a spiegare il modo in cui il Governo lo abbia usato per ricevere finanziamenti economici in risposta all'impatto che la crisi siriana ha avuto sull'intero settore. Infatti, si proverà a dimostrare che, anche nel caso dell'istruzione, nell'ambito del JRP la componente della “resilienza”, cioè l'insieme delle infrastrutture della comunità ospitante colpite dalla crisi, è stata maggiormente finanziata a discapito delle misure a sostegno diretto dei rifugiati (componente “rifugiati”). Questo costituisce un'ulteriore prova del fatto che la crisi siriana sia stata sfruttata per un profitto puramente economico, mercificando anche il settore dell'istruzione.

3.3.1 Il sistema educativo giordano prima e dopo l'arrivo dei rifugiati siriani

In Giordania, il sistema educativo prevede una fase prescolare di due anni, seguita da dieci anni di scuola di base obbligatoria e da due anni di istruzione secondaria, accademica o professionale, al termine della quale gli studenti sostengono un esame finale per ottenere la certificazione generale dell'istruzione secondaria, chiamata *Tauḡṡhī*, necessaria per poi accedere alle università (Bataineh e Montalbano 2018: 6). L'istruzione è gratuita per gli studenti fino alla scuola secondaria, ed è obbligatoria fino ai 15 anni per tutti i bambini giordani (Ibidem). Tuttavia, negli ultimi anni il panorama educativo giordano è stato caratterizzato dalla diffusione delle scuole private, dispendiose e non accessibili a tutti. Questo ha inevitabilmente impattato la qualità dell'istruzione pubblica nel Paese, perché le scuole private offrono percorsi migliori rispetto a quelle pubbliche, le quali vengono sorpassate per qualità anche dalle scuole gestite dall'UNRWA, l'agenzia per i rifugiati palestinesi presenti nel Paese (Ibidem).

Deputato alla gestione del sistema educativo pubblico è il Ministero dell'Istruzione Secondaria e della Ricerca⁷⁷, il quale, sulla base della legislazione nazionale, ha dovuto riorganizzare l'istruzione pubblica a fronte della forte pressione per l'accesso alle scuole di un grande numero di potenziali studenti siriani, presenti nel Paese a partire dal 2011 (Ibidem, 7). Come conseguenza, il Ministero ha individuato tre categorie d'istruzione a cui i rifugiati siriani avrebbero potuto accedere gratuitamente: l'istruzione formale nelle scuole pubbliche; l'istruzione non formale, a scuola o in altri centri, per studenti da tre o più anni che non studiano; ed infine l'istruzione informale, non certificata dal Ministero ma che comprende tutte quelle attività autonome nate per aiutare gli studenti a recuperare gli anni scolastici perduti, per iscriversi nuovamente a scuola dopo un lungo periodo di assenza (Ibidem). A sua volta, l'istruzione formale può prevedere l'iscrizione nelle scuole all'interno dei campi, nelle scuole pubbliche insieme ai giordani, oppure in classi costituite solo da siriani, a cui viene riservato soltanto il secondo turno pomeridiano di lezioni. Infatti, una delle soluzioni trovate dal Ministero per permettere ai bambini siriani di accedere all'istruzione nazionale è stata quella di creare in alcune scuole un secondo turno, a causa del raggiungimento della capienza massima nelle classi già esistenti al mattino. Il primo turno è quello tradizionale, a partire dalle 06:45, solitamente riservato ai giordani, mentre il secondo prevede lo svolgimento delle lezioni nel pomeriggio (Ibidem, 8). Infatti, soltanto il 5% dei giordani frequenta il turno pomeridiano, mentre la maggior parte dei siriani frequenta le scuole con il doppio turno, seguendo quello pomeridiano⁷⁸ (Assaad, Ginn, e Saleh

⁷⁷ In arabo وزارة التعليم العالي والبحث العلمي (ūizāra at-ta'īm al-'ālī ūa al-baḥṡ al-'ilmī).

⁷⁸ Secondo Parker-Magyar (2024: 10), nell'anno accademico 2022-2023 su un totale di 161.000 siriani iscritti nelle scuole giordane, il 72.2% frequentava una scuola con il doppio turno.

2023: 6). Tuttavia, questo ha richiesto una maggiore disponibilità in termini di ore del corpo degli insegnanti, per ricoprire entrambi i turni, oppure, in mancanza di questa possibilità, è stato necessario un aumento del personale stesso, oltre che di numerosi sforzi da parte degli studenti e delle loro famiglie ad adeguarsi a questi nuovi orari (Bataineh e Montalbano 2018: 19).

Infatti, l'accesso al sistema educativo giordano non è stato semplice per i siriani, nonostante gli aggiustamenti del Governo. Per quanto riguarda gli ostacoli che essi hanno dovuto affrontare per accedere al sistema scolastico, hanno particolare importanza i documenti richiesti ai fini dell'iscrizione. Infatti, fino all'anno scolastico 2017-2018, il Governo giordano aveva richiesto a coloro che fossero ufficialmente registrati all'UNHCR di presentare soltanto la *MoI Card*, anche in assenza di un valido passaporto, insieme all'eventuale documentazione scolastica passata, nel caso di bambini che avessero già frequentato anni di scuola in Siria (Salemi, Bowman, e Compton 2018: 12). È chiaro che questo abbia impedito a molti l'accesso all'istruzione perché, nel caso di persone che fuggono da guerre o contesti violenti, quali i potenziali rifugiati, è raro che tale documentazione abbia la priorità nel momento della fuga. Inoltre, secondo la legislazione giordana, il Ministero dell'Istruzione proibisce l'iscrizione a scuola a coloro che l'abbiano abbandonata da tre o più anni, o che siano tre anni indietro rispetto alla classe della loro età (Bataineh e Montalbano 2018: 8). Ne deriva che, durante i primi anni della crisi, a molti bambini e bambine sia stato ostacolato l'accesso all'istruzione, almeno fino a quando il Ministero, congiuntamente al supporto delle organizzazioni internazionali, non ha realizzato i cosiddetti programmi di recupero (*catch-up programs*) (Ibidem). Essi hanno permesso ai bambini dagli 8 ai 12 anni di recuperare il ritardo nelle lezioni rispetto ai loro coetanei a causa della guerra, in modo tale da potersi iscrivere nuovamente all'istruzione formale⁷⁹ (Salemi, Bowman, e Compton 2018: 12). Infine, tra gli altri ostacoli di natura pratica, emergono l'impossibilità delle famiglie siriane a sostenere le spese economiche per mandare i figli a scuola, soprattutto relative ai trasporti; la frequenza di episodi discriminatori nei confronti dei bambini siriani da parte dei coetanei giordani; e una generale insoddisfazione della qualità dell'istruzione erogata ai siriani, soprattutto nel turno scolastico pomeridiano (Bataineh e Montalbano 2018: 8)⁸⁰.

⁷⁹ Nell'anno scolastico 2016-2017, si stima che circa 25.000 bambini siriani abbiano completato uno di questi programmi di recupero (Bataineh e Montalbano 2018: 8).

⁸⁰ In questo contesto, è interessante notare che questa situazione di disagi tra i coetanei siriani e giordani a scuola non sia migliorata nel corso degli anni, ed anzi persiste sino ad oggi. Ne sono una dimostrazione le varie testimonianze di alcune madri siriane emerse in alcune conversazioni informali tenutesi ad Amman ad Agosto 2023. Molte di loro, infatti, lamentavano esattamente ciò che Bataineh e Montalbano (2018) hanno descritto: episodi di violenza, verbale e fisica, e bullismo da parte dei bambini giordani nei confronti dei siriani; scarsa qualità dell'istruzione erogata nel turno pomeridiano, e un generale dispiacere per non potersi permettere i trasporti da e per la scuola. L'insieme di questi fattori porta i bambini siriani ad abbandonare le lezioni, secondo le testimonianze raccolte, e ciò che è emerso dalle conversazioni è una grande sofferenza delle madri e delle famiglie in generale per queste situazioni ancora irrisolte, ma, al contempo, anche un'enorme consapevolezza che l'istruzione sia alla base del futuro di questi bambini.

Un punto fondamentale in questo contesto, necessario per capire anche le risposte del Governo nel settore educativo, riguarda la qualità dell'istruzione giordana, prima e dopo l'arrivo dei siriani. Infatti, non si può attribuire al solo impatto della crisi siriana in Giordania la causa del declino nella qualità dell'istruzione, perché questo era un trend già esistente ancor prima del 2011, soprattutto nelle scuole pubbliche, a seguito della privatizzazione dello stesso settore educativo (Ibidem, 11). L'idea che i siriani abbiano peggiorato la qualità dell'istruzione nel Paese deriva da una *rentier mentality*, o mentalità redditiera, (Parker-Magyar 2024: 12), secondo la quale è necessario trovare, periodicamente, un colpevole – in questo caso i rifugiati siriani – per giustificare una problematica già esistente. Nonostante, infatti, le infrastrutture scolastiche siano state effettivamente colpite dall'accesso dei siriani, perché hanno dovuto essere riorganizzate per accogliere un grande numero di studenti, non ci sono dati che possono dimostrare che la qualità dell'educazione sia peggiorata a causa della presenza dei rifugiati nelle scuole (Ibidem). Allo stesso tempo, non si può negare che il Governo giordano e la comunità internazionale si siano impegnati a garantire l'accesso all'istruzione, almeno quella primaria, ai bambini rifugiati (Krafft et al. 2022: 1887-1889). Tuttavia, ciò che è fondamentale ricordare, a questo proposito, è che alla base di tutte le politiche implementate a supporto del sistema educativo vi è proprio quella stessa mentalità redditiera, che influenza le scelte dello stato giordano in ogni ambito, tra cui l'istruzione, dove si manifesta, ancora una volta, un evidente atteggiamento di caccia alla rendita. Si è già visto, infatti, che una tale mentalità porta alla *refugee commodification*, cioè alla mercificazione dei rifugiati, e lo stesso accade per il settore dell'istruzione.

Secondo Parker-Magyar (2024: 11-12), la mercificazione del settore dell'istruzione è evidente in due contesti: nell'uso del doppio turno scolastico e nelle politiche di impiego degli insegnanti per i turni scolastici pomeridiani. Secondo l'autrice, infatti, “a diversi anni dall'inizio della crisi, la soluzione prolungata del doppio turno può essere vista come uno strumento che ha facilitato la mercificazione del settore dell'istruzione”, usato per continuare a percepire soldi dalla comunità internazionale e per perseguire una politica di accoglienza dei rifugiati soltanto temporanea (Ibidem, 11). Infatti, i finanziamenti necessari per la creazione dei doppi turni nelle scuole già esistenti, o quelli necessari per costruire nuove scuole, derivano interamente da donatori internazionali, che supportano economicamente da decenni il sistema educativo giordano⁸¹ (Ibidem, 11). A maggior ragione, si può parlare di mercificazione del settore dell'istruzione perché di questi finanziamenti beneficia in modo diretto il Ministero dell'Istruzione, e quindi il Governo giordano, che, come si vedrà nel prossimo

⁸¹ Infatti, si presuppone che questi finanziamenti rientrino tra quelli previsti nella componente “resilienza” all'interno del *Jordan Response Plan*.

paragrafo, saranno i principali destinatari dei finanziamenti previsti nel *Jordan Response Plan* per il settore dell'istruzione. Secondo l'autrice, il fatto che gli studenti siriani frequentino soltanto i turni pomeridiani, invece di frequentare le scuole o le classi insieme ai giordani, permette ai giordani di avere classi senza siriani, e di usufruire senza particolari ostacoli delle nuove strutture, costruite con fondi internazionali e aventi come obiettivo – almeno teorico - l'inclusione dei siriani nelle scuole. Questo ha determinato un vero e proprio confinamento degli studenti siriani al solo turno pomeridiano, limitando la loro integrazione nella comunità ospitante e, in modo complementare, una completa salvaguardia degli studenti giordani, a cui viene garantito l'accesso ai soli turni mattutini (Ibidem). Ne deriva che, come per le politiche di *encampment*, queste politiche dei doppi turni scolastici sono state usate dal Governo giordano per rendere più visibile, a livello internazionale, il problema dell'accoglienza dei rifugiati nelle scuole (Ibidem).

Inoltre, il Ministero dell'istruzione è stato in grado di mercificare il settore educativo anche attraverso la recluta degli insegnanti incaricati a tenere il turno pomeridiano. A causa delle restrizioni sull'accesso al mercato del lavoro di tutti i lavoratori migranti, compresi i rifugiati siriani, come già precedentemente analizzato, possono essere impiegati nell'istruzione soltanto cittadini giordani (Ibidem). Tuttavia, rispetto agli insegnanti previsti nel primo turno, considerati a tempo pieno, quelli impiegati nel turno pomeridiano vengono formalmente considerati come “insegnanti sostitutivi” ricevendo salari più bassi e avendo benefici più limitati (Ibidem). I salari di questa categoria di insegnanti vengono direttamente finanziati dalla comunità internazionale, e questo pone la Giordania in una condizione di forte capacità negoziale per garantire la continuità dei finanziamenti per questo settore (Ibidem, 12). In altre parole, dato che sia gli insegnanti che le infrastrutture del turno pomeridiano, cioè quello frequentato dai siriani, dipende completamente dall'impegno economico della comunità internazionale, la Giordania farà leva su questa situazione per poter attrarre più profitti, usando come giustificazione l'impegno a garantire l'accesso all'istruzione per i rifugiati siriani. Pertanto, se tale accesso non sarà sufficientemente garantito o verrà compromesso, la Giordania sarà in grado di scaricare la colpa su questi donatori (Ibidem, 12).

3.3.2 Analisi dei finanziamenti richiesti per il settore educativo nel *Jordan Response Plan*

A fronte di queste premesse, i progetti di risposta alla crisi siriana in Giordania hanno valutato, anche in questo caso, i bisogni sia della comunità ospitante, nel contesto della già citata componente della “resilienza”, sia quelli dei rifugiati. Partendo dalla loro valutazione, e dal volume dell'impatto della crisi sulle infrastrutture scolastiche giordane, in questo paragrafo verranno analizzati gli importi

previsti dal *Jordan Response Plan* per il settore dell'istruzione, per dimostrare che il *refugee rent seeking behaviour* del Governo si è manifestato anche in questo ambito. Sarà interessante analizzare non solo il totale dei finanziamenti, ma anche le singole quantità per componente, ovvero resilienza e rifugiati, e gli importi effettivamente ricevuti. Inoltre, ci si soffermerà su un aspetto in particolare, ossia il fatto che, a partire dal 2016, il Governo giordano è stato beneficiario diretto di alcune somme previste per l'istruzione, oltre a quelle destinate alla resilienza, inserite sotto forma di diretto supporto al budget, e quindi non destinate ai rifugiati. Non si può negare che tutto il sistema educativo giordano abbia risentito dalla richiesta di accesso all'istruzione di migliaia di nuovi bambini e ragazzi, ma il fatto che lo Stato abbia percepito in modo diretto dei finanziamenti che non sono stati destinati al settore per cui sono stati primariamente pensati, lo rende, ancora una volta, un *refugee rentier state*.

Tabella 3.3: Finanziamenti richiesti per il settore istruzione nel JRP (2015-2023) (in USD)

Anno	Rifugiati (USD)	Resilienza (USD)	Totale richiesto (USD)
2015	79.230.750	177.672.696	256.903.446
2016	349.524.722	504.448.050	249.638.101
2017			281.204.375
2018			323.130.296
2019	76.391.308	144.146.683	220.537.991
2020*	141.996.538	420.218.794	202.060.332
2021			180.315.000
2022			179.840.000
2023	Non specificato	Non specificato	186.525.382

Fonte: Jordan Response Plans for the Syria crisis (2015-2023).

*Note: Nel JRP del 2020-2022, vengono distinte tre componenti: rifugiati, bisogni di sviluppo delle infrastrutture e della capienza istituzionale (IC) e bisogni della comunità ospitante (HC). Queste ultime due, formano insieme la componente resilienza (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2020: 43).

Nella Tabella 3.3, vengono mostrate le richieste dei finanziamenti previsti dal JRP dal 2015 al 2023 per il settore dell'istruzione. Così come per gli altri ambiti di intervento del piano nazionale, anche per l'istruzione vengono distinti gli importi destinati alla componente resilienza e quelli destinati alla componente rifugiati. Infatti, si ricorda che per resilienza si intende tutto ciò che può essere collegato agli aspetti della comunità ospitante maggiormente colpiti dalla crisi, mentre la componente rifugiati prevede un intervento economico a supporto dei progetti rivolti direttamente ai rifugiati siriani.

Come si può notare dalla tabella, per il 2016, 2017, 2018, 2020, 2021 e 2022, sono disponibili sul sito del MoPIC i piani triennali che includono questi anni, e non i singoli piani annuali⁸². Di conseguenza, per le due componenti rifugiati-resilienza, è stato riportato il totale previsto per l'intero triennio, e non per i singoli anni, mentre il totale complessivo, ossia la somma delle due componenti, è stato indicato annualmente, così come nelle fonti primarie. Ipotizzando che gli importi dei piani triennali vengano divisi equamente per i tre anni ricoperti dal piano, si avrà che per gli anni 2016, 2017 e 2018, per il settore rifugiati siano stati richiesti circa \$116 milioni di dollari all'anno, mentre per il settore resilienza \$168 milioni. Allo stesso modo, per il triennio 2020-2022, facendo lo stesso calcolo, si può ipotizzare che, ogni anno, siano stati richiesti per il settore dei rifugiati solo circa \$47 milioni, contro i \$140 milioni richiesti per il supporto alla resilienza della comunità ospitante. Nonostante questo piccolo chiarimento ai fini della lettura della tabella, è già chiara la tendenza del Governo giordano a richiedere molti più finanziamenti per la componente resilienza, costituendosi quindi come vero e proprio *refugee rent*, a discapito del supporto ai rifugiati.

Ciò è ancora più evidente se si considera che, a partire dal 2016, tra gli importi effettivamente finanziati per il settore dell'istruzione, è stata inclusa anche una somma di denaro non indifferente destinata direttamente alle casse dello stato, sotto forma di supporto diretto al budget (*direct budget support*) (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2016a). La Tabella 3.4, infatti, mostra l'evoluzione del denaro che il Governo giordano ha percepito per ogni componente (resilienza-rifugiati-supporto al budget), dal 2015 al 2023.

⁸² Sul sito del MoPIC, sono disponibili i *Jordan Response Plans* per tutti gli anni dal 2015 al 2023. Tuttavia, per alcuni anni, è curioso notare che non sono presenti piani annuali ma triennali, ad esempio i piani di risposta per il triennio 2017-2019, 2018-2020 e 2020-2022. Tuttavia, l'anno 2016 viene incluso soltanto in un piano triennale, quello del 2016-2018, diverso dal 2017-2019: essendo l'unico piano che comprende questo anno, i dati estrapolati faranno riferimento al piano 2016-2018.

Tabella 3.4 Totale dei finanziamenti ricevuti attraverso il JRP (2015-2023) per settore (in USD)

Anno	Rifugiati	Resilienza	Supporto al budget	Totale finanziato
2015	47.687.871	24.346.566	/	72.034.437
2016	53.901.680	104.120.406	50.338.792	208.360.878
2017	77.617.975	171.622.131	47.000.000	296.239.106
2018	43.151.685	87.279.288	27.158.901	157.589.874
2019	43.314.658	50.750.755	56.259.979	150.325.392
2020	41.502.410	40.457.428	3.506.586	86.079.055
2021	28.564.150	18.012.472	0	46.940.789
2022	32.397.983	4.322.454	2.914.000	69.614.291
2023	57.045.624	42.356.852	31.376.000	130.778.476

Fonte: Funding Status for Jordan Response Plan (2015-2023: 1-2).

Come si può notare dalla Tabella 3.4, per molti degli anni analizzati, è stata maggiormente finanziata la componente della resilienza rispetto a quella dei rifugiati: l'importo più alto percepito dal Governo giordano si registra nel 2017, a cui si aggiungono quasi 50 milioni di dollari erogati direttamente alle casse dello stato. Infatti, il 2017 resta l'anno in cui il settore dell'istruzione è stato più finanziato, mentre il 2021 risulta essere l'anno meno finanziato e quello in cui non è stato previsto il supporto diretto al budget⁸³. Inoltre, è interessante notare che, per gli anni 2020 e 2021, è stato previsto un importo non indifferente per una nuova categoria, non inserita nella tabella, ossia "Covid-19", in quanto il settore educativo è stato, forse, uno dei settori che ha ricevuto più attenzione da parte delle misure d'intervento dei governi, dopo il settore sanitario (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2020a). Infatti, nel 2020, sono stati finanziati per il settore del Covid-19 circa \$612.631 dollari (Ibidem, 2), mentre nel 2021 circa \$285.051 (Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC 2021: 2).

In generale, dagli importi analizzati si può dedurre che una grande quantità di denaro è stata direttamente percepita dalle casse dello stato come supporto diretto al budget, anche per il settore dell'istruzione. Ancor di più, se questi importi vengono sommati a quelli della componente resilienza, si vedrà che, insieme, superano di gran lunga i finanziamenti destinati direttamente ai rifugiati. Questi dati, quindi, sono significativi del fatto che il Governo giordano abbia sfruttato anche il settore dell'istruzione per attrarre più *refugee rent*, e questo ha avuto un grande impatto sullo stesso sistema

⁸³ Secondo una giornalista del *Jordan Times* (Tayseer 2024), negli ultimi tre anni il *Jordan Response Plan* è stato sotto finanziato a causa della presenza di altre crisi umanitarie ed economiche nel mondo, verso cui la comunità internazionale ha spostato il suo interesse. Si suppone, infatti, che nel 2021 la Giordania non ha ricevuto nessun importo per il supporto diretto al budget perché i donatori internazionali hanno dato priorità ai finanziamenti a supporto della guerra in Ucraina a partire da febbraio 2022, a discapito della crisi siriana. Tuttavia, nelle fonti primarie e ufficiali, quali il JRP o il 3RP, non vi è alcun riferimento alle motivazioni del mancato finanziamento a questo settore per il 2021.

educativo. Nonostante, infatti, gli sforzi volti ad agevolare l'accesso all'istruzione dei rifugiati siriani, il Governo non ha avuto come priorità i progetti in ambito educativo che fossero direttamente erogati ai siriani. Al contrario, esso ha richiesto sempre più fondi per supportare le infrastrutture della comunità ospitante, impattata dalla presenza dei siriani e quindi considerata la vera priorità della crisi. Infine, questo aspetto si interseca inevitabilmente anche con le ripercussioni del *refugee rentierism* nell'ambito della sovranità: laddove lo stato non riesce ad erogare i servizi primari ai rifugiati, tra cui l'istruzione, si inseriscono le organizzazioni internazionali e le ONG, sostituendosi allo stato stesso nella fornitura di tali servizi⁸⁴.

3.4 Conclusione

All'interno di questo capitolo si è provato ad analizzare il modo in cui il *refugee rentierism*, rappresentato emblematicamente dalla Giordania, ha influenzato alcuni aspetti della società del Paese. A livello politico, infatti, si è visto che la crisi dei rifugiati ha rappresentato una nuova opportunità per il Governo per mantenere il proprio status quo, e quindi la propria sovranità, attraverso la ricezione di una nuova fonte di rendita, ossia il *refugee rent*, prevista dai vari accordi internazionali. In quanto storicamente dipendente da rendita esterna, anche nel caso della gestione di questa crisi il Governo è stato in grado di sfruttare questa nuova rendita per rafforzare la coalizione che lo supporta, investendo soprattutto nell'apparato militare. Infatti, si è visto che la maggior parte dei finanziamenti richiesti a supporto del budget sono stati destinati al settore della sicurezza, in particolare nell'esercito e nella polizia. Allo stesso tempo, è stato brevemente dimostrato che, spesso, la sovranità di un *refugee rentier state* deve fare i conti con l'azione organizzazioni internazionali, che agiscono all'interno dello stato, laddove lo stesso non offre i servizi ai rifugiati, in un certo senso sostituendosi ad esso.

A livello economico, invece, si è provato a dimostrare che, in relazione alla promessa dell'emanazione dei permessi di lavoro ai siriani, il *Jordan Compact* ha totalmente ignorato le particolarità esistenti del mercato del lavoro, già caratterizzato da una forte gerarchizzazione dei lavoratori sulla base della nazionalità. È stato dimostrato che i lavoratori migranti non siriani sono stati quelli maggiormente colpiti – in negativo - dall'accordo, in quanto non inclusi nelle misure

⁸⁴ Ne sono un esempio i servizi erogati da *Caritas Jordan* nelle sedi di Amman, realtà che ho avuto modo di conoscere attraverso un progetto di volontariato svolto ad Agosto 2023, a stretto contatto con i rifugiati siriani ed iracheni ospitati nella capitale. In questo contesto, sono di particolare importanza i servizi educativi erogati a supporto delle famiglie particolarmente vulnerabili, tra cui i servizi di consulenza psicologica, lezioni di *parenting*, asilo per i bambini, ma anche servizi di assistenza sanitaria. Dalle conversazioni informali con i rifugiati che frequentavano questi centri, è emersa una forte consapevolezza che questo tipo di servizi a loro destinati sono previsti soltanto da ONG o organizzazioni internazionali come *Caritas*, e non direttamente dal Governo giordano.

previste, nonostante fossero già presenti nel mercato del lavoro ancora prima del 2016. Allo stesso modo, mancando di una concreta prospettiva di genere, l'accordo ha fallito nell'integrazione delle donne siriane nel mercato del lavoro. Infine, a livello sociale, si è visto che anche il settore dell'istruzione è stato sfruttato dal Governo giordano per ricavare un profitto economico, percepito attraverso i finanziamenti previsti dal *Jordan Response Plan*. E, anche in questo caso, è stato provato che questo atteggiamento di caccia alla rendita dello stato giordano ha determinato una mercificazione del settore educativo, in quanto la crisi siriana è stata usata come giustificazione per ricevere soldi per rinnovare il sistema educativo, con lo scopo di proteggere i giordani e allo stesso tempo di isolare i siriani in classi separate.

Conclusioni

Questa tesi di ricerca ha dimostrato che la Giordania può essere considerata un caso emblematico di *refugee rentier state* grazie all'analisi quantitativa degli accordi che il Governo ha stipulato con la comunità internazionale per far fronte alla crisi siriana. Partendo dalla definizione di *refugee rentierism* di Tsourapas (2019b), che riprende il modello di stato redditiero di Beblawi, è stato dimostrato che il caso giordano è emblematico perché ha sfruttato un'eventualità che non ha contribuito a causare – ossia l'accoglienza di persone in fuga da guerre e persecuzioni – per poter beneficiare di una rendita esterna, detta *refugee rent*. La tendenza a mercificare le crisi, e in questo caso la crisi dei rifugiati siriani, è una delle maggiori implicazioni del *refugee rentierism*, ed è chiaramente evidente nel caso giordano e negli accordi economici e commerciali che il governo ha pattuito nel corso degli ultimi anni con la comunità internazionale.

L'analisi del moderno sistema internazionale di gestione dei rifugiati ha permesso di ritrovare le radici di questo atteggiamento di caccia alla rendita, o *refugee rent seeking behaviour*, nel “nuovo grande compromesso” tra i paesi del nord e del sud del mondo (Arar 2017c). In questo contesto, è stato dimostrato che la Giordania è rappresentativa del *refugee rentierism* perché ha dato vita ad un nuovo modello di carattere prettamente neoliberale di risposta alle crisi migratorie, ampiamente imitato anche da altri stati e per altre crisi, ossia il *Jordan Compact*. Esso rappresenta l'emblema dell'atteggiamento di caccia alla rendita del Paese perché ha permesso di ricevere ingenti benefici economici e commerciali dall'Unione Europea, in cambio dell'accoglienza dei rifugiati, costituendo la massima rappresentazione del “nuovo grande compromesso”. A supporto della tesi secondo cui il caso giordano sia un esempio perfetto del *refugee rentierism*, nel primo capitolo di questa tesi è stato dimostrato che, analogamente alla Giordania, molti altri paesi del sud del mondo hanno provato a trarre un beneficio economico dalle crisi migratorie. Gli esempi di Libano, Turchia, Etiopia, Kenya, Uganda, Libia, Tunisia, Venezuela e Australia sono stati significativi del fatto che tale nuovo grande compromesso permea l'intero sistema internazionale di gestione delle migrazioni, e supera i confini europei e mediterranei.

Per rispondere alla domanda di ricerca e dimostrare che la Giordania rappresenta un *refugee rentier state*, si è fatto riferimento a dati quantitativi specifici, ossia agli importi di denaro che la Giordania ha ricevuto nel quadro del *Jordan Compact*, del *Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)* e del *Jordan Response Plan (JRP)*, insieme ad una serie di benefici commerciali ed economici di cui il paese ha beneficiato, nonostante questi non fossero direttamente destinati alla gestione dei rifugiati. In particolare, questa ricerca si è concentrata sugli importi previsti nell'ambito del *Jordan Response*

Plan, l'unico programma governativo esistente in risposta alla crisi siriana nel Paese. In quanto gestito direttamente da un Ministero del governo, il *Ministry of Planning and International Cooperation* (MoPIC), è stato dimostrato che il JRP può essere considerato lo strumento con cui il governo ha ricevuto in modo diretto *refugee rent*, sotto forma di diretto supporto al budget, che ha lo scopo di supportare le perdite economiche delle casse statali a causa della gestione prolungata della crisi. Ne consegue che la Giordania incarna perfettamente la definizione di *refugee rentier state* perché il governo e i suoi ministeri rimangono gli unici ed effettivi destinatari della rendita. Inoltre, insieme al supporto diretto al bilancio, il JRP, assimilando la struttura tipica del 3RP, ha previsto la ricezione dei finanziamenti per altre due componenti fondamentali: la componente “rifugiati”, che comprende il supporto ai bisogni diretti dei rifugiati, e la componente “resilienza”, che riguarda invece un supporto economico alle infrastrutture della comunità ospitante, ugualmente colpita dalla crisi.

Nel secondo capitolo di questo lavoro è stato dimostrato che la Giordania è un esempio emblematico di *refugee rentier state* perché, nonostante gli scarsi risultati delle misure previste dal *Jordan Compact*, il Paese ha continuato a mercificare la crisi siriana, percependo ingenti somme attraverso il 3RP e il JRP. Il focus dell'analisi quantitativa, infatti, ha permesso di dimostrare che la Giordania ha percepito molti più soldi rispetto a Turchia e Libano, nonostante abbia ospitato nel corso dell'ultimo decennio un numero di gran lunga inferiore di rifugiati. Ad esempio, è interessante notare che per il 2016, l'anno della Conferenza di Londra e del *Jordan Compact*, la Giordania, con circa 650.000 rifugiati ufficialmente registrati all'UNHCR, ha ricevuto quasi il doppio dei finanziamenti (circa il 64% sul totale richiesto) rispetto alla Turchia, che ha ricevuto soltanto il 52% dei fondi richiesti (UNHCR 2024d), nonostante fosse il Paese con il più alto numero di rifugiati.

Un altro risultato interessante di questa ricerca riguarda il modo in cui si è manifestato il *refugee rent seeking behaviour* del governo giordano in questi accordi. Esso non è espresso tanto negli importi effettivamente ricevuti, che comunque rimangono abbastanza alti per ogni anno, quanto nel denaro richiesto annualmente, in particolare per il diretto supporto al budget. Essendo denaro destinato direttamente alle casse dello stato, è particolarmente evidente dai numeri degli importi richiesti che il Governo giordano abbia mantenuto alte le pretese al budget perché ha cercato di esercitare forti pressioni sulla comunità internazionale, con l'obiettivo di sfruttare la crisi siriana come un'opportunità da cui poter ottenere più profitto. Ad esempio, le richieste al budget previste dai *Jordan Response Plans* dal 2015 al 2023, hanno superato il miliardo di dollari dal 2015 al 2018, per poi rimanere intorno ai \$950 milioni nel resto degli anni.

Un aspetto molto particolare del supporto diretto al budget riguarda il settore a cui la maggior parte di questi importi sono stati destinati. Infatti, nel terzo capitolo di questa ricerca è stato dimostrato che, come negli stati redditieri per definizione, una buona parte degli importi direttamente percepiti dal governo sono stati assegnati al settore dell'esercito e delle forze armate, ossia al settore della sicurezza. Questo implica che il governo, che quindi incarna perfettamente la definizione di *refugee rentier state*, tende ad esercitare la propria sovranità attraverso mezzi di coercizione, diventando sempre più autoritario.

Da questa analisi è emerso che una tale configurazione di stato ha provocato importanti conseguenze su vari aspetti della società giordana, in particolare sulla politica, sull'economia e sulla società del Paese. Si è visto che la mercificazione della crisi e dei rifugiati, o *refugee commodification*, rappresenta l'implicazione generale del *refugee rentierism*, e si manifesta, in modo diverso, nei vari aspetti della società giordana. A livello politico, infatti, essa si rivela nell'esercizio della sovranità dello stato, in quanto il Governo giordano, storicamente impegnato nell'accoglienza dei rifugiati e dei richiedenti asilo, ha sempre usato le crisi per mantenere il proprio status quo, tra le quali il flusso di rifugiati palestinesi dal 1948 in poi, la guerra in Iraq nel 2003 e la crisi dei rifugiati siriani nel 2011. In particolare, la ricezione di *refugee rent* ha permesso al governo e alla sua coalizione di non subire cambiamenti politici drastici nel corso degli anni. Nella gestione stessa dei rifugiati siriani, le autorità giordane sono state in grado di esercitare fermamente la loro sovranità: da un lato, mercificando i rifugiati e i loro bisogni, attraverso le politiche nazionali di accoglienza, tra cui le pratiche di *bail out* e di *encampment*; dall'altro ricevendo milioni di dollari dalla comunità internazionale attraverso i vari accordi economici descritti in questa ricerca. In entrambi i casi, le rendite percepite costituiscono *refugee rent*, poiché la loro ricezione è motivata dall'accoglienza dei rifugiati.

Invece, a livello economico, il *refugee rentierism* ha avuto ricadute non indifferenti sul mercato del lavoro. Tra le implicazioni più importanti, vi è una mancata consapevolezza delle peculiarità del mercato del lavoro giordano, che non ha portato alla tanto auspicata opportunità di sviluppo proposta dal *Jordan Compact*. Tra le misure previste, esso prometteva di includere i siriani nel mercato del lavoro giordano, con l'impegno di emanare 200.000 permessi di lavoro ai rifugiati per i settori agricolo e manifatturiero. L'obiettivo alla base era quello di "trasformare la crisi in un'opportunità di sviluppo" (Government of Jordan 2016), perché in cambio dell'inclusione dei siriani nel mercato giordano, i beni giordani prodotti dai rifugiati avrebbero avuto accesso preferenziale nei mercati europei. Questo accordo di carattere tipicamente neoliberale, tuttavia, ha completamente ignorato la struttura del mercato del lavoro giordano, già di per sé caratterizzato da una forte gerarchia tra gli altri lavoratori migranti, da tempo esistenti nel panorama giordano. È stato dimostrato, infatti, che

questi ultimi sono stati colpiti negativamente dalle misure dell'accordo, che ha portato alla loro informalizzazione nel mercato del lavoro e ad un generale peggioramento delle loro condizioni.

Infine, a livello sociale, anche il settore dell'istruzione ha subito un'evidente mercificazione da parte del Governo giordano. Si è visto che il sistema scolastico giordano ha dovuto adattarsi all'ingresso nelle scuole di migliaia di rifugiati siriani: tuttavia, anche in questo caso, il Governo ha cercato di sfruttare la crisi per trarre benefici a proprio favore, in particolare alle proprie infrastrutture scolastiche. Essendo stato oggetto d'interesse di tutti i progetti a supporto della crisi siriana, il settore educativo ha ricevuto ingenti finanziamenti sia nell'ambito del *Jordan Compact*, che del 3RP e del JRP. È stato tuttavia dimostrato che la maggior parte dei finanziamenti percepiti dal governo è stato destinato al settore della "resilienza", cioè a supporto delle sistema scolastico giordano, a discapito dei bisogni primari dei rifugiati a livello educativo. Ciò implica che il governo giordano, usando la crisi siriana come giustificazione per ricevere soldi, ha usato gli importi finanziati dalla comunità internazionale per rinnovare il proprio sistema educativo, cercando di proteggere i giordani e allo stesso tempo di isolare i siriani in classi separate. Infine, questa tendenza è stata confermata dagli importi che il Ministero dell'Educazione giordano ha percepito in modo diretto come supporto al budget, anche per il settore educativo, costituendo anche in questo caso puro *refugee rent*.

In conclusione, si può affermare che i risultati ottenuti da questa tesi di ricerca hanno supportato quantitativamente l'idea che la Giordania rappresenta emblematicamente un *refugee rentier state*. L'analisi critica dei dati estratti dalle fonti primarie, quali i report annuali del 3RP e del JRP, hanno permesso di dimostrare che nel corso degli anni e attraverso vari strumenti, il Governo giordano ha cercato di sfruttare la crisi siriana per ottenere dei benefici dalla comunità internazionale, causando delle implicazioni non indifferenti a livello politico, sociale ed economico. Allo stesso tempo, si ritiene che il presente lavoro possa costituire un importante punto di partenza per eventuali ricerche future. Uno spunto in questo ambito potrebbe essere l'uso di un approccio qualitativo più strutturato, come ad esempio una ricerca sul campo, che potrebbe contribuire ad arricchire i risultati di questa tesi con una prospettiva diversa sulla questione. Ad esempio, potenziali interviste a membri dei vari ministeri o ai funzionari delle organizzazioni internazionali, similmente coinvolti nella gestione della crisi, potrebbero far emergere aspetti interessanti sul tema, e potrebbero confermare (o meno) ciò che è stato dimostrato quantitativamente in questa ricerca. O ancora, una prospettiva dal basso, quale quella diretta dei rifugiati o degli stessi giordani, potrebbe aiutare a fornire una visione più olistica delle problematiche esistenti e delle implicazioni nella gestione della crisi migratoria nel Paese.

Bibliografia

3RP Advocacy Working Group. 2021. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: 2020 Annual Report». 2020 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2020/>.

———. 2024. «3RP Syria Crisis – Key Messages: Global Refugee Forum (GRF)». 16 gennaio 2024. <https://reliefweb.int/report/lebanon/3rp-syria-crisis-key-messages-global-refugee-forum-grf-3rp-advocacy-working-group-december-2023>.

3RP: Regional Refugee and Resilience Plan. 2015a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan 2015-2016 in Response to the Syria Crisis: 2015 Annual Report». 2015 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/3rp-regional-refugee-and-resilience-plan-2015-2016-response-syria-crisis>.

———. 2015b. «Regional Strategic Overview 2015-2016». 2015-2016 Strategic Overview. 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2015_2016/.

———. 2016a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan 2016-2017 in Response to the Syria Crisis: 2016 Annual Report». 2016 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2016/>.

———. 2016b. «Regional Strategic Overview 2016-2017». 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2016_2017/.

———. 2017a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan 2017-2018 in Response to the Syria Crisis: 2017 Annual Report». 2017 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2017/>.

———. 2017b. «Regional Strategic Overview 2017-2018». 2017 Strategic Overview. 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2017_2018/.

———. 2018a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: 2018 Annual Report». 2018 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2018/>.

———. 2018b. «Regional Strategic Overview 2018-2019». 2018 Regional Overview. 3RP Joint-Secretariat. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/62504>.

———. 2018c. «Regional Strategic Overview 2019-2020». 2020 Regional Overview. 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2019_2020/.

———. 2019. «Regional Strategic Overview 2020-2021». 2021 Regional Overview. 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2020_2021/.

———. 2020a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: 2019 Annual Report». 2019 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2019/>.

———. 2020b. «Regional Strategic Overview 2021-2022». 2022 Regional Overview. 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2021_2022/.

———. 2021. «An introduction to the Regional Refugee and Resilience Plan (3RP)». https://www.undp.org/sites/g/files/zskgke326/files/2022-06/brochure_upd_June2022.pdf.

———. 2022a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: 2021 Annual Report». 2021 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2021/>.

———. 2022b. «Regional Strategic Overview 2022». 2022 Regional Overview. 3RP Joint-Secretariat. https://www.3rpsyriacrisis.org/wp-content/uploads/2022/05/RSO_8thMay2022.pdf.

———. 2023a. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: 2022 Annual Report». 2022 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/annualreport2022/>.

———. 2023b. «3RP: Regional Refugee and Resilience Plan in Response to the Syria Crisis: 2023 Annual Report». 2023 Annual Report. 3RP Joint-Secretariat.

———. 2023c. «Donors - Regional Refugee and Resilience Plan». 31 dicembre 2023. <https://app.powerbi.com/view?r=eyJrIjoiMDViZjA4MGYtNzc2YS00NWNjLWE0ZGYtOTUxZjFlM2QzZmE4IiwidCI6ImU1YzZM3OTgxLTY2NjQtNDEzNC04YTBJLTY1NDNkMmFmODBiZSIsImMiOiJh9&pageName=ReportSectiondb25e4c55a8c60618068>.

———. 2023d. «Regional Strategic Overview 2023». 2023 Regional Overview. 3RP. <https://www.3rpsyriacrisis.org/portfolio/rso2023/#:~:text=In%202023%2C%20the%203RP%20seeks,host%20community%20members%20with%20assistance>.

———. 2024. «Regional Strategic Overview 2024». 2024 Regional Overview. 3RP Joint-Secretariat. <https://www.undp.org/arab-states/publications/3rp-regional-strategic-overview-2024>.

3RP: Regional Refugee and Resilience Plan, Humanitarian Response Plan. 2016c. «Overview: 2016 Syria Humanitarian Response Plan & 2016-2017 Regional Refugee and Resilience Plan». Londra: OCHA. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/overview-2016-syria-humanitarian-response-plan-2016-2017-regional>.

Achilli, Luigi. 2015. Syrian Refugees in Jordan: A Reality Check. LU: European University Institute. <https://data.europa.eu/doi/10.2870/821248>.

———. 2016. «Back to Syria? Conflicting Patterns of Mobility among Syrian Refugees in Jordan» 57 (gennaio):7–13.

Adamson, Fiona B, e Gerasimos Tsourapas. 2019. «Migration Diplomacy in World Politics». *International Studies Perspectives* 20 (2): 113–28. <https://doi.org/10.1093/isp/eky015>.

Adamson, Fiona B., e Gerasimos Tsourapas. 2020. «The Migration State in the Global South: Nationalizing, Developmental, and Neoliberal Models of Migration Management». *International Migration Review* 54 (3): 853–82. <https://doi.org/10.1177/0197918319879057>.

Akhtar, Nasreen, e Hala Nageen. 2019. «The Syrian Conflict: An Inside-Out and Outside-in Approach». *International Journal on World Peace* 36 (3): 7–34.

Al-ḥuṭṭa al-ʿiqlīmīa li-l-laġiʿīn ūa taʿzīz al-qudra ʿala mūāġaha al-ʿazma. 2016. «Nazra ʿamma: ḥuṭṭa al-istiġābā al-ʿinsania fī Sūrīa li-ʿām 2016 ūa al- ḥuṭṭa al-ʿiqlīmīa li-l-laġiʿīn ūa aṣ-ṣumūd 2015-2016». OCHA. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/overview-2016-syria-humanitarian-response-plan-2016-2017-regional>.

Al-Kilani. 2014. «A Duty and a Burden on Jordan». *Forced Migration Review, The Syria crisis, displacement and protection*, , settembre, 30–31.

Almasri, Shaddin. 2021. «The Political Economy of Nationality-Based Labor Inclusion Strategies: A Case Study of the Jordan Compact». *Middle East Critique* 30 (2): 185–203. <https://doi.org/10.1080/19436149.2021.1911459>.

———. 2024. «Jordan's Syrian Refugee Response and Discriminatory Development Aid». MERIP. 6 marzo 2024. <https://merip.org/2024/03/jordans-syrian-refugee-response-and-discriminatory-development-aid/>.

Amnesty International. 2013. «Growing Restrictions, Tough Conditions: The Plight of Those Fleeing Syria to Jordan». London: Amnesty International. <https://www.amnesty.org/en/documents/mde16/003/2013/en/>.

Arar, Rawan. 2017a. «Leveraging Sovereignty: The Case of Jordan and the International Refugee Regime». In *Refugees and Migration Movements in the Middle East*, 12–15. University of Southern California. http://pomeps.org/wp-content/uploads/2017/03/POMEPS_Studies_25_Refugees_Web.pdf.

———. 2017b. «The New Grand Compromise: How Syrian Refugees Changed the Stakes in the Global Refugee Assistance Regime». *Middle East Law and Governance* 9 (3): 298–312. <https://doi.org/10.1163/18763375-00903007>.

Assaad, Ragui, Thomas Ginn, e Mohamed Saleh. 2023. «Refugees and the education of host populations: Evidence from the Syrian inflow to Jordan». *Journal of Development Economics* 164 (settembre):103–31. <https://doi.org/10.1016/j.jdeveco.2023.103131>.

Barbelet, Veronique, Jessica Hagen-Zanker, e Dina Mansour-Ille. 2018. «The Jordan Compact - Lessons Learnt and Implications for Future Refugee Compacts». Overseas Development Institute - ODI. <https://data.unhcr.org/en/documents/download/62095>.

Bataineh, Abdullah, e Pierluigi Montalbano. 2018. «The Impact of Syrian Crisis on the Quality of Education in Jordan: A Quantitative and Qualitative Assessment». Sapienza Università di Roma. https://www.researchgate.net/profile/Pierluigi-Montalbano/publication/336835967_The_Impact_of_Syrian_Crisis_on_the_Quality_of_Education_in_Jordan_A_Quantitative_and_Qualitative_Assessment_The_Impact_of_Syrian_Crisis_on_the_Quality_of_Education_in_Jordan_A_Quantitative_and_Qualita/links/5db55d5292851c577eca119c/The-Impact-of-Syrian-Crisis-on-the-Quality-of-Education-in-Jordan-A-Quantitative-and-Qualitative-Assessment-The-Impact-of-Syrian-Crisis-on-the-Quality-of-Education-in-Jordan-A-Quantitative-and-Qualita.pdf.

Beblawi, Hazem, e Giacomo Luciani. 1987. *The Rentier State*. Londra: Routledge.

Betts, Alexander, Ali Ali, e Fulya Memişoğlu. 2017. «Local Politics and the Syrian Refugee Crisis: Exploring Responses in Turkey, Lebanon, and Jordan». University of Oxford - Refugee Studies Centre. <https://www.rsc.ox.ac.uk/publications/local-politics-and-the-syrian-refugee-crisis-exploring-responses-in-turkey-lebanon-and-jordan>.

Burlin, Alexander C. 2019. «Empowerment through Development? Towards a Political Critique of the “Jordan Compact”». *Oxford Monitor of Forced Migration* 8 (1): 123–36.

Calamia, Antonio Marcello, Marco Gestri, Marcello Di Filippo, Simone Marinai, e Federico Casolari. 2021. *Lineamenti di diritto internazionale ed europeo delle migrazioni*. Cedam.

Cuéllar, Mariano-Florentino. 2006. «Refugee Security and the Organizational Logic of Legal Mandates». *Georgetown Journal of International Law Stanford Public Law Working Paper* 37 (918320): 583–723.

Dionigi, Filippo. 2017. «Reverse Moralism and the Response to the Syrian Refugee Crisis». Middle East Institute. 20 luglio 2017. <https://www.mei.edu/publications/reverse-moralism-and-response-syrian-refugee-crisis>.

Droz-Vincent, Philippe. 2020. «The Renewed ‘Struggle for Syria’: From the War ‘in’ Syria to the War ‘over’ Syria». *The International Spectator* 55 (3): 115–31. <https://doi.org/10.1080/03932729.2020.1796007>.

El-Said, Hamed, e Jane Harrigan. 2014. «Economic Reform, Social Welfare, and Instability: Jordan, Egypt, Morocco, and Tunisia, 1983–2004». *The Middle East Journal* 68 (gennaio). <https://doi.org/10.3751/68.1.15>.

Euromed Feminist Initiative, Tamkeen for Legal Aid and Human Rights, Business Development Center, e MADAD EU Trust Fund. 2018. «Lost Opportunity - The Status of Syrian Women Refugees in the Jordanian Labour Market and Their Contribution». <https://sfplatform.org/en/?p=5272>.

European Commission. 2010. «European Commission and Libya Agree a Migration Cooperation Agenda during High Level Visit to Boost EU-Libya Relations». Text. European Commission - European Commission. 5 ottobre 2010. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/MEMO_10_472.

———. 2016. «Facility for Refugees in Turkey: €47 Million to Strengthen Migration Management and to Support Education of Syrian Refugees». Text. European Commission. 26 maggio 2016. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/IP_16_1908.

———. 2017. «Lebanon - EU Partnership - The Compact». <https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/system/files/2018-12/lebanon-compact.pdf>.

———. 2023. «Memorandum of Understanding between the EU and Tunisia». Text. European Commission - European Commission. 16 luglio 2023. https://ec.europa.eu/commission/presscorner/detail/en/ip_23_3887.

European Council. 2016. «EU-Turkey Statement, 18 March 2016». European Council. 18 marzo 2016. <https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2016/03/18/eu-turkey-statement/>.

European Union. 2023. «Ethiopia Job Compact Sector Reform and Performance Contract». Emergency Trust Fund for Africa. 19 dicembre 2023. https://trust-fund-for-africa.europa.eu/our-programmes/ethiopia-job-compact-sector-reform-and-performance-contract_en.

European Union, e Hashemite Kingdom of Jordan. 2014. «Joint Declaration Establishing a Mobility Partnership between the Hashemite Kingdom of Jordan and the European Union and Its Participating Member States». https://www.europarl.europa.eu/cmsdata/124061/20141009_joint_declaration_establishing_the_eu-jordan_mobility_partnership_en.pdf.

Fakhoury, Tamirace. 2019. «Multi-level governance and migration politics in the Arab world: the case of Syria's displacement». *Journal of Ethnic and Migration Studies* 45 (8): 1310–26. <https://doi.org/10.1080/1369183X.2018.1441609>.

FitzGerald, David. 2019. *Refuge beyond Reach: How Rich Democracies Repel Asylum Seekers*. New York, NY: Oxford University Press.

Freier, Luisa F., Nicholas R. Micinski, e Gerasimos Tsourapas. 2021. «Refugee Commodification: The Diffusion of Refugee Rent-Seeking in the Global South». *Third World Quarterly* 42 (11): 2747–66. <https://doi.org/10.1080/01436597.2021.1956891>.

Golesorkhi, Lara-Zuzan. 2020. «Gendered aid - The Jordan Compact and economic inclusion». *Geopolitics, Discrimination, Gender & Immigration*, 97–113.

Government of Germany, Government of Kuwait, Government of United Kingdom, e United Nations Secretary General. 2016. «Co-Host Declaration of the Supporting Syria and the Region Conference, London 2016». Dichiarazione finale. Londra: Supporting Syria and the region Conference. <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20180601145811/https://www.supportingsyria2016.com/news/co-hosts-declaration-of-the-supporting-syria-and-the-region-conference-london-2016/>.

Government of Jordan. 2016. «The Jordan Compact: A New Holistic Approach between the Hashemite Kingdom of Jordan and the International Community to Deal with the Syrian Refugee Crisis». Relief Web. 8 febbraio 2016. <https://reliefweb.int/report/jordan/jordan-compact-new-holistic-approach-between-hashemite-kingdom-jordan-and>.

Government of the Hashemite Kingdom of Jordan. 1997. «Agreement Between the Government of the Hashemite Kingdom of Jordan and the United Nations High Commissioner for Refugees». UN High Commissioner for Refugees (UNHCR). <https://www.refworld.org/legal/agreements/unhcr/1997/en/17770>.

Guazzone, Laura. 2016. *Storia contemporanea del Mondo arabo: i Paesi arabi dall'impero ottomano ad oggi*. Mondadori università.

Hartnett, Allison Spencer. 2018. «The Effect of Refugee Integration on Migrant Labor in Jordan». *Review of Middle East Studies* 52 (2): 263–82. <https://doi.org/10.1017/rms.2018.91>.

Huang, Cindy, e Kate Gough. 2019. «The Jordan Compact: Three Years on, Where Do We Stand?». Center For Global Development. 11 marzo 2019. <https://www.cgdev.org/blog/jordan-compact-three-years-on>.

Human Rights Watch. 2002. «“By invitation only”: Australian Asylum Policy». Vol. 14 n. 10 (C). Human Rights Watch. <https://www.hrw.org/reports/2002/australia/australia1202.pdf>.

———. 2014. «Not Welcome Jordan's Treatment of Palestinians Escaping Syria». United States of America: Human Rights Watch. <https://www.hrw.org/report/2014/08/07/not-welcome/jordans-treatment-palestinians-escaping-syria>.

International Organization for Migration. 2019. «Migrant». In *Glossary on Migration*, 236. Geneva: International Organization for Migration. https://publications.iom.int/system/files/pdf/iml_34_glossary.pdf.

International Rescue Committee. 2017a. «Evidence Based Policy Review: The Jordan Compact». <https://www.rescue.org/report/jordan-compact-evidence-based-policy-review-april-2017>.

———. 2017b. «In Search of Work - Creating Jobs for Syrian Refugees: A Case Study of the Jordan Compact». February 2017. Londra. <https://www.rescue.org/sites/default/files/document/1343/insearchofworkweb.pdf>.

———. 2018. «Still in Search of Work - Creating Jobs for Syrian Refugees: An Update on the Jordan Compact». Londra. <https://www.rescue.org/report/still-search-work-creating-jobs-syrian-refugees-update-jordan-compact>.

Inter-Sector Working Group. 2017. «Jordan Refugee Response Inter-Agency Coordination Briefing Kit». <https://data.unhcr.org/en/documents/download/60617>.

Kabir, Raiyan, e Jeni Klugman. 2019. «Unlocking Refugee Women’s Potential | International Rescue Committee (IRC)». Georgetown Institute for Women, Peace and Security (GIWPS) and International Rescue Committee. <https://www.rescue.org/report/rescueworks-unlocking-refugee-womens-potential>.

Kattaa, Maha, e Nathalie Both. 2023. «Impact of Refugees’ Participation in the Labour Market on Decent Work and Social Cohesion: Examples and Evidence from Two ILO Programmes in Jordan». Humanitarian Exchange Magazine 83 (11). <https://odihpn.org/publication/impact-of-refugees-participation-in-the-labour-market-on-decent-work-and-social-cohesion-examples-and-evidence-from-two-ilo-programmes-in-jordan/>.

Kelberer, Victoria. 2017a. «Negotiating Crisis: International Aid and Refugee Policy in Jordan». Middle East Policy 24 (4): 148–65. <https://doi.org/10.1111/mepo.12313>.

———. 2017b. «The Work Permit Initiative for Syrian Refugees in Jordan: Implications for Policy and Practice». Boston Consortium for Arab Region Studies and the United Nations High Commissioner for Refugees Policy Paper, febbraio, 39.

Krafft, Caroline, Maia Sieverding, Nasma Berri, Caitlyn Keo, e Mariam Sharpless. 2022. «Education Interrupted: Enrollment, Attainment, and Dropout of Syrian Refugees in Jordan». Journal of Development Studies 58 (9): 1874–92. <https://doi.org/10.1080/00220388.2022.2075734>.

Lavenex, Sandra. 2016. «Multilevelling EU External Governance: The Role of International Organizations in the Diffusion of EU Migration Policies». *Journal of Ethnic and Migration Studies* 42 (4): 554–70. <https://doi.org/10.1080/1369183X.2015.1102047>.

Leenders, Reinoud. 2012. «Collective Action and Mobilization in Dar’*a*: An Anatomy of the Onset of Syria’s Popular Uprising». *Mobilization* 17 (dicembre):419–34. <https://doi.org/10.17813/maiq.17.4.gj8km668p18611hj>.

Lenner, Katharina, e Lewis Turner. 2019. «Making Refugees Work? The Politics of Integrating Syrian Refugees into the Labor Market in Jordan». *Middle East Critique* 28 (1). <https://doi.org/10.1080/19436149.2018.1462601>.

Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC. 2015a. «Funding Status for Jordan Response Plan 2015». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/Files/FU%20-2015%20FINAL.pdf>.

———. 2015b. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis». http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP_Full%20Document_ENG2015.pdf.

———. 2015c. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2015: Executive Summary». Ministry of Planning and International Cooperation. http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP_Executive_Summary_ENG2015.pdf.

———. 2016a. «Funding Status for Jordan Response Plan 2016». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/Files/FS2016.pdf>.

———. 2016b. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2016-2018». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2016.pdf>.

———. 2016c. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2016-2018: Executive Summary». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRPExecutiveSummaryFinal2016.pdf>.

———. 2017. «Funding Status for Jordan Response Plan 2017». Ministry of Planning and International Cooperation. [http://www.jrp.gov.jo/Files/JRPFinancialUpdate\(year2017\).pdf](http://www.jrp.gov.jo/Files/JRPFinancialUpdate(year2017).pdf).

- . 2018a. «Foreign Assistance Committed to Jordan in FY 2018». Ministry of Planning and International Cooperation. https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/foreign_assistance_fy_2018.pdf.
- . 2018b. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2018-2020». Ministry of Planning and International Cooperation. http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2018_2020.pdf.
- . 2019a. «Funding Status for Jordan Response Plan 2018». Ministry of Planning and International Cooperation. [http://www.jrp.gov.jo/Files/JRPFinancialUpdate\(Year2018\).pdf](http://www.jrp.gov.jo/Files/JRPFinancialUpdate(Year2018).pdf).
- . 2019b. «Funding Status for Jordan Response Plan 2019». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/files/19-08-2021-2019.pdf>.
- . 2019c. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2019». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP2019PlanFinal.pdf>.
- . 2020a. «Funding Status for Jordan Response Plan 2020». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/files/10092020.pdf>.
- . 2020b. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2020-2022». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/Files/JRP%202020-2022%20web.pdf>.
- . 2021a. «Foreign Assistance Committed to Jordan: Report 2021». Ministry of Planning and International Cooperation. https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/foreign_assistance_report_fy_2021-0.pdf.
- . 2021b. «Foreign Assistance Report for 2022». Ministry of Planning and International Cooperation. https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/english-report-0.pdf.
- . 2021c. «Funding Status for Jordan Response Plan 2021». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/files/FinalFund2021.pdf>.
- . 2021d. «Funding Status for Jordan Response Plan 2022». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/files/2020Updated.pdf>.
- . 2021e. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis 2021». Ministry of Planning and International Cooperation. <http://www.jrp.gov.jo/files/NewNarrat.pdf>.

———. 2023a. «Funding Status for Jordan Response Plan 2023». Ministry of Planning and International Cooperation. http://www.jrp.gov.jo/Files/final_2023.pdf.

———. 2023b. «Jordan Response Plan for the Syria Crisis: 2023 Update». Ministry of Planning and International Cooperation. https://www.mop.gov.jo/EBV4.0/Root_Storage/AR/EB_List_Page/JRP_2023_Narrative_Summary.pdf.

Morris, Julia, Cayce Pack, Sofie Hubbard Warshafsky, Emma Letcher, Tasnia Mir, Shyamoli Patil-Gupta, Joelle Peikes, et al. s.d. «Manufacturing Landscapes: The Politics and Practices of the Jordan Refugee Compact», 19.

Olwan, Mohamed, e Ahmad Shiyab. 2012. «Forced Migration of Syrians to Jordan: An Exploratory Study». 2012/06. Migration Policy Centre. Badia Fiesolana, San Domenico di Fiesole (FI): Robert Schuman Centre for Advanced Studies. <https://cadmus.eui.eu/bitstream/handle/1814/23502/MPC-RR-2012-06.pdf?sequence=1&isAllowed=y>.

Openpolis. 2023. «La detenzione nei Cpr alimenta il circolo vizioso dell'irregolarità». Openpolis (blog). 21 aprile 2023. <https://www.openpolis.it/la-detenzione-nei-cpr-alimenta-il-circolo-vizioso-dellirregolarita/>.

Paciello, Maria Cristina. 2010. *Introduzione all'economia del mondo arabo*. Roma: Nuova Cultura.

Parker-Magyar, Elizabeth. 2024. «Refugee Commodification and Syrian Integration into Jordan's Public Schools». Project on Middle East Political Science, *The Politics of Migration and Refugee Rentierism in the Middle East*, marzo, 8–15.

Peters, Anne Mariel, e Pete W. Moore. 2009. «Beyond Boom and Bust: External Rents, Durable Authoritarianism, and Institutional Adaptation in the Hashemite Kingdom of Jordan». *Studies in Comparative International Development* 44 (3): 256–85. <https://doi.org/10.1007/s12116-009-9053-0>.

Regional Inter-agency Coordination Platform - R4Regional Inter-agency Coordination Platform - R4V. 2023. «RMNA 2023: REFUGEE AND MIGRANT NEEDS ANALYSIS». Inter-Agency Coordination Platform for Refugees and Migrants from Venezuela. <https://rmp.r4v.info/rmna2023/>.

Repubblica Italiana, e Stato della Libia. 2017. «Memorandum d'intesa sulla cooperazione nel campo dello sviluppo, del contrasto all'immigrazione illegale, al traffico di esseri umani, al contrabbando e

sul rafforzamento della sicurezza delle frontiere tra lo Stato della Libia e la Repubblica Italiana». <https://www.governo.it/sites/governo.it/files/Libia.pdf>.

Ross, Michael L. 2001. «Does Oil Hinder Democracy?» *World Politics* 53 (3): 325–61.

Salameh, Mohammed Torki Bani, Walid Khalid Abudalbouh, e Raya Farid Al-Silwani. 2020. «The Socio-Political Implications of the Syrian Refugee Crisis on Jordan: 2011-2018». *Journal of Politics and Law* 13 (1): p89. <https://doi.org/10.5539/jpl.v13n1p89>.

Salemi, Colette, Jay A. Bowman, e Jennifer Compton. 2018. «Services for Syrian Refugee Children and Youth in Jordan: Forced Displacement, Foreign Aid and Vulnerability». Working Paper 1188. Economic Research Forum. <https://erf.org.eg/publications/services-for-syrian-refugee-children-and-youth-in-jordan-forced-displacement-foreign-aid-and-vulnerability/>.

Seeley, Nicholas. 2010. «The Politics of Aid to Iraqi Refugees in Jordan». MERIP. 20 settembre 2010. <https://merip.org/2010/09/the-politics-of-aid-to-iraqi-refugees-in-jordan/>.

Shibli, Rabih, Carmen Geha, Sabiha Senyücel Gündoğar, e Gülşah Dark. 2018. «Exploring Refugee Movements in the Middle East Regional Context: Responses to the Syrian Crisis in Lebanon and Turkey». *MENARA Working Papers*, 28, , dicembre. <https://www.iai.it/en/pubblicazioni/exploring-refugee-movements-middle-east-regional-context-responses-syrian-crisis>.

Staton, Bethan. 2018. «A Compact for Syrian Refugee Women?» *The Cairo Review of Global Affairs*, fasc. 30 (agosto), 72–81.

Tamkeen for Legal Aid and Human Rights. 2021. «Syrian Refugees and Social Security in Jordan». Amman: Tamkeen for Legal Aid and Human Rights. <https://dashboard.tamkeen-jo.org/wp-content/uploads/2024/01/Syrian-refugees-and-Social-Security-in-Jordan.pdf>.

———. 2023. «Work Permits: Barriers and Difficulties for Refugees». <https://dashboard.tamkeen-jo.org/wp-content/uploads/2023/04/Work-permits-Barriers-and-Difficulties-for-Refugees.pdf>.

Tawakkol, Lama, e Susanne Soederberg. 2020. «The Humanitarian-Development Nexus and the Jordan Compact: Tensions and Trajectories in Global Capitalism». *Journal Fur Entwicklungspolitik* 36 (4): 129–54.

Tsourapas, Gerasimos. 2018. «Labor Migrants as Political Leverage: Migration Interdependence and Coercion in the Mediterranean». *International Studies Quarterly* 62 (2): 383–95. <https://doi.org/10.1093/isq/sqx088>.

———. 2019a. «Researching Syrian Refugees in Jordan and the Rise of Refugee Rentierism». CBRL (blog). 20 novembre 2019. <https://cbrl.ac.uk/research-blog/researching-syrian-refugees-in-jordan-and-the-rise-of-refugee-rentierism/>.

———. 2019b. «The Syrian Refugee Crisis and Foreign Policy Decision-Making in Jordan, Lebanon, and Turkey». *Journal of Global Security Studies* 4 (4): 464–81. <https://doi.org/10.1093/jogss/ogz016>.

———. 2021. «The perils of refugee rentierism in the post-2011 Middle East». *DOMES: Digest of Middle East Studies* 30 (4): 251–55. <https://doi.org/10.1111/dome.12252>.

———. 2022. «The Jordan Compact». MAGYC (MigrAtion Governance and AsYlum Crises). https://www.magyc.uliege.be/upload/docs/application/pdf/2022-05/d.2.6_v3_april2022.pdf.

Turner, Lewis. 2015. «Explaining the (Non-)Encampment of Syrian Refugees: Security, Class and the Labour Market in Lebanon and Jordan». *Mediterranean Politics* 20 (3): 386–404. <https://doi.org/10.1080/13629395.2015.1078125>.

———. 2023. «Who Is a Refugee in Jordan? Hierarchies and Exclusions in the Refugee Recognition Regime». *Journal of Refugee Studies* 36 (4): 877–96. <https://doi.org/10.1093/jrs/fead083>.

UN General Assembly. 1951. «Convention Relating to the Status of Refugees». In , Treaty Series, 189:137. Geneva. <https://www.refworld.org/docid/3be01b964.html>.

———. 1967. «Protocol Relating to the Status of Refugees». In , Treaty Series, 606:267. New York, NY: United Nations. <https://www.refworld.org/docid/3ae6b3ae4.html>.

UNDP, The Hashemite Kingdom of Jordan, Economic & Social Council of Jordan, e AECID. 2013. «The Informal Sector in the Jordanian Economy». <https://www.esc.jo/Documents/39e8ce0d-d43e-41a1-a1f6-d23decdb13e6.pdf>.

UNHCR. 2018. «Submission by the United Nations High Commissioner for Refugees For the Office of the High Commissioner for Human Rights' Compilation Report Universal Periodic Review: Jordan». UN High Commissioner for Refugees (UNHCR), 3rd Cycle. <https://www.refworld.org/policy/upr/unhcr/2018/en/121468>.

United Nations. 2018. Global Compact on Refugees. New York: United Nations.
<https://www.unhcr.org/media/global-compact-refugees-booklet>.

World Bank. 2018. «PROGRAM-FOR-RESULTS INFORMATION DOCUMENT (PID)».
<https://documents1.worldbank.org/curated/en/580241499855149882/pdf/PID.pdf>.

Sitografia

Abaza, Jihad. 2016. «Egyptian Workers Face Clampdown in Jordan as Syrians Join Labour Market». Middle East Eye. 4 dicembre 2016. <https://www.middleeasteye.net/features/egyptian-workers-face-clampdown-jordan-syrians-join-labour-market>.

Al Jazeera. 2018a. «Venezuela's Crisis Explained from the Beginning». Al Jazeera. 23 marzo 2018. <https://www.aljazeera.com/features/2018/3/23/venezuelas-crisis-explained-from-the-beginning>.

———. 2018b. «Venezuela's Exodus: Forced to Flee». Al Jazeera. 15 settembre 2018. <https://www.aljazeera.com/program/in-the-field/2018/9/15/venezuelas-exodus-forced-to-flee>.

———. 2018c. «What Is Venezuela's New Petro Cryptocurrency?». Al Jazeera. 23 marzo 2018. <https://www.aljazeera.com/economy/2018/3/23/what-is-venezuelas-new-petro-cryptocurrency>.

Ammon News. 2016. «Gov't spokesman urges international community to shoulder its responsibilities towards refugees | Jordan News | Ammon News». 1 febbraio 2016. <https://en.ammonnews.net/article/30232#.VscRNsftLsO>.

Amnesty International. 2017. «The EU-Turkey Deal: Europe's Year of Shame». Amnesty International. 20 marzo 2017. <https://www.amnesty.org/en/latest/news/2017/03/the-eu-turkey-deal-europes-year-of-shame/>.

Azzeh, Leila. 2017. «Unifying Guest Worker Fees Could Be Harmful for Agriculture Sector, Labourers, Activists Warn». Jordan Times. 25 gennaio 2017. <https://jordantimes.com/news/local/unifying-guest-worker-fees-could-be-harmful-agriculture-sector-labourers-activists-warn>.

Baczynska, Gabriela, Orhan Coskun, Tom Henegan, Michele Kambas, e Paul Taylor. 2016. «Turkey's Erdogan Threatened to Flood Europe with Migrants: Greek Website». Reuters, 8 febbraio 2016, sez. World. <https://www.reuters.com/article/idUSKCN0VH1R0/>.

Ben Kridis, Bouthaina. 2021. «The Jordan Compact: A Model for Burden-Sharing in the Refugee Crisis». Refugee Law Initiative Blog. 17 maggio 2021. <https://rli.blogs.sas.ac.uk/2021/05/17/the-jordan-compact-a-model-for-burden-sharing-in-the-refugee-crisis/>.

Bhalla, Nita. 2019. «Ethiopia Allows Almost 1 Million Refugees to Leave Camps and Work». Reuters, 17 gennaio 2019, sez. World. <https://www.reuters.com/article/idUSKCN1PB2QG/>.

Clayton, Jonathan, e Holland Hereward. 2015. «Over One Million Sea Arrivals Reach Europe in 2015». UNHCR. 30 dicembre 2015. <https://www.unhcr.org/news/stories/over-one-million-sea-arrivals-reach-europe-2015>.

Consiglio europeo. 2016. «Alla conferenza di Londra l'UE promette per i siriani oltre 3 miliardi di EUR nel 2016». Comunicato stampa. Consiglio dell'Unione Europea. 4 febbraio 2016. <https://www.consilium.europa.eu/it/press/press-releases/2016/02/04/eu-pledge-for-syrians/>.

———. 2023. «I flussi migratori lungo la rotta del Mediterraneo centrale». Consiglio dell'Unione Europea. 30 agosto 2023. <https://www.consilium.europa.eu/it/policies/eu-migration-policy/central-mediterranean-route/>.

Deutsche Welle. 2018. «The EU-Turkey refugee agreement: A review». Deutsche Welle. 18 marzo 2018. <https://www.dw.com/en/the-eu-turkey-refugee-agreement-a-review/a-43028295>.

Doucet, Lyse. 2016. «Syria Conflict: Jordanians “at Boiling Point” over Refugees». BBC News, 2 febbraio 2016, sez. Middle East. <https://www.bbc.com/news/world-middle-east-35462698>.

Dunmore, Charlie. 2016. «Work Permit Boost Gives Hope to Syrian Refugees in Jordan». UNHCR US. 19 aprile 2016. <https://www.unhcr.org/us/news/news/work-permit-boost-gives-hope-syrian-refugees-jordan>.

Dupire, Camille. 2017. «Jordanian labour market suffers from ‘abundant’ foreign workforce - study». The Jordan Times. 5 ottobre 2017. <https://www.jordantimes.com/news/local/jordanian-labour-market-suffers-abundant%E2%80%99-foreign-workforce-%E2%80%94-study>.

European Commission. 2023a. «EU Support to Refugees in Türkiye». 11 dicembre 2023. https://neighbourhood-enlargement.ec.europa.eu/enlargement-policy/turkiye/eu-support-refugees-turkiye_en.

———. 2023b. «Kenya - European Commission». European Civil Protection and Humanitarian Aid Operations. 2023. https://civil-protection-humanitarian-aid.ec.europa.eu/where/africa/kenya_en.

———. 2024. «Rules of origin | Access2Markets». 2024. <https://trade.ec.europa.eu/access-to-markets/en/content/rules-origin-0>.

European Council on Refugees and Exiles. 2024. «EU External Partners: Member States Push for Outsourcing of Migration Procedures to Third Countries — EU Signs € 1 Billion Migration Deal with

Lebanon — Tunisian Authorities Expel Hundreds of Migrants to Border with Algeria — Migrants Released from Detention in Libya | European Council on Refugees and Exiles (ECRE)». European Council on Refugees and Exiles. 10 maggio 2024. <https://ecre.org/eu-external-partners-member-states-push-for-outsourcing-of-migration-procedures-to-third-countries-%e2%80%95-eu-signs-e-1-billion-cash-for-migrants-deal-with-lebanon-%e2%80%95-tunis/>.

Garlick, Madeline. 2015. «The Potential and Pitfalls of Extraterritorial Processing of Asylum Claims». Migration Policy Institute. 30 marzo 2015. <https://www.migrationpolicy.org/news/potential-and-pitfalls-extraterritorial-processing-asylum-claims>.

Ghazal, Mohammad. 2016. «Population Stands at around 9.5 Million, Including 2.9 Million Guests». The Jordan Times, 30 gennaio 2016. <https://jordantimes.com/news/local/population-stands-around-95-million-including-29-million-guests>.

Glasser, Susan B. 2017. «Saad Hariri: The Full Transcript». POLITICO Magazine. 31 luglio 2017. <https://politi.co/2XG0b9d>.

Global Concessional Financing Facility. 2023. «Global Concessional Financing Facility - GCFF». Global Concessional Financing Facility. 18 dicembre 2023. <https://www.globalcff.org/>.

———. 2024. «About Us - GCFF». Global Concessional Financing Facility (blog). 2024. <https://www.globalcff.org/about-us/>.

Glubb, Sarah. 2019. «Global Donors Pledge \$1.8bn as Jordan Goes through Economic Transition». Arab News. 3 marzo 2019. <https://www.arabnews.com/node/1460461/business-economy>.

Gogou, Kondylia. 2017. «E.U.-Turkey Deal Hinges on Fate of Syrian Locked Up on Lesbos: Amnesty». Refugees. 20 marzo 2017. <https://deeply.thenewhumanitarian.org/refugees/community/2017/03/20/e-u-turkey-deal-hinges-on-fate-of-syrian-locked-up-on-lesbos-amnesty.html>.

Harding, Luke, Philip Oltermann, e Nicholas Watt. 2015. «Refugees Welcome? How UK and Germany Compare on Migration». The Guardian, 2 settembre 2015, sez. World news. <https://www.theguardian.com/world/2015/sep/02/refugees-welcome-uk-germany-compare-migration>.

Hassan, Hanine. 2014. «Cyber City in Jordan: The Epitome of Palestine Refugees' Despair and Legal Limbo». BADIL Resource Center for Palestinian Residency and Refugee Rights. 2014. <https://badil.org/publications/al-majdal/issues/items/1613.html>.

Human Rights Watch. 2016. «Lebanon: Residency Rules Put Syrians at Risk - Year After Adoption, Requirements Heighten Exploitation, Abuse». Human Rights Watch. 12 gennaio 2016. <https://www.hrw.org/news/2016/01/12/lebanon-residency-rules-put-syrians-risk>.

Ibáñez Prieto, Ana V. 2018. «108,000 work permits issued for Syrian refugees since onset of crisis | Jordan Times». The Jordan Times. 13 agosto 2018. <http://www.jordantimes.com/news/local/108000-work-permits-issued-syrian-refugees-onset-crisis>.

International Labour Organization. 2021. «Supporting Syrian refugees' access to the formal labour market in Jordan through flexible work permits, recognition of prior learning and employment services». United Nations Department of Economic and Social Affairs. 31 dicembre 2021. <https://sdgs.un.org/partnerships/supporting-syrian-refugees-access-formal-labour-market-jordan-through-flexible-work>.

———. 2024. «Unemployment Rate - Jordan». ILOSTAT Data Explorer. 2024. https://rshiny.ilo.org/dataexplorer25/?lang=en&segment=indicator&id=UNE_DEAP_SEX_AGE_RT_A&ref_area=JOR&_gl=1*_lsc3is*_ga*MjA2MDM0Nzk4OS4xNzE1MzI2NjYy*_ga_1MGT4WT12L*MTcxNTMyNjY2MS4xLjEuMTcxNTMyNjY3MC41MS4wLjA.

International Trade Administration. 2024. «Qualifying Industrial Zones». International Trade Administration - USA. 2024. <https://www.trade.gov/qualifying-industrial-zones>.

Kibicho, Karanja. 2016. «Kenyan Minister: I'm Shutting the World's Biggest Refugee Camp». The Independent. 10 maggio 2016. <https://www.independent.co.uk/voices/as-the-kenyan-minister-for-national-security-here-s-why-i-m-shutting-the-world-s-biggest-refugee-camp-a7020891.html>.

King Abdullah II. 2016. Interview with His Majesty King Abdullah II | King Abdullah II Official Website. <https://kingabdullah.jo/en/interviews/interview-his-majesty-king-abdullah-ii-2>.

Kirişci, Kemal, e Jessica Brandt. 2019. «A Refugee Compact for Turkey?» Brookings. 5 febbraio 2019. <https://www.brookings.edu/articles/a-refugee-compact-for-turkey/>.

Krafft, Caroline, e Mariam Sharpless. 2018. «Syrian Refugees: Limited Participation in Jordan's Labour Force». Economic Research Forum (ERF). 7 maggio 2018. <https://theforum.erf.org.eg/2018/05/07/syrian-refugees-limited-participation-jordans-labour-force/>.

Laub, Zachary. 2023. «Syria's War and the Descent Into Horror». Council on Foreign Relations. 14 febbraio 2023. <https://www.cfr.org/article/syrias-civil-war>.

Mahecic, Andrej. 2016. «London Syria Conference: World Leaders Urged to Help Syrians». UNHCR. 3 febbraio 2016. <https://www.unhcr.org/news/stories/london-syria-conference-world-leaders-urged-help-syrians>.

Ministry of Planning and International Cooperation - MoPIC. 2016. «The Jordan Response Platform for the Syria Crisis». 2016. <http://www.jrp.gov.jo/about.html>.

———. 2023. «The Jordan Response Plan for the Syria Crisis». The Jordan Response Plan for the Syria Crisis. 2023. <http://www.jrp.gov.jo/>.

———. 2024. «Foreign Assistance». 2024. https://mop.gov.jo/EN/Pages/Foreign_Assistance.

No Lost Generation. 2024. «Who We Are - No Lost Generation». 2024. <https://www.nolostgeneration.org/who-we-are>.

Okiror, Samuel. 2018a. «Inquiry Finds Refugee Numbers Were Exaggerated by 300,000 in Uganda». The Guardian, 30 ottobre 2018, sez. Global development. <https://www.theguardian.com/global-development/2018/oct/30/inquiry-finds-refugee-numbers-exaggerated-in-uganda>.

———. 2018b. «'They Exaggerated Figures': Ugandan Aid Officials Suspended over Alleged Fraud». The Guardian, 8 febbraio 2018, sez. Global development. <https://www.theguardian.com/global-development/2018/feb/08/they-exaggerated-figures-uganda-aid-officials-suspended-over-alleged-fraud>.

Openpolis. 2023. «Il memorandum Ue-Tunisia mette a rischio i diritti dei migranti». Openpolis. 28 luglio 2023. <https://www.openpolis.it/il-memorandum-ue-tunisia-mette-a-rischio-i-diritti-dei-migranti/>.

Perry, Tom. 2017. «Lebanon near "breaking Point" over Syrian Refugee Crisis - PM Hariri». Reuters. 31 aprile 2017. <https://www.reuters.com/article/us-mideast-crisis-syria-lebanon/lebanon-near-breaking-point-over-syrian-refugee-crisis-pm-hariri-idUSKBN1722JM/>.

Proceso de Quito. 2024a. «Member States | Proceso de Quito». 2024. <https://www.procesodequito.org/en/member-states>.

———. 2024b. «Timeline | Proceso de Quito». Proceso de Quito. 2024. <https://www.procesodequito.org/en/timeline>.

———. 2024c. «What We Do? | Proceso de Quito». Proceso de Quito. 2024. <https://www.procesodequito.org/en/what-we-do>.

R4V. 2023a. «Home | R4V». Interagency Coordination Platform for Refugees and Migrants from Venezuela. 2023. <https://www.r4v.info/en>.

———. 2023b. «Regional Refugee and Migrants Needs Analysis». RMRP. 2023. <https://rmp.r4v.info/rmna2023/>.

———. 2024. «Regional Refugee and Migrants Response Plan». RMRP. 2024. <https://rmp.r4v.info/>.

———. s.d. «Refugees and Migrants from Venezuela | R4V». Consultato 21 gennaio 2024. <https://www.r4v.info/en/refugeeandmigrants>.

Reuters. 2015. «WFP to Cut Food Vouchers for Syrian Refugees in Jordan and Lebanon». The Guardian, 1 luglio 2015, sez. World news. <https://www.theguardian.com/global-development/2015/jul/01/syria-refugees-food-vouchers-cut-lebanon-jordan-wfp-un>.

Robinson, Kali. 2022. «What Is the Kafala System?» Council on Foreign Relations. 18 novembre 2022. <https://www.cfr.org/background/what-kafala-system>.

Shaw, Craig, e Zeynep Şentek. 2018. «Turkey Raw Deal - What Happened to the Billions That Brussels Pledged to Turkey to Keep Refugees out of the EU?» The Black Sea. 30 aprile 2018. <https://theblacksea.eu/stories/billions-for-borders/raw-deal/>.

«Supporting Syria 2016». 2016. Supporting Syria and the Region. febbraio 2016. <https://webarchive.nationalarchives.gov.uk/ukgwa/20180601145749/https://www.supportingsyria2016.com/#>.

Tamkeen for Legal Aid and Human Rights. 2021. «Syrian Refugees and Social Security in Jordan». Amman: Tamkeen for Legal Aid and Human Rights. <https://dashboard.tamkeen-jo.org/wp-content/uploads/2024/01/Syrian-refugees-and-Social-Security-in-Jordan.pdf>.

Tayseer, Rana. 2024. «Syrian Refugee Crisis Worsening Due to Decline in Funding – Experts». Jordan Times, 29 febbraio 2024. <https://jordantimes.com/news/local/syrian-refugee-crisis-worsening-due-decline-funding-%E2%80%93-experts>.

The Hashemite Kingdom of Jordan. 1973. Residence and Foreigners' Affairs Law. <https://www.refworld.org/docid/3ae6b4ed4c.html>.

The Jordan Times. 2019. «London Initiative Triggers Jordan-World Partnership — Communiqué». Jordan Times. 2 marzo 2019. <https://jordantimes.com/news/local/london-initiative-triggers-jordan-world-partnership-%E2%80%94-communiqu%C3%A9>.

The World Bank. s.d. «Concessional Financing Facility Funds Projects to Support Refugees and Host Communities Impacted by the Syrian Crisis». Text/HTML. World Bank. Consultato 5 gennaio 2024. <https://www.worldbank.org/en/news/press-release/2016/07/28/concessional-financing-facility-funds-projects-to-support-refugees>.

Traynor, Ian. 2010. «EU Keen to Strike Deal with Muammar Gaddafi on Immigration». The Guardian, 1 settembre 2010, sez. World news. <https://www.theguardian.com/world/2010/sep/01/eu-muammar-gaddafi-immigration>.

Tsourapas, Gerasimos. 2019. «How Migration Deals Lead to Refugee Commodification». The New Humanitarian. 13 febbraio 2019. <https://deeply.thenewhumanitarian.org/refugees/community/2019/02/13/how-migration-deals-lead-to-refugee-commodification.html>.

Turner, Lewis. 2019. «Three Years of the Jordan Compact: The (Gendered) Challenges of Providing Work Permits for Syrian Refugees». LES: The London School of Economics and Political Science. Middle East Centre (blog). 12 luglio 2019. <https://blogs.lse.ac.uk/mec/2019/07/12/three-years-of-the-jordan-compact-the-gendered-challenges-of-providing-work-permits-for-syrian-refugees/>.

UNHCR. 2016a. «Access to Jobs Improving for Syrian Refugees in Jordan». UNHCR. 19 aprile 2016. <https://www.unhcr.org/news/briefing-notes/access-jobs-improving-syrian-refugees-jordan>.

———. 2016b. «Jordan - 2016 Year-End Report - Population Trends». Global Focus. 2016. <https://reporting.unhcr.org/jordan-2016-year-end-report-population-trends>.

———. 2016c. «Refugee Status Determination». Refworld. 31 maggio 2016. <https://www.refworld.org/reference/annualreport/unhcr/2016/en/112071>.

- . 2016d. «Registered Syrians in Jordan». Jordan: UNHCR. <https://data.unhcr.org/en/documents/details/52802>.
- . 2022a. «Global Report 2022». Global Focus. 2022. <https://reporting.unhcr.org/global-report-2022>.
- . 2022b. «Syria Situation - Global Report 2022». Global Focus. 2022. <https://reporting.unhcr.org/syria-situation-global-report-2022>.
- . 2023a. «Forced Displacement Flow Dataset». UNHCR Refugee Statistics. ottobre 2023. <https://www.unhcr.org/refugee-statistics/insights/explainers/forcibly-displaced-flow-data.html>.
- . 2023b. «Over 4 Million Venezuelan Refugees and Migrants Struggle to Meet Basic Needs across the Americas». UNHCR. 12 settembre 2023. <https://www.unhcr.org/news/press-releases/over-4-million-venezuelan-refugees-and-migrants-struggle-meet-basic-needs>.
- . 2023c. «Prima Facie Approach to Recognition of Refugee Status». UNHCR. 6 dicembre 2023. <https://emergency.unhcr.org/protection/legal-framework/prima-facie-approach-recognition-refugee-status>.
- . 2023d. «Venezuela Situation - Fact Sheet». <https://data.unhcr.org/en/documents/details/104647>.
- . 2024a. «Budget and Expenditure». Global Focus. 2024. <https://reporting.unhcr.org/dashboards/budget-and-expenditure>.
- . 2024b. «Donor Ranking». Global Focus. 2024. <https://reporting.unhcr.org/donors/donor-ranking>.
- . 2024c. «Operational Data Portal - Jordan». Operational Data Portal. 2024. <https://data.unhcr.org/en/country/jor>.
- . 2024d. «Situation: Syria Regional Refugee Response». Operational Data Portal. 2024. <https://data.unhcr.org/en/situations/syria>.
- . 2024e. «Syria Emergency». UNHCR US. 2024. <https://www.unhcr.org/us/emergencies/syria-emergency>.

———. 2024f. «The Global Compact on Refugees». UNHCR. 2024. <https://www.unhcr.org/about-unhcr/who-we-are/global-compact-refugees>.

———. 2024g. «Uganda: Overview of Refugees and Asylum Seekers». Global Focus. 5 gennaio 2024. <https://reporting.unhcr.org/uganda-overview-refugees-and-asylum-seekers-6683>.

UNHCR Italia. 2016. «2015: L'ANNO DELLA CRISI DEI RIFUGIATI IN EUROPA». UNHCR Italia. 27 gennaio 2016. <https://www.unhcr.org/it/notizie-storie/storie/2015-lanno-della-crisi-dei-rifugiati-in-europa/>.

UNHCR Jordan. 2024. «Refugee Camps». UNHCR Jordan. 2024. <https://www.unhcr.org/jo/refugee-camps>.

UNRWA. 2024. «Where We Work - Jordan». UNRWA. 2024. <https://www.unrwa.org/where-we-work/jordan>.

Vandvik, Bjarte. 2010. «The EU's Dubious Refugee Deal». The Guardian, 20 ottobre 2010, sez. Opinion. <https://www.theguardian.com/commentisfree/2010/oct/20/eu-refugee-libya-gaddafi>.

Welsh, Teresa. 2018. «Venezuela Crisis Is “on the Scale of Syria,” UNHCR Says». Devex. 19 settembre 2018. <https://www.devex.com/news/sponsored/venezuela-crisis-is-on-the-scale-of-syria-unhcr-says-93465>.

World Vision Kenya. 2016. «NGOs Urge Government of Kenya to Reconsider Intended Closure of Refugee Camps». World Vision Kenya. 10 maggio 2016. <https://www.wvi.org/pressrelease/ngos-urge-government-kenya-reconsider-intended-closure-refugee-camps>.

Fonti in lingua araba

Al-Bank ad-Dūalī. 2016. «Barnāmiġ tashīlāt at-tamūl īamūl mašrū`aīn li-musānada al-lāġi`īn ūa al-muġtama`āt al-muḍīfa āllatī ta`ātarat bi-l-`āzma as-sūrīa». World Bank, 29 luglio 2016. <https://www.albankaldawli.org/ar/news/press-release/2016/07/28/concessional-financing-facility-funds-projects-to-support-refugees>.

Al-ḥuṭṭa al-`iqlīmīa li-l-laġi`īn ūa ta`zīz al-qudra `ala mūāġaha al-`azma. 2015. «3RP: Al-ḥuṭṭa al-`iqlīmīa li-lāġi`īn ūa ta`zīz `ala mūāġahat al-`āzmāt 2015-2016 – Istiġābatan li-l-`āzma as-sūrīa: At-taqrīr as-sanaūī li-`ām 2015». Taqrīr as-sanaūī li-`ām 2015. 3RP Joint-Secretariat. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/3rp-regional-refugee-and-resilience-plan-2015-2016-response-syria-crisis>.

———. 2016. «Nazra `amma: ḥuṭṭa al-istiġābā al-`insania fī Sūrīa li-`ām 2016 ūa al-ḥuṭṭa al-`iqlīmīa li-lāġi`īn ūa aṣ-ṣumūd 2015-2016». OCHA. <https://reliefweb.int/report/syrian-arab-republic/overview-2016-syria-humanitarian-response-plan-2016-2017-regional>.

Al-Mamlaka al-`Urdūnīa al-Ḥašāmīa. 2019a. «Mubādīra Lundun 2019 - Taṣrīḥ ar-ri`āsa al-muṣṭaraka». In _____, _____, _____ 7. _____ Lundun. https://assets.publishing.service.gov.uk/media/5c7e6e1ee5274a3f8464b002/_____-_____-2019.docx.

———. 2024. «Ūizārat at-Taḥṭīṭ ūa at-Ta`āun ad-Dūālī». 2024. <https://mop.gov.jo/Default/Ar>.

———. s.d. Al-dustūr al-`urdunī. Consultato 9 giugno 2024. <https://www.refworld.org/legal/legislation/natlegbod/1952/en/14923>.

Al-Mamlaka al-`Urdūnīa al-Ḥašāmīa, Ḥukūma al-mamlaka al-mutaḥīda. 2019b. «Mubādīra Lundun 2019 - Taṣrīḥ ar-ri`āsa al-muṣṭarika». <https://www.gov.uk/government/publications/jordan-growth-and-opportunity-the-london-initiative-2019-co-chairs-statement.ar>.

Aṣ-ṣarāīra, Rānīa. 2016. «Milaf tašġīl as-sūrīn fī-l-`Urdun min `āulaūīāt Mū`attamir Lundun li-l-mānaḥīn». Ġarīda al-ġadd. 23 gennaio 2016. <https://alghad.com/story/534517>.

Human Rights Watch. 2016. «Šurūṭ Al-`iqāma Ta`arruḍ al-Laġi`īn as-Sūrīn Fī Lubnān Li-l-Ḥaṭr. Ba`d `iqrārha Bi-`ām, Tuṣa`ad al-Istiġlal Ūa al-`intihākāt». Human Rights Watch. 12 gennaio 2016. <https://www.hrw.org/news/2016/01/12/lebanon-residency-rules-put-syrians-risk>.

Ūizārat at-taḥṭīṭ ūa at-ta‘āun ad-dūalī. 2015. «Ḥuṭṭa al-istiġāba al-‘urdunīa li-l-‘azma as-sūrīa: al-mulahḥaṣ at-tanfīdī 2015». Ūizārat at-taḥṭīṭ ūa at-ta‘āun ad-dūalī.

———. 2019. «Taqrīr al-musā‘adāt al-ḥāriġīa al-muta‘āqid ‘alaīhā ūa al-multazim fihā li-l-‘ām 2019». Ūizārat at-taḥṭīṭ ūa at-ta‘āun ad-dūalī. https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/foreign_assistance_arabic_2019.pdf.

———. 2020. «Taqrīr al-musā‘adāt al-ḥāriġīa li-l-‘ām 2020». Ūizārat at-taḥṭīṭ ūa at-ta‘āun ad-dūalī. https://mop.gov.jo/ebv4.0/root_storage/en/eb_list_page/foreign_assistance_report_2020__arabic_final_2.pdf.

‘Alān, ‘Alā’. 2019. «’Iṣḍār 135 ‘ālf taṣrīḥ ‘amal li-l-sūrīn munḍu 2016». Al-Mamlaka. 4 marzo 2019. <https://www.almamlakatv.com//news/15183>.

